

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم مالية

تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين  
-دراسة حالة : الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" وكالة قالمة-

تحت إشراف

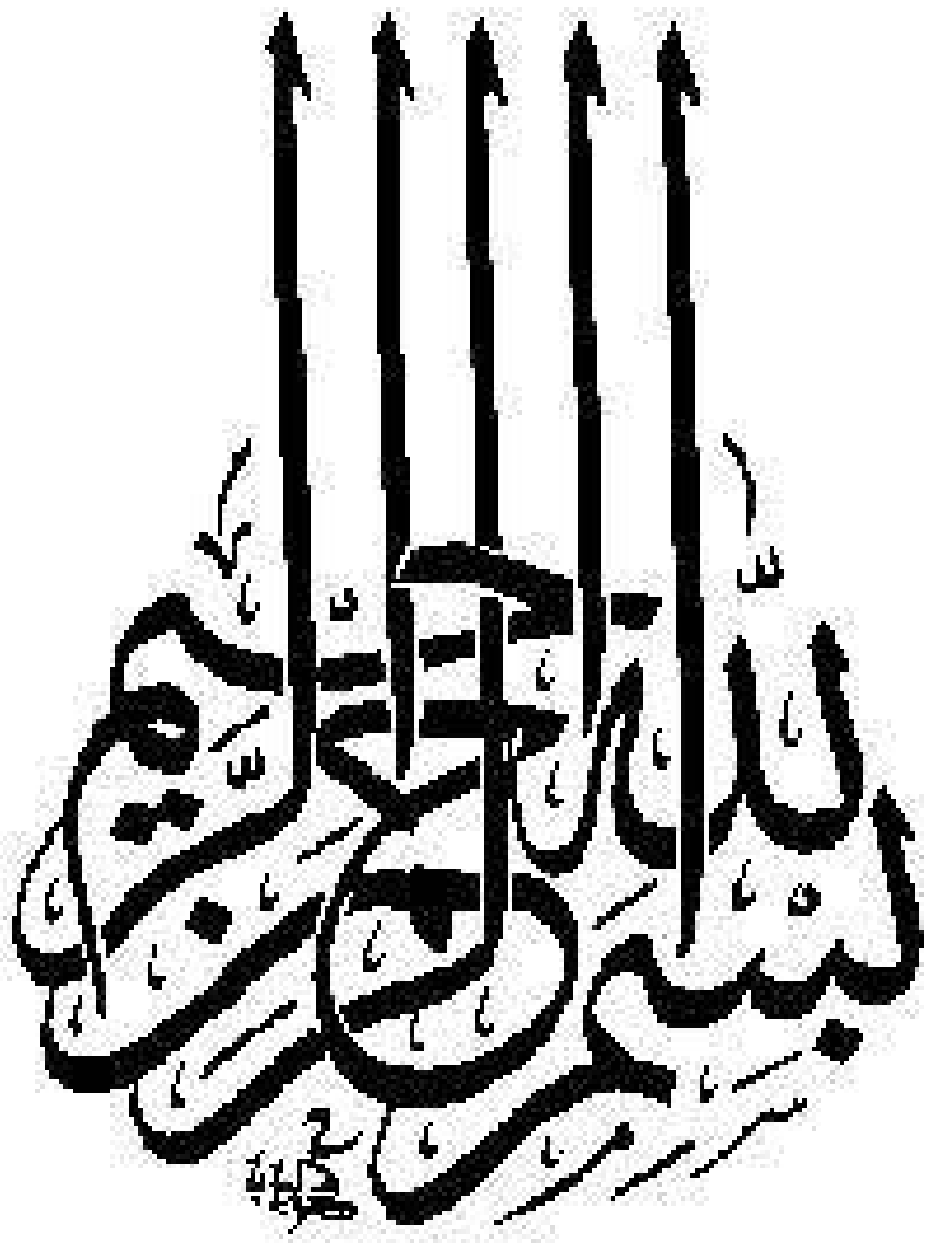
الأستاذ : مجلخ سليم

من إعداد الطلبة

- بلهاين عبير

- خلدون مفيدة

السنة الجامعية: 2012-2013



# شكر

تتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا المحترم " **مجلة سليم** " الذي ساعدنا بأكثر من طاقته في إنجاز هذا العمل المتواضع، ولعل شكرنا هذا وعرفانا منا بجميله لن يأتيه حقه من التعب والجهد وكذا النصح والإرشاد الذي قدمه لنا بكل تواضع منه وتقدير .

كما تتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع عمال وكالة **CAAT** بقالة

ونخص بالذكر مدير الوكالة " **شعلان عبد الكريم** "

والمحاسب " **حزام علي** "

كما أشكر أساتذة اللجنة على قبولهم مناقشة هذا البحث .

## قائمة المحتويات

الشكر

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ، ب، ج، د

تمهيد..... 2

### الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لمردودية شركات التأمين

المبحث الأول: ماهية شركات التأمين. .... 3

المطلب الأول: مفهوم وخصائص شركات التأمين. .... 3

I- مفهوم شركات التأمين. .... 3

II - خصائص شركات التأمين. .... 4

المطلب الثاني: أهمية شركات التأمين والهيكل التنظيمي لها. .... 4

I- أهمية شركات التأمين. .... 4

II - الهيكل التنظيمي لشركات التأمين. .... 5

المطلب الثالث: تصنيفات شركات التأمين والرقابة عليها. .... 6

I- تصنيفات شركات التأمين. .... 6

II- الرقابة على شركات التأمين. .... 9

المبحث الثاني : المردودية في شركات التأمين. .... 12

المطلب الأول : مفهوم المردودية والعوامل المؤثرة فيها. .... 12

I- مفهوم المردودية. .... 12

II-العوامل المؤثرة في المردودية. .... 13

III-آليات تحسين المردودية. .... 14

المطلب الثاني : أنواع المردودية. .... 15

I-أنواع المردودية. .... 15

II-أهمية المردودية. .... 17

المطلب الثالث : مقاييس المردودية. .... 18

I \_ قياس وتحليل المردودية الاقتصادية. .... 18

II-قياس وتحليل المردودية المالية. .... 20

22	III-قياس وتحليل المردودية التجارية
24	IV-النسب المعتمدة في شركات التأمين
27	خلاصة
<b>الفصل الثاني: تمويل وتوظيف الأموال لدى شركات التأمين</b>	
29	تمهيد:
30	المبحث الأول: آليات تمويل شركات التأمين
30	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل
30	I- مفهوم التمويل
30	II- أهمية التمويل
31	المطلب الثاني: مصادر الأموال والطرق المعتمدة لتمويل شركات التأمين
31	I- مصادر أموال شركات التأمين
32	II- الطرق المعتمدة لتمويل شركات التأمين
37	المطلب الثالث: التشخيص المالي ودوره في تسيير أموال شركات التأمين
37	I- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
38	II- التحليل باستخدام التوازن المالي
39	III- التحليل باستخدام النسب المالية
40	VI- الميزانية المحاسبية لشركات التأمين:
44	V- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)
45	المبحث الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين
45	المطلب الأول: مبادئ توظيفات أموال شركات التأمين والعوامل المؤثرة عليها
45	I- مبادئ توظيفات أموال شركات التأمين
50	II- العوامل المؤثرة على سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين
52	المطلب الثاني: قنوات توظيف أموال شركات التأمين
52	I- قنوات توظيف أموال شركات التأمين
61	II- دور التوظيفات المالية في تمويل شركات التأمين
63	المطلب الثالث: مخاطر توظيف أموال شركات التأمين
63	I- مخاطر توظيف أموال شركات التأمين
65	خلاصة

## الفصل الثالث : دراسة حالة -الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

67	تمهيد .....
68	المبحث الأول : تقديم الشركة الدولية للتأمين "CAAT" .....
68	المطلب الأول : التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات -وكالة قامة- وهيكلها التنظيمي .....
68	I-التعريف بوكالة "CAAT" قامة .....
68	II-دراسة عناصر الهيكل التنظيمي لوكالة "CAAT" -قامة- .....
71	المطلب الثاني : مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمين "CAAT" .....
72	المطلب الثالث : مجال نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" .....
72	I-عمليات التأمين المباشرة .....
73	II-عمليات إعادة التأمين .....
74	المبحث الثاني : دراسة تحليلية لوضعية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT .....
74	المطلب الأول : تحليل جانب التمويل لدى شركة CAAT .....
74	I-نسب التمويل لدى الشركة .....
75	II-الإنتاج لدى شركة CAAT .....
78	المطلب الثاني : تحليل جانب توظيف الأموال لدى شركة CAAT .....
78	I-مساهمة الشركة في الشركات الأخرى .....
79	II-تطور التوظيفات المالية .....
80	III-النواتج المالية .....
83	المطلب الثالث : تقييم الجانب المالي لشركة CAAT .....
83	I-نسب السيولة .....
83	II-نسب الربحية .....
84	III-نسب المردودية .....
87	خلاصة .....
89	خاتمة .....

قائمة المراجع

الملاحق

# قائمة الأشكال والمجداول

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	مخطط الهيكل التنظيمي للهيئات المكلفة بالرقابة	1
22	مخطط توضيحي لنسب المردودية المالية	2
24	بعض علاقات المردودية	3
33	مكونات التمويل الذاتي	4
52	أدوات الإستثمار في شركات التأمين	5
55	أدوات الإستثمار قصيرة الأجل في شركات التأمين	6
60	أ- أدوات الإستثمار طويلة الأجل في شركات التأمين	7
60	ب- أدوات الإستثمار طويلة الأجل في شركات التأمين	7
69	الهيكل التنظيمي لوكالة CAAT - قائمة -	8
70	تطور رقم أعمال الإنتاج لشركة CAAT ما بين 2009-2011	9
77	بنية الإنتاج لسنة 2011	10
79	تطور التوظيفات المالية لشركة CAAT ما بين 2005-2011	11
82	بنية النواتج المالية لشركة CAAT ما بين 2009-2011	12
84	تطور المردودية المالية لشركة CAAT	13



## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
46	الضمان الإسمي لإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات	1
47	السيولة الكلية لإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات	2
48	السيولة النسبية لإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات	3
49	ربحية الإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات	4
74	كشف نسب التمويل المقارن لشركة CAAT	5
75	تطور رقم أعمال الإنتاج لشركة CAAT ما بين 2009-2011	6
78	مساهمات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	7
80	تطور النواتج المالية لشركة CAAT	8
83	كشف نسب السيولة المقارن لشركة CAAT	9
83	كشف نسب الربحية المقارن لشركة CAAT	10
84	كشف نسب المردودية المقارن لشركة CAAT	11

# مقدمة

## مقدمة :

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولما يمثل إنتاجه من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول . ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يواجهونها ، بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة القسط أو الاشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها ، في حين تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها ، أو بدفع إيرادات لهم وذلك خلال فترة زمنية محددة .

نشاط التأمين قد ولد لدى شركات التأمين نشاطا آخرامكتملا له ألا وهو النشاط المالي ، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط أو الاشتراكات من المؤمن لهم ( تعبئة الإدخار) ثم توظيفها في أوجه الإستثمار المختلفة ، وهذا بحكم الفارق الزمني بين تحصيل هذه الأقساط أو الاشتراكات ودفع التعويضات أو الإيرادات للمؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه المنصوص في العقد ، ومن هنا يبرز دور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد.

بدأت دول العالم تباعا تدرك مكانة وأهمية نظام التأمين في اقتصادياتها ، مما جعلها تشرف على الشركات الممارسة له من خلال سنها لمختلف القوانين التشريعية والتنظيمية ، وهذا بغية حماية مصالح المؤمن لهم من جهة وضمان بقاء شركات التأمين من جهة أخرى .

وإذا ما نظرنا إلى جانب إنتاج شركات التأمين نجدها تختلف عن باقي الشركات الأخرى فهي تتميز بانعكاس دورة إنتاجها التي تمثل إحدى الخصوصيات الأساسية لها ، فشركة التأمين لا يمكنها معرفة قيمة الكوارث التي سوف تتحقق مستقبلا والتي تلتزم بتسديدها للمؤمن لهم ، في حين يستوجب عليها تحديد تسعيرة لمنتجاتها مسبقا ( Prix de Vente ) وذلك قبل معرفتها لسعر تكلفتها الذي سوف يتحقق لاحقا ( Prix de Revient).

في مقابل ذلك تحصل شركات التأمين على فائض مالي معتبر في خزيرتها من خلال أقساط أو اشتراكات المؤمن لهم والذي يسمح لها بتسديد الكوارث المحققة مستقبلا ، ولكن في مجال الزمن بين تحصيل الأقساط أو الاشتراكات وتسديد الكوارث المستقبلية ، على شركة التأمين توظيف هذه الأموال المجمعة لديها في مختلف أوجه الإستثمار بطريقة عقلانية تسمح لها بضمان مصالح المؤمن لهم حسب التزاماتها إتجاههم من جهة وتحقيق عائد مقبول على هذه التوظيفات من جهة أخرى .

### 1-تحديد إشكالية البحث :

تستقطب شركات التأمين مبالغ طائلة نتيجة تعدد المخاطر وزيادة إمكانية حدوثها ، وبالمقابل يستلزم الوصول إلى درجات عالية من تحقيق عوائد توفر القدر الكافي من رؤوس الأموال ، ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية البحث التي نصيغها كالآتي :

ما مدى تأثير تحصيل الأموال واستثمارها على تحقيق المردود المالي على شركات التأمين ؟  
وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي شركات التأمين ، وما المقصود بمردوديتها ؟
- كيف تعمل شركات التأمين على جمع الأموال ، وفيما تتمثل قنوات توظيفاتها المالية ؟
- ما علاقة التمويل ، وتوظيف الأموال بمردودية الشركة الجزائرية للتأمين ؟

## 2-فرضيات البحث:

- من اجل الإجابة على هذه التساؤلات وضعنا مجموعة من الفرضيات لاختبارها نذكرها فيمايلي :
- شركات التأمين مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا، تقدم الخدمة التأمينية، كما تهدف إلى استثمار أموالها من أجل تحقيق الربح .
  - مردودية شركات التأمين هي تلك العوائد التي تحققها بعد عملياتها الإستثمارية .
  - تعمل شركات التأمين على جمع الأموال من أقساط المؤمن لهم واستثمارها في مجالات عديدة
  - كلما كان التمويل في الشركة بشروط ملائمة وتم توظيف الأموال في المجالات المناسبة أدى إلى تحقيق ربحية شركة CAAT وبالتالي الرفع من مردوديتها .

## 3-أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث نظرا للدور الكبير الذي تلعبه شركات التأمين في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، إضافة إلى جملة الإصلاحات التي عرفها قطاع التأمين في الجزائر منذ سنة 1995 والذي فتح المجال أمام المستثمرين الخواص المحليين و الأجانب ، إلى جانب حدوث كوارث كبيرة الحجم التي عرفتها الجزائر في هذه السنوات الأخيرة ، كفيضانات باب الواد سنة 2001 وزلزال بومرداس الذي حدث سنة 2003 أضف إلى ذلك ظروف الإستثمار في الجزائر خاصة بعد إتجاه معدلات الفائدة نحو الإنخفاض و واقع السوق المالي الحديث .

## 4-أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي ، نذكر منها :

### • الدوافع الموضوعية :

- السعي لإضافة لبنة جديدة إلى مجموعة المعارف السابقة والرغبة في إثراء المكتبة بمواضيع تتعلق بقطاع التأمين ، وذلك بمحاولة إنجاز بحث يكون عبارة عن مادة نظرية وميدانية تساعد الطلبة الجامعيين والمهتمين . تمثل هذه المواضيع .
- انتشار و تعدد شركات التأمين العمومية والخاصة وتطور نتائجها خاصة في السنوات الأخيرة.

## • الدوافع الذاتية :

- التفاؤل والرغبة في معرفة العوامل المؤثرة على مردودية شركات التأمين .
- تناسب الموضوع مع تخصصنا في الماستر ( مالية المؤسسات ) .

## 5- أهداف البحث :

- التعرف على واقع مردودية شركات التأمين في الجزائر خاصة بعد فتح السوق الوطني للتأمين أمام المستثمرين الخواص ، وفي ظل ظروف الإستثمار السائدة .
- إبراز طبيعة علاقة التمويل وتوظيف الأموال بالمردودية في شركات التأمين .
- دراسة العمليات والإجراءات التي تقوم بها شركات التأمين من خلال التعرف على الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT محل الدراسة التطبيقية .

## 6- موقع البحث من الدراسات السابقة :

تم البحث في إمكانية تناول هذا الموضوع من قبل باحثين سابقين ، ووفق ما توفر لدينا من معطيات ، فالدراسات والأبحاث في ميدان التأمين تطبعها الندرة على الأقل على المستوى المحلي ، من الدراسات السابقة وجدنا :

- رسالة ماجستير من إعداد : بن محمد هدى ، تحت عنوان : " تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين " ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة ، دفعة 2004 .
- ولقد تخصصت هذه الرسالة في دراسة ملاءة ومردودية شركات التأمين من خلال إبراز بعض المحركات التي تؤثر على أداء شركات التأمين .
- رسالة ماجستير من إعداد : بوعزوز جهاد ، تحت عنوان : " تسويق خدمات التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة للقطاع " ، قسم علوم التسيير ، فرع إدارة أعمال ، جامعة الجزائر ، دفعة 2009 .
- ولقد تخصصت هذه الرسالة في دراسة خدمة التسويق التأميني من خلال إبراز خصوصيات التسويق المطبق في شركات التأمين وانعكاساته وإيجابياته على أداء شركات التأمين مع دراسة حالة سوق التأمين في الجزائر .

## 7- صعوبات البحث:

تتمثل مصاعب البحث في:

- خلو المكتبة العربية من دراسة شاملة ومتكاملة في هذا الميدان بصفة عامة والمكتبة الجزائرية بصفة خاصة .
- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات الدقيقة في الجانب التطبيقي على مستوى الشركة الجزائرية للتأمين وتحفظ عمالها .

## 8-مناهج البحث:

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا الأخذ بجملة من المناهج منها المنهج الوصفي في عرضنا للمفاهيم العامة للموضوع مثل شركات التأمين وخصائصها ، ماهية المردودية وغيرها واتبعنا المنهج التحليلي لمعالجة واقع مردودية شركات التأمين، والمنهج الإحصائي لدراسة الحالة استنادا إلى إحصائيات ومعطيات تخص الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT .

أما في يخص أدوات جمع وتحليل البيانات فقد استخدمنا في الدراسة الميدانية :

- الزيارات الميدانية والمقابلات.
- الجداول والرسومات البيانية .
- إحصائيات لثلاث سنوات .

## 9-هيكل البحث :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول أساسية ، يتناول كل منها جانب من جوانب الموضوع .

الفصل الأول تحت عنوان " الإطار المفاهيمي لمردودية شركات التأمين " سيخصص المبحث الأول لماهية شركات التأمين أما المبحث الثاني فسيكون لعرض المردودية في شركات التأمين .

الفصل الثاني تحت عنوان " تمويل وتوظيف الأموال لدى شركات التأمين " نتطرق في المبحث الأول إلى آليات التمويل التي تخص شركات التأمين ونعرج في المبحث الثاني على سياسة التوظيفات المالية لدى هذه الشركات .

الفصل الثالث تحت عنوان " علاقة التمويل وتوظيف الأموال بمردودية الشركة الجزائرية لتأمين " CAAT " ، سيخصص المبحث الأول لتقديم الشركة الجزائرية للتأمينات ، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى دراسة تحليلية لوضعية الشركة .



# الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لمردودية شركات التأمين



## تمهيد:

إن التأمين وسيلة و نظام يهدف إلى حماية الأفراد والمنشآت من الخسائر المادية والمحتملة الوقوع والناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها.

فهيئات التأمين يعد دورها مزدوج أي كونها مؤسسة مالية أكثر من كونها مؤسسة تأمينية. والحقيقة أن موضوع المردودية يشكل نقطة النهاية في سياسة المؤسسة كونها تستخدم للحكم على مدى فعالية التسيير وبالتالي قدرة المسير على تحقيق النتائج المرغوبة . ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة ماهية شركات التأمين بما في ذلك مفهوم وتقسيمات وخصائص وأهمية الشركات ، ثم ننتقل إلى مردودية هذه الشركات من حيث مختلف الأبعاد من مفهوم والعوامل المؤثرة في المردودية وأنواعها وصولاً إلى النسب المالية المستخدمة في تقييم هيئات التأمين .

### المبحث الأول: ماهية شركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين أحد الأركان لقيام عقد التأمين، إضافة إلى المؤمن له أو المستفيد والمؤمن منه أي الخطر، لذا وجب علينا تعريف شركات التأمين وذكر خصائصها وإبراز أهميتها ومختلف أنواعها وكيفية الرقابة عليها.

#### المطلب الأول: مفهوم وخصائص شركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين أهم الشركات التي تبني عليها السياسة الاقتصادية والتنموية لأي دولة، وهنا سنتطرق إلى تعريفها وكذا خصائصها.

##### I- مفهوم شركات التأمين.

تعريف مختار محمود الهانسي:

تمثل شركات التأمين في المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده<sup>(1)</sup>.

تعريف منير إبراهيم هندي:

هي مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم، ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهي بذلك تساهم في تمويل وتوفير الاحتياجات المالية لمختلف أنشطة الأعمال<sup>(2)</sup>.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج تعريف شامل لشركات التأمين وهي اعتبارها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تهدف إلى تجميع أقساط المؤمن عليهم واستثمارها بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع تعويضات للمؤمن لهم عند تحقق المخاطر وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق الربح المناسب وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

تعريف المشرع الجزائري:

عرفها في المادة 203 من المرسوم 07/95 بقوله شركات التأمين وإعادة التأمين هي شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين وإعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به.

فمن هذه المادة يتبين لنا أن شركات التأمين تنشط ضمن إطار قانوني وأن نشاطها قائم على أساس توفير الأمان للمؤمن له من خلال تعويض الضرر<sup>(3)</sup>.

(1) مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، "مقدمة في مبادئ التأمين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية،

2000، ص79.

(2) منير إبراهيم هندي، رسمية قرياس، "الأسواق والمؤسسات المالية"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص125.

(3) صالح سليمان وآخرون، "الحاسبة في المنشآت المالية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص17.

## II - خصائص شركات التأمين.

تمتع شركات التأمين في معظم دول العالم "خاصة الدول المتقدمة اقتصاديا" بوضع خاص وذلك لما تقدمه من خدمات أساسية ولازمة للإبقاء على النمو والتقدم الاقتصادي بل تطويره حيث أن شركات التأمين تخدم الاقتصاد القومي في ميادين كبيرة أهمها<sup>(1)</sup>:

### II -1- في ميدان التمويل:

تقوم شركات التأمين بتجميع الأقساط من المستأمنين وتكديسها في احتياطات قابلة للإستثمار في مجالات متعددة ، وبذلك فإنها تعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### II -2- في ميدان العمالة :

تحتاج منشآت التأمين إلى إداريين وفنيين للعمل داخل المنشأة وتحتاج كذلك إلى مجموعة من الوكلاء والسماسة للعمل خارج المنشأة.

### II -3- في ميدان اقتصاديات النشاط:

تحافظ منشآت التأمين على رأس المال من الضياع بسبب الأخطار التي قد يتعرض لها عند استثماره في السوق مثل خطر الحريق الذي قد يواجه رأس المال المستثمر في المباني أو الممتلكات الأخرى وخطر السرقة الذي يواجه رأس المال عند إشراك غير صاحبه في تداول وخطر الضياع أو الهلاك في حالة النقل.

### II -4- في الميدان الاجتماعي:

كانت فكرة التأمين ولا تزال ملجأ للحكومات والهيئات والأفراد في تأمين حياة اجتماعية واقتصادية مستقبلية سواء للعامل أو للفلاح أو للموظف ولأي صاحب مهنة أخرى وعائلاتهم.

### المطلب الثاني: أهمية شركات التأمين والهيكل التنظيمي لها.

تتسم شركات التأمين عموما بالضخامة وكبر الحجم، ويرجع ذلك لتعدد وتنوع الأنشطة التأمينية التي تلعب أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد فقط، كما أنها تفرض على هذه الهيئات وضع هيكل تنظيمي يخدم هذه الأنشطة ويساعدها على تحقيق أهدافها.

### I - أهمية شركات التأمين :

تلعب منشآت التأمين بمختلف أنواعها دورا بالغ الأهمية في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع ككل نتيجة إرسائها لدعائم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وأسر هذا المجتمع.

<sup>(1)</sup> محمود محمود السجاعي ، "الحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية" ، المكتبة العصرية ، القاهرة ، 2007، ص 6.

كما أن لها دورا حيويا في تجميع المدخرات الوطنية ثم إعادة استثمارها في عدة أوجه تتعلق بخطط التنمية والازدهار الاقتصادي للمجتمع.

كذلك تعمل منشأة التأمين على إدارة الأخطار التي تتعرض لها وسائل الإنتاج المختلفة في المشروعات الإنتاجية وبهذا ترفع عن كاهل تلك الوحدات الإنتاجية عبء إدارة الأخطار، تاركة للإداريين والفنيين فيها عبء إدارة أعمالها فحسب.

ولا يخفى الدور الذي تلعبه شركات التأمين في استيعاب نطاق عريض من العمالة بما يسهم في التخفيض من آثار مشاكل البطالة ونقص فرص العمل، ولا شك أن أي نمو في قطاع التأمين سيواكبه نمو مماثل في خلق فرص العمل أمام الشباب وتحقيق استقرارهم المنشود<sup>(1)</sup>.

## II - الهيكل التنظيمي لشركات التأمين :

يتكون الهيكل التنظيمي لشركات التأمين من مجموعتين من الأقسام هما:

### II - 1 - الأقسام الفنية المتخصصة:

وتشمل تلك الأقسام المتخصصة في تقديم الخدمات التأمينية بأشكالها المختلفة كما هو الحال في أقسام تأمينات الحياة، وتكوين الأموال، وتأمينات الحريق، وتأمينات النقل البري والبحري والجوي، الإستثمارات وغيرها من الأقسام الفنية المتخصصة الأخرى.

### II - 2 - الأقسام الإدارية:

هي تلك الأقسام التقليدية التي تتولى تسيير أعمال وشؤون الشركة، كما هو الحال في قسم الإدارة العامة، وشؤون الأفراد والحسابات العامة، والشؤون القانونية، وغيرها من الأقسام الإدارية الأخرى. بالإضافة إلى الأقسام السابقة الذكر هناك أقسام أخرى داخل شركات التأمين ولا يمكن تصنيفها ضمن القسمين السابقين وهي:

- قسم الحساب الفني: وهو القسم الذي يختص بحساب المال الاحتياطي لعمليات التأمين على الحياة، كذلك إعداد موازين المراجعة وجداول الأقساط لكل نوع من أنواع التأمينات على الحياة المختلفة التي تمارسها الشركة.
- قسم الاستثمارات: مهمة هذا القسم وضع القواعد العامة بمجالات الاستثمارات لدى شركة التأمين، كما يقوم هذا القسم بتنفيذ القرارات التي تتخذها إدارة الشركة بخصوص محفظة الاستثمارات وفق القوانين التي تحدد مجالات الاستثمارات لشركات التأمين.
- قسم الإنتاج: هو القسم الذي يتولى شؤون الاتصال بالعملاء للحصول على طلبات التأمين تمهيدا لإصدار وثائق تأمين خاصة بهم.

(1) أحمد صلاح عطية، "محاسبة شركات التأمين"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 13

● قسم الحسابات العامة : فهو يتولى مهمة تسجيل عمليات الأقسام المختلفة لشركة التأمين في حساباتها ودفاتها ، ومن ثم إعداد الحسابات الختامية من حساب/الاستثمار والميزانية العمومية لكل فرع من فروع التأمين لدى الشركة ، حيث يتم إثبات المجاميع الشهرية لحركة عمليات التأمين حسب الطريقة التي تستخدمها الشركة لإثبات عملياتها.

### المطلب الثالث: تصنيفات شركات التأمين والرقابة عليها.

تتعدد تصنيفات وتقسيمات شركات التأمين تبعا لتعدد وظائفها وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية مع اختلاف أهدافها ، ولذلك وجب تفعيل الرقابة على هذه المنشآت حماية لحقوق المستفيدين منها وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني .

#### I- تصنيفات شركات التأمين :

يمكن تقسيم منشآت التأمين من حيث شكلها القانوني أو من حيث درجة إلزام الأشخاص بالتأمين لديها ، أو من حيث طبيعة العقود التي تتعامل فيها وذلك كما يلي :

#### I-1- التصنيفات من حيث الشكل القانوني :

تقسم شركات التأمين من حيث شكلها القانوني إلى الأقسام التالية :

#### I-1-1- منشآت التأمين التبادلي :

يقوم هذا النوع على فكرة التعاون في مواجهة الخطر الذي انتشر بين أفراد المجتمع وذلك عن طريق اتفاق عدد من الأفراد على القيام بتعويض من يصاب بضياع أو نقص في رأس ماله . ولا تهدف هذه المنشآت إلى تحقيق الربح ، وسبب ذلك أن المشرفين على إدارة المنشأة هم الأعضاء أنفسهم ، ومن المعروف أن الأعضاء لا يدفعون أقساط وإنما تتحدد حصة كل عضو في الخسارة عند وقوعها ، حيث تندمج شخصية المؤمن والمستأمن في شخص واحد ، وبالتالي تندمج فيه بالتبعية مسؤولية المؤمن والمستأمن وتكون المسؤولية هنا غير محدودة .

وإذا كانت شركات التأمين التبادلي تشترك جميعا في أنها تعمل بدون رأس مال ، ويديرها الأعضاء عن طريق انتخاب من ينوب عنهم ، كما أنها لا تسعى إلى تحقيق الربح إلا أنها تتفاوت فيما بينها سواء من حيث طريقة التكوين ، طريقة الإدارة وكيفية دفع كل عضو لنصيبه في الخسارة<sup>(1)</sup> .

<sup>(1)</sup> محمود محمود السجاعي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29

**I-I-2- منشأة التأمين المملوكة:**

نظرا للحاجة للتأمين ظهرت منشآت التأمين المملوكة ويهدف هذا النوع إلى تحقيق الربح، ويمكن تقسيمه إلى الأشكال التالية:

- منشآت فردية للتأمين: نظرا لعدم مقدرة الأفراد " المنشأة الفردية" على توفير رؤوس الأموال الكبيرة اللازمة للنشاط وتوفير المنظم الكفاء والمتخصص في أعمال التأمين وعدم القدرة على مواجهة الأخطار الهائلة التي نتجت عن التقدم الاقتصادي فإن الحاجة كانت ملحة لوجود شركات كبيرة لممارسة أعمال التأمين.
- منشآت التأمين بالاككتاب: يتكون هذا النوع من الأفراد الذين تربطهم رابطة العضوية في هيئة أو جماعة حيث أن الجماعة تسهل لأعضائها الاككتاب في جزء من الخطر بمقدار ما يمكن تحمله وهي شبيهة بشركات الاستثمار ترجع ملكيتها إلى حملة وثائق التأمين حيث تقوم بإصدار وثائق التأمين المكتتب فيها.
- ويشير "بيستل ووارد" أن ملكية حملة الوثائق لهذه الشركات تمنحهم الحق في تقييم كفاءة المنشأة على أساس أن عائد الاستثمارات له تأثير كبير على التوزيعات المتحصل عليها التي تعوضهم عن ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات الأسهم.
- شركات المساهمة للتأمين: وفيها تعود الملكية لحملة الأسهم العادية الذين توكل لهم مهمة اختيار مجلس الإدارة ليتولى تسيير الشركة كما لهم الحق في الربح الصافي.
- كما يتطلب المشروع بعض الشروط الإضافية الواجب توافرها في منشآت التأمين المساهمة، من أهمها مراعاة الحد الأدنى لعدد الأعضاء المؤسسين ومراعاة الحد الأدنى لرأس المال، ومراعاة عدم التضارب بين فروع التأمين.

● منشآت التأمين الحكومية: تتدخل الحكومة في سوق التأمين بسبب:

- عجز المنشآت الخاصة أو امتناعها عن ممارسة أنواع معينة من التأمين.
- وجود ضرورة اجتماعية لتدخلها.
- ازدياد درجة خطورة الخطر المؤمن منه مع بقاء أهميته بالنسبة للاقتصاد القومي .

**I-2- التصنيف من حيث درجة إلزام الأشخاص بالتأمين:**

إذا نظرنا إلى طبيعة نشاط منشآت التأمين، وما إذا كان الفرد حرا في ممارسة نوع التأمين الذي تقدمه هذه المنشآت أم لا فإنه يمكن تقسيم منشآت التأمين إلى نوعين رئيسيين هما<sup>(1)</sup>:

(1) محمود محمود السجاعي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

**I-2-1- منشآت التأمين الاختياري:**

تمثل في منشأة التأمين الخاص التي تهدف إلى تحقيق الربح، وللشخص مطلق الحرية في أن يتعامل مع هذه المنشآت من عدمه.

وتقبل التأمين من أخطار الحريق والسرقة وخيانة الأمانة وإصابات العمل والمسؤولية المدنية وأخطار البحار وأخطار الحياة .

**I-2-2- منشآت التأمين الإجباري:**

تمثل في تلك التي تغطي التأمينات الاجتماعية ، وبين القانون الفئات المشتركة فيها وطريقة مواجهة تكاليفها ، كما يحدد المزايا التأمينية التي توفرها للمشاركين وعادة لا تهدف هذه المنشآت إلى تحقيق الربح ، ولكنها تستهدف توفير الحماية التأمينية ضد أخطار محددة تتعرض لها شريحة كبيرة من المجتمع وهي طبقة العاملين .

وتعمل هذه المنشآت على تغطية أخطار الشيخوخة والعجز الكلي أو الجزئي عن العمل والوفاء والبطالة ونظرا لأهمية التأمينات الاجتماعية من حيث أثرها على المجتمع ، وحتى لا تترك لإحدى منشآت تأمينية تسعى لتحقيق الربح مما قد يضر بمصالح المستأمنين ، لذلك تقوم بإدارتها منشآت حكومية تابعة للدولة .

**I-3- التصنيف من حيث تشكيلة الأنشطة الاجتماعية :**

تنقسم منشآت التأمين من حيث الأنشطة التي تمارسها ووفق طبيعة العقود التي تتعامل فيها إلى<sup>(1)</sup>:

**I-3-1- شركات التأمين على الحياة :**

فالنشاط التأميني لهذه الأخيرة يشمل كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن أو الاثنين معا أي تأمين مختلط، حيث يأخذ وثائق يستحق فيها مبلغ التأمين في الحياة والأخرى إلا بعد وفاته.

**I-3-2- شركات التأمين العام :**

وتختص بالتأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية تجاه الغير ، حيث تغطي وثيقة التأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المحمولة على تلك الوسائل ، أما فيما يتعلق بوثيقة المسؤولية المدنية نجد التأمين ضد حوادث السيارات ، فمبلغ التأمين هنا يدفع التعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاته.

**I-3-3- شركات التأمين الصحي:**

وتختص في إصدار وثائق التأمين التي تغطي تكاليف علاج المؤمن حيث تنص الوثيقة هنا على أن المؤمن له يلتزم بتغطية جزء من تكاليف علاجه في المقابل تقوم شركات التأمين بدفع ما يزيد عن ذلك .

(1) محمود محمود السجاعي ، مرجع سبق ذكره، ص 31

I-3-4- شركات التأمين الشاملة:

هذا النوع من الشركات نجدها غير مختصة في نوع معين من التأمين، وإنما تتعامل في جميع أنواع عقود التأمين سواء كانت عقود تأمينات الحياة أو عقود ادخار وتكوين الأموال... الخ<sup>(1)</sup>. ويكون شائع خصوصا في شركات المساهمة.

كما تأخذ شركات التأمين شكل هيئات التأمين المقصود بها تلك الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل حصول كل منهم على جزء قسط التأمين، ومن أبرز تلك الجمعيات جماعة اللويدز "Lloyds" في بريطانيا التي تمارس نشاطها في كافة أنحاء العالم وبرز دورها في الإشراف والرقابة على عمليات التأمين التي يقوم بها الأعضاء، ومركزهم المالي، كما تنقسم شركات التأمين سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو حسب نوع العمليات التي تمارسها إلى أربعة أقسام:

- شركات التأمين على الحريق.
- شركات التأمين ضد الحوادث.
- شركات التأمين على الحياة.
- شركات التأمين والادخار وتكوين الأموال.

ويمكن أن تمارس كل شركة فعالية خاصة من الآليات أو قد تجمع بين نوعين من أعمال التأمين تبعا لتنظيمها الإداري ومكان عملها.

II- الرقابة على شركات التأمين:

إن الهدف الرئيسي من عملية التأمين هو حماية المؤمن له وممتلكاته من الأخطار التي يمكن أن تهدده، حيث يوفرها المؤمن نظير قيمة مالية محددة، لذا ظهرت الحاجة لفرض رقابة صارمة على هذه الشركات حتى تقوم بأداء كامل واجباتها تجاه المؤمن لهم. وتبدأ هذه الرقابة من تاريخ طلب التأمين إلى غاية نهاية سريان العقد مرورا بالتعويض في حالة حدوث الخطر.

فالإشراف والرقابة على هيئات التأمين بالصورة التي عليها اليوم لم يظهر إلا خلال القرنين الماضيين (19-20) فبدأ في المملكة المتحدة عام 1870، وفي فرنسا 1898 وألمانيا 1901 وفي الوقت الراهن يخضع التأمين للرقابة من طرف الدولة في معظم بلاد العالم منها مصر 1938 أما في الجزائر فكان منذ الاستقلال خاصة بعد صدور الأمر رقم 05/95.

<sup>(1)</sup> مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، "مبادئ الخطر والتأمين"، الدار الجامعية، 2001، ص 60



فكان اهتمام كافة الدول ينصب على تشريع القوانين التي تكفل الإشراف والرقابة على الهيئات التأمينية بغرض تحقيق الأهداف التالية<sup>(1)</sup>:

- حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها والغير .
- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني.
- الحفاظ على المدخرات الوطنية من التسرب.
- ضمان سلامة المراكز المالية لوحدات التأمين وتنسيق العمل بينها.
- المشاركة في تنمية الوعي التأميني والعمل على توثيق الصلات مع هيئات الرقابة العالمية .
- العمل على الارتقاء بالمهنة المتعلقة بالتأمين وتوفير الخبرات في هذا المجال.

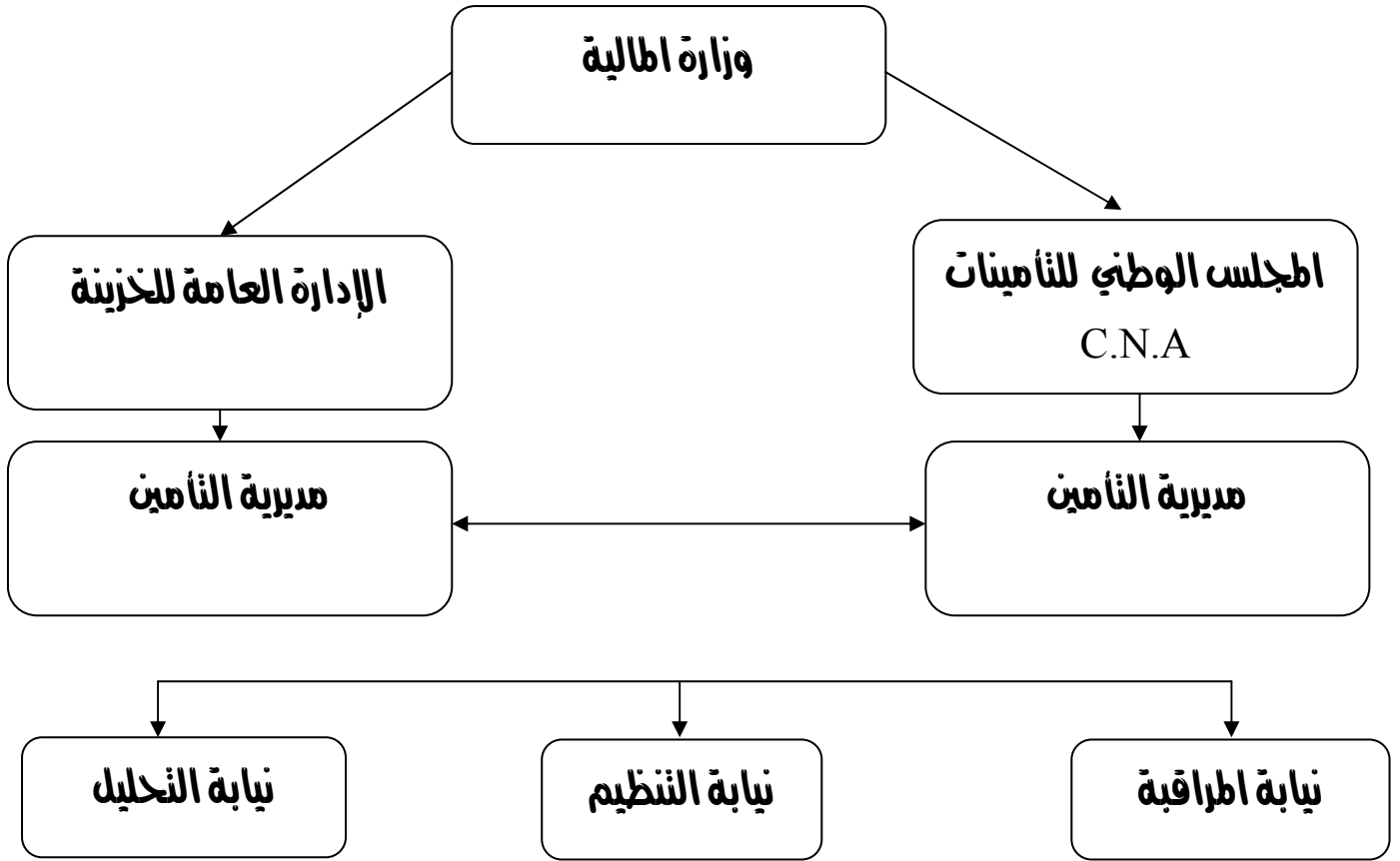
حيث تحمل الرقابة معنيين:

المعنى الواسع: يعني كل الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات واتحادات شركات التأمين لتنظيم سوق التأمين وتوجيه الحماية لمصالح طرفي العقد.

المعنى الضيق: يشمل الإجراءات الحكومية التي تتخذ لتنظيم سوق التأمين وتحديد العلاقة بين سوق التأمين المحلية والأسواق الأجنبية، وبصورة أشمل تضمن حماية المؤمن لهم وتدعيم الاقتصاد الوطني من خلال تجميع رؤوس الأموال والتحضير لاستثمارها، ولضمان السير الحسن والفعال لشركات التأمين وجب على الدولة تكليف هيئات تقوم بالرقابة عليها وتوكل هذه المهمة لوزارة المالية التي لها مكاتب تساعدنا ومنشآت تابعة لها تتضمن مراقبين محافظين.

<sup>(1)</sup> ثناء محمد طعيمة، "محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيق العملي"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص

شكل (1): مخطط الهيكل التنظيمي للهيئات المكلفة بالرقابة .



المصدر: مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، "مبادئ الخطر والتأمين"، ص 6.

### المبحث الثاني : المردودية في شركات التأمين.

تهدف كل شركة تأمين إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وبأقل التكاليف ، أي مردودية جيدة من خلال توظيفها لرؤوس الأموال الممكنة واستخدامها لمختلف الطرق المتاحة استخداما عقلانيا بالاعتماد على القوائم المالية وذلك للمحافظة على استمرار العملية التأمينية والتطلع إلى مكانة مرموقة في السوق.

**المطلب الأول : مفهوم المردودية والعوامل المؤثرة فيها .**

للمردودية أهمية بالغة حيث أنها الوسيلة المثلى التي من خلالها تستطيع أن تحكم على ما تتميز به المؤسسة من استقرار مالي ، اختلفت التعاريف حول المردودية فنجد لها مفهومين ، المفهوم القديم والمفهوم الحديث .

#### I- مفهوم المردودية :

##### I-1- المفهوم القديم للمردودية:

- عند ريكاردو: تعتمد نظرية الربح لريكاردو على معطين: قانون المردود المتناقص للأرض ، واتساع رقعة الأرض المستعملة بسبب تزايد السكان ، وتؤدي هاتين الظاهرتين إلى الحصول على ربح وهو عائد ناتج عن طبيعة الأرض.

- عند الفيزيوقراط : يعتبرونه فائض محصول الأرض على ما أنفق من أجل نفس هذا المحصول ، أي أن الفلاح يحصل من الأرض أكثر مما يعطيها ، وهذا ما يؤدي إلى التقدم والحصول على الثروة.

##### I-2- المفهوم الحديث للمردودية :

المفهوم الحديث للمردودية متعلق بالميدان الصناعي ، فتصبح المردودية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالربح الذي يذهب إلى أصحاب رؤوس الأموال .

- تعريف Collasse : " مقدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة أو عائد يعبر عنه بالوحدة النقدية... أي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح"<sup>(1)</sup>.

- تعريف Mokhtar Beaiboud: " هي الكفاءة لعمل اقتصادي للحصول على نتيجة معبر عنها بالوحدات النقدية، نتيجة مالية قورنت بقيمة نقدية لوسائل العمل من أجل الحصول عليها"<sup>(2)</sup>.

- تعريف Forget-Grymberg: " تعرف بأنها العلاقة الموجودة بين النتائج المحصل عليها والوسائل التي استخدمت للحصول على هذه النتائج"<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup>B.collasse, " Analyse Financière", Paris, 1995, P189.

<sup>(2)</sup>Mokhtar Beaiboud, " Gestion Stratégique de l'entreprise publique Algérienne office des publication universitaires", Alger, P122

<sup>(3)</sup>Forget et G.Grymberg, " Financement et rentabilité des investissements organisation" ,1977,P128

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المردودية ليست بالضرورة مرتبطة بالربح ، فيمكن لنشاط ما أن يخلق عائدا أو نتائج ايجابية دون أن يحصل على ربح مباشر فهي العلاقة الموجودة بين النتائج المحصل عليها والوسائل التي استخدمت للحصول على هذه النتائج.

## II-العوامل المؤثرة في المردودية :

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في المردودية إلى :

### II-1-ارتفاع التكاليف:

يعود ارتفاع التكاليف إلى الارتفاع في كل التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة<sup>(1)</sup>.

#### II-1-1-ارتفاع التكاليف المتغيرة:

تعرف التكاليف المتغيرة على أنها: التكاليف التي تتغير مع تغير حجم النشاط وبنفس النسبة.<sup>(2)</sup>

ومن أهم الأسباب التي تؤثر على التكاليف المتغيرة بالارتفاع ما يلي<sup>(3)</sup>:

- ارتفاع الأجور.
- ارتفاع بعض التكاليف مثل التكاليف المرتبطة بالتسويق، الشحن والتخزين.
- نقص الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج وبالتالي زيادة اليد العاملة.
- زيادة أسعار المواد المستعملة في دور الإنتاج.
- ارتفاع حجم المبيعات.

#### II-1-2-ارتفاع التكاليف الثابتة:

نعرفها على أنها: "التكاليف التي تتحملها المؤسسة بصرف النظر عن حجم الإنتاج والتي تبقى مبالغها ثابتة دون تغيير"<sup>(4)</sup>.

رغم التغيرات الحاصلة في حجم الإنتاج إلا أن التكاليف الثابتة تبقى على حالها حيث أن الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة هي :

- التغير في نشاط المؤسسة وهذا يحتاج إلى تكاليف كبيرة .
- زيادة الضرائب.
- زيادة الفوائد على القروض.
- ارتفاع أجور العمال ذوي الدخل الثابت.
- التقدم التقني.

(1) على الشريف ، "اقتصاديات الإدارة : منهج إتخاذ القرارات" ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1986، ص 104.

(2) فوزي غرابية، "محاسبة التكاليف"، مكتب النهضة الإسلامية ، الأردن، 1979، ص 23.

(3) محمد الفيومي محمد، "أصول محاسبة التكاليف"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 105

(4) سمير محمد عبد العزيز، "الإقتصاد الإداري: مدخل كمي"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997، ص 63.

II-2- ضعف رقم الأعمال :

يتأثر رقم الأعمال بتغير حجم المبيعات وسعر البيع، فانخفاض حجم المبيعات وسعر البيع يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال .

II-2-1- انخفاض حجم المبيعات:

الأسباب التي تخفض من حجم المبيعات هي:

- انخفاض حجم الطلب على المبيعات لعدم توفر الجودة وعدم موافقة السعر.
- انتشار السلع المنافسة أو البديلة في السوق.
- ارتفاع تكاليف المواد الأولية.

II-2-2- انخفاض السعر:

أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر البيع هي :

- ارتفاع المنافسة في السوق.
- انتشار السلع المعروضة في السوق بكميات كبيرة .
- إقبال المستهلك على السلع ذات السعر المنخفض.
- ظهور سلع بديلة للمنتوج.

II-2-3- بقاء دوران الأصول الاقتصادية:

المقصود بكلمة بقاء هو طول فترة تحويل أصول المؤسسة إلى سيولة وأسباب بقاء الأصول الاقتصادية هي:

- وجود استثمارات ضخمة غير مستغلة، أي أنها عبارة عن أموال مجمدة.
- وجود كميات كبيرة من المنتجات في المخازن لسبب ما مثل سوء التسويق.
- طول فترة الإنتاج وذلك لنقص الآلات والمعدات المتطورة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض المبيعات.
- صعوبة تحصيل الديون.

III- آليات تحسين المردودية :

إن تحسين المردودية يتم عبر العناصر التالية<sup>(1)</sup>:

III-1- زيادة النواتج:

تسعى المؤسسة إلى تحقيق هدف رئيسي هو الأرباح وذلك من خلال زيادة المبيعات وتحديد السعر وكمية المبيعات لتغطية التكاليف وذلك من خلال:

- زيادة حجم المبيعات باستخدام أكبر قدر ممكن من الآلات.
- رفع أسعار البيع.

<sup>(1)</sup> سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ، ص ص 63-64.

### III-2- تخفيض التكاليف:

إن تخفيض التكاليف من الأمور المهمة في زيادة المردودية فهي تتأثر بعوامل تنحصر فيما يلي:

- حصول المؤسسة على مستلزمات الإنتاج بأسعار منخفضة .
- التقدم التكنولوجي الذي يمكن المؤسسة من المحافظة على الأسعار تحقيقا للربح.

### المطلب الثاني : أنواع المردودية :

إن هدف كل مؤسسة هو تحقيق الربح وذلك من خلال فهم المردودية والأهداف التي ترغب في تحقيقها ، نظرا لتعدد أنواعها والأهمية البالغة التي تحظى بها .

#### I-أنواع المردودية :

يمكن تقسيم المردودية إلى عدة أنواع وذلك حسب حاجة المؤسسة منها : مردودية مالية ، اقتصادية ، تجارية ، اجتماعية وسياسية.

#### I-1-المردودية المالية : (العائد على الأموال الخاصة ROE)

-تعريف ناصر دادي عدون : "مقياس يفسر قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال لتجديد جهازها الإنتاجي وكذلك إعادة تطويره على قاعدة أكثر اتساعا"<sup>(1)</sup>.

-تعريف Recochon-Leiron : "أهم المؤشرات التي يمكن للمؤسسة من خلالها معرفة مدى قدرتها على توفير السيولة ، بغرض توفير وسائل الإنتاج اللازمة من جهة و خلق تنمية ذات قاعدة متينة من جهة أخرى"<sup>(2)</sup>.

-تعريف Mailler-remilet : "بواسطة المردودية المالية ، تستطيع المؤسسة العمل على قياس مدى قدرتها المالية للقيام بمشاريعها ، فهي تقوم بتقييم رؤوس الأموال المستثمرة التي تحقق على أقل تقدير نسبة ربح عالية"<sup>(3)</sup>.

مما سبق نستنتج أن مفهوم المردودية المالية أكثر محدودية يوضح فقط مردودية الأموال التي تعود لأصحاب المؤسسة .

وهي مهمة على جميع المستويات حسب وجهة نظر العون الاقتصادي، فهي تقيس مدى حصول المؤسسة على أموال لتجديد جهازها الإنتاجي، وعادة تطور الإنتاج في قاعدة موسعة.

(1) ناصر دادي عدون ، "تقنيات مراقبة التسيير : تحليل مالي" ، الدار المحمدية ، الجزء الأول، الجزائر، 1990، ص 56

(2) C.Recochon ،J.Leiron, "Analyse Comptable, Gestion Prévisionnelle", Edition Chihab ،Paris ،P 81.

(3) J.Mailler ،M. Remilet, " Analyse Financière de l'entreprise avec 15 cas d'application résolues", Edition dunod n°7 ،France ،1994 ،P 125

I-2-المردودية الاقتصادية: ( العائد على الأصول ROA )

- يعرفها Renard Conosse : على أنها : "مردودية الاستثمارات التي يشار إليها من خلال الخصوم ، فهي الموارد التي حق للمؤسسة تعبئتها ، والتي نطلق عليها رأس المال ، أو موازنة الاستعمالات المحققة انطلاقا من مواردها ( النشاط الاقتصادي)"<sup>(1)</sup>.

- تعريف Henri daranole-Soulquin: "قدرة المؤسسة على الحصول بصرف النظر على قراراتها المالية، فهي تعرف استثمارات المؤسسة والنتيجة الاقتصادية المحصل عليها"<sup>(2)</sup>.

وأیضا: "قدرة المؤسسة على الوصول إلى نتيجة بغض النظر عن كل القرارات المالية ، فهي تقوم بوضع مقارنة بين استثمارات المؤسسة والنتيجة الاقتصادية المتحصل عليها ، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة"<sup>(3)</sup>. من التعاريف السابقة نخلص إلى أن المردودية الاقتصادية هي الأداة المفضلة لتحقيق التطور الاقتصادي ، بحيث تعتبر كمقياس لفعالية أداء المؤسسة .

وتتمتع المردودية الاقتصادية بمجموعة من المزايا الأساسية نذكر منها :

● شموليتها لإمكانية استخدامها في قياس كفاءة استخدام الأموال وكفاءة العملية الإنتاجية والتسويق.

● تهتم بالمقياس الدقيق لكل قسم أو فرع والربحية المعنية لمنتج ما أو منتجات أخرى وبالتالي الحكم على كفاءتها وما يمكن إتباعه لتصحيح انحراف الأداء على المستويات المطلوبة.

تدرس المردودية الاقتصادية نتيجة الاستغلال بالنسبة لعوامل الإنتاج المتاحة ، فهي تعني فعالية المؤسسة في استغلال رأس مالها الاقتصادي وقدرتها على تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

I-3-المردودية التجارية : ( هامش الربح )

وهي كذلك مردودية النشاط بحيث يعرفها Lovvionc بأنها : "تقوم بتقديم نشاط المؤسسة ، وتعتمد على مقارنة النتيجة الصافية برفع الأعمال خارج الرسم الممثل للنشاط حيث يفترض على المؤسسة أن تحصل على نتيجة كافية لكل منتج مباح يسمح لها بتغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة للوصول إلى الربح"<sup>(4)</sup>.

I-4-المردودية الاجتماعية :

لا تسعى المؤسسة إلى نمو الإنتاج فقط، لكنها تهدف إلى إيجاد إنتاج كمي ونوعي يلبي الاحتياجات النسبية للأفراد والجماعات وتحسين وضعية المستخدمين.

(1) Renard conosse , "la rentabilité de l'entreprise OPU" ، Alger ، 1990 ، P 121

(2)Charle Henri darcinole et J-Soulquin, " Finance appliqué ،Analyse financière", Edition vuiber ،Paris1995 ، P162

(3)Charle Henri darcinole et J-Soulquin ،opcit ،P157

(4)J-p lovvionc، "Economie de l'entreprise fonction", Structure environnement ،Pris ،1991 ،P178

فالمردودية الاجتماعية تعكس مطالب العمال في تحسين ظروفهم ، أي تمتين العلاقة بين المؤسسة والأطراف المتعاملين .

فالمردودية الاجتماعية تعبر عن الجانب الأخلاقي للمؤسسة ، ويعرفها Jhirigogen-Aboyer على أنها :  
"لا تسير فقط في اتجاه تطور المجتمع ، لكن كذلك في اتجاه دفع المردودية الاقتصادية والمالية عبر مساهمتها مباشرة في تحسين المردودية وإنتاج العمل"<sup>(1)</sup>.

#### I-5- المردودية السياسية:

توضح المردودية السياسية علاقة المؤسسة بالمحيط السياسي ، فكل مؤسسة تؤثر وتتأثر بمحيطها السياسي ، وبذلك فالمردودية السياسية هي : "القدرة الداخلية للمؤسسة على ربط مطالب المجتمع بأولويات السياسة وقدرتها على نشر القيم السياسية في أعماق النظام الاجتماعي للمؤسسة"<sup>(2)</sup>.

#### II- أهمية المردودية :

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية :

- المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها : ويتجلى ذلك فيما يلي :
  - إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان .
  - تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة.
  - تحقيق التوازن المالي ( الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للمؤسسة).
- المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة : ويتجلى ذلك فيما يلي :
  - زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي.
  - التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط المؤسسة .
  - انخفاض التكاليف ( مصدر تمويل خارجي) وبالتالي الاستقلالية المالية.
- هدف المؤسسة هو تحقيق الربح : وذلك باعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما ، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة نظرا لمسيرة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم ، المنافسة والتقدم الموجود.

(1) Aboyer Jhirigogen, "Gestion de panorama", les édition d'organisation, 1997,P 151

(2) Boukhazzar Amare, "équilibre financière de l'entreprise, OPU", Alger,1998 ,P 162



المطلب الثالث : مقاييس المردودية :

إن مختلف المفاهيم التي تتناول المردودية تدور حول فكرة واحدة هي العلاقة بين النتيجة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة ، وبما أن النتيجة المحققة تختلف الوسائل المستخدمة فهناك مقاييس مختلفة للمردودية.

I \_ قياس وتحليل المردودية الاقتصادية:

يتم قياس و تحليل المردودية الاقتصادية انطلاقا من دراسة نتيجة الاستغلال و هذا قبل الأعباء الهيكلية ، وتستند في قياسها إلى العلاقة التالية<sup>(1)</sup>:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{أي}} \times \frac{\text{نتيجة الأصول}}$$

الأصول الاقتصادية

النشاط الاقتصادي

وتقيس نتيجة الاستغلال قدرة المؤسسة على استخلاص النتيجة بإنجاز بسيط من نشاطها الإنتاجي ، أما الأصول الاقتصادية فهي الوسائل المستعملة للوصول إلى هذه النتيجة وهي الأصول الثابتة ، ويجب أن نفرق بين نسبة الهامش ونسبة المردودية ، فلو أخذنا النتيجة أو الفائض الإجمالي للاستغلال ونسبناها إلى المبيعات فإننا نحصل على نسبة الهامش وهذا ما توضحه العلاقة التالية :

$$\frac{\text{النتيجة}}{\text{المبيعات}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{النشاط الاقتصادي}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

النسبة الأولى: النتيجة / الأصول

تمثل الهامش الاقتصادي

النسبة الثانية : المبيعات / الأصول الاقتصادية

تمثل دوران الأصول الاقتصادية ، إذ يمكن التعبير عن المردودية الاقتصادية بالعلاقة :

معدل المردودية الاقتصادية = معدل الهامش الاقتصادي X دوران الأصول الاقتصادية

وهذه النسبة لا تفرق بين الأموال الموجهة للمشروع والأموال الخارجية (قروض) إذ نلاحظ أن النتيجة

تتجاهل المصاريف المالية الأكثر استعمالا في البسط هو الفائض الإجمالي للاستغلال، كذلك نلاحظ خلط بين

الموال الخارجية في المقام، فالعلاقة التالية<sup>(2)</sup>:

نتيجة الاستغلال + المصاريف المالية

وهي مردودية الموال المستثمرة

الأموال الخاصة + القروض

<sup>(1)</sup> Alain Marion, " Analyse Financière", Dunod, Paris, 1998, P 138

<sup>(2)</sup>J-p Iovvionc, opcit, P 179

نتيجة الاستغلال قبل المصاريف

أما

رقم الأعمال

تمكن هذه العلاقة من الاحتفاظ بملغ كافي من نشاط المؤسسة لكل دينار من رقم الأعمال. هذا المورد موجه لمكافحة: الأموال المستثمرة حيث يكون هناك تأثير الرافعة عندما تكون زيادة في النشاط ممولة عن طريق الدين.

إذا:

نتيجة الاستغلال

$$\text{مردودية الأموال المستثمرة} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأموال المستثمرة}}$$

الأموال المستثمرة

إذا كنا نهتم بالمردودية الاقتصادية بالنظر إلى جانب الأموال نحسب إذا:

نتيجة الاستغلال بعد الضريبة

$$\text{المؤشر} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأموال الخاصة + ديون مالية}}$$

الأموال الخاصة + ديون مالية

وحساب المردودية الاقتصادية الخام يقيس بطريقة ما المردودية الخام للاستثمارات<sup>(1)</sup>:

الفائض الخام للاستثمارات

$$\text{المردودية الاقتصادية الخام} = \frac{\text{الفائض الخام للاستثمارات}}{\text{النشاط الثابت + الاحتياجات إلى سيولة}}$$

النشاط الثابت + الاحتياجات إلى سيولة

أي:

الفائض الخام للاستغلال

أموال ثابتة + احتياجات رأس المال العامل

حيث أن:

الفائض الخام للاستغلال = القيمة + إعلانات الاستغلال - مصاريف المستخدمين - ضرائب غير مباشرة

ويمكن حساب المردودية الاقتصادية الصافية بالعلاقة التالية<sup>(2)</sup>:

نتيجة الاستغلال

$$\text{المردودية الاقتصادية الصافية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{أصول ثابتة + احتياجات رأس مال العامل}}$$

أصول ثابتة + احتياجات رأس مال العامل

(1) J-p lovvionc, opcit, P 179

(2) Pierre conso, " les gestions financier de l'entreprise", 7<sup>eme</sup> édition ,Paris Duned, 1984, P 9

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية فهي تقيس نتيجة المؤسسة الاقتصادية وقدرتها على الحصول على موارد مالية جديدة وإمكانية تطويرها.

## II- قياس وتحليل المردودية المالية :

تقيم المردودية المالية الكيفيات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال. إن قياس وإيجاد المردودية المالية يعتمد على كل من الموال الخاصة وقيمة المبيعات ويعطى القانون العام للمردودية المالية كما يلي<sup>(1)</sup>:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / أموال جماعية

ويتم حسابها بالاعتماد على مؤشرين هامين هما:

### II-1- النتيجة الصافية ( الربح):

تشمل النتيجة الصافية عند استخدام الاستثمارات أو مجموع النتائج مخصوم منها التكاليف<sup>(2)</sup>. تعبر المردودية المالية من جهة النتيجة الصافية عن إجمالي ما تحصلت عليه المؤسسة من جراء استخدامها للموارد المتاحة أثناء العملية الإنتاجية وتنقسم إلى :

### II-1-1- مردودية المبيعات :

تعبر عن مردودية المنتجات المتحصل عليها خلال دورة الإنتاج، ويمكن كتابتها بالعلاقة التالية :

مردودية المبيعات = النتيجة الصافية / المبيعات

### II-1-2- مردودية الأموال الخاصة :

توضح هذه المردودية عائد صاحب المشروع خلال مساهمته في رأس مال المؤسسة وتكتب بالعلاقة التالية :

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / أموال خاصة

ارتفاع هذه النسبة يعنى إيجاد رؤوس أموال جديدة لتمويل المشاريع ، أما انخفاضها فمعناه أن المؤسسة تعاني من صعوبات في جذب وإيجاد الأموال الخاصة .

### ج- مردودية إجمالي الأصول :

توضح هذه النسبة مردودية وسائل الإنتاج عند التشغيل وتكتب بالعلاقة التالية :

مردودية إجمالي الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

(1) Paerise Vizzavona, " Gestion financière," imprimé en France, 1992 P 414

(2) Pierre lauzel , Robert Teller , " Contrôle de gestion et budget", 8<sup>eme</sup> édition , imprimé en France, 1993 , P225

**II-2-التدفق النقدي:**

يمثل المعيار الثاني الذي تقاس به المردودية المالية ، وهو الفرق بين الإيرادات المحققة من المبيعات وما أنفق من أجل تحقيق هذا الحجم من المبيعات وذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح. ويعرف بأنه : «يعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها الإنتاجي من خلال قدرتها الذاتية وذلك بعد الحصول على نتيجة الدورة مضافا إليها عنصرين آخرين يعبران كذلك عن موارد المؤسسة الداخلية وهما الاهتلاكات والمؤونات»<sup>(1)</sup>.

وحسب هذا المعيار ، تنقسم المردودية المالية إلى :

**II-2-1-مردودية المبيعات :**

تقيس مدى مساهمة رقم العمال في خلق حركة التدفقات النقدية داخل المؤسسة التي تسمح لها بمباشرة نشاطها وتكتب بالعلاقة :

**مردودية المبيعات = التدفق / المبيعات .**

**II-2-2-مردودية الأموال الخاصة :**

تعطي صورة واضحة عن مدى مساهمة الأموال الخاصة في خلق تدفقات المؤسسة خلال فترة الاستغلال وتكتب بالعلاقة :

**مردودية الأموال الخاصة = التدفق النقدي / الأموال الخاصة**

**II-2-2-مردودية إجمالي الأصول :**

تقيس مدى مساهمة الأصول في خلق التدفقات النقدية وتكتب بالعلاقة :

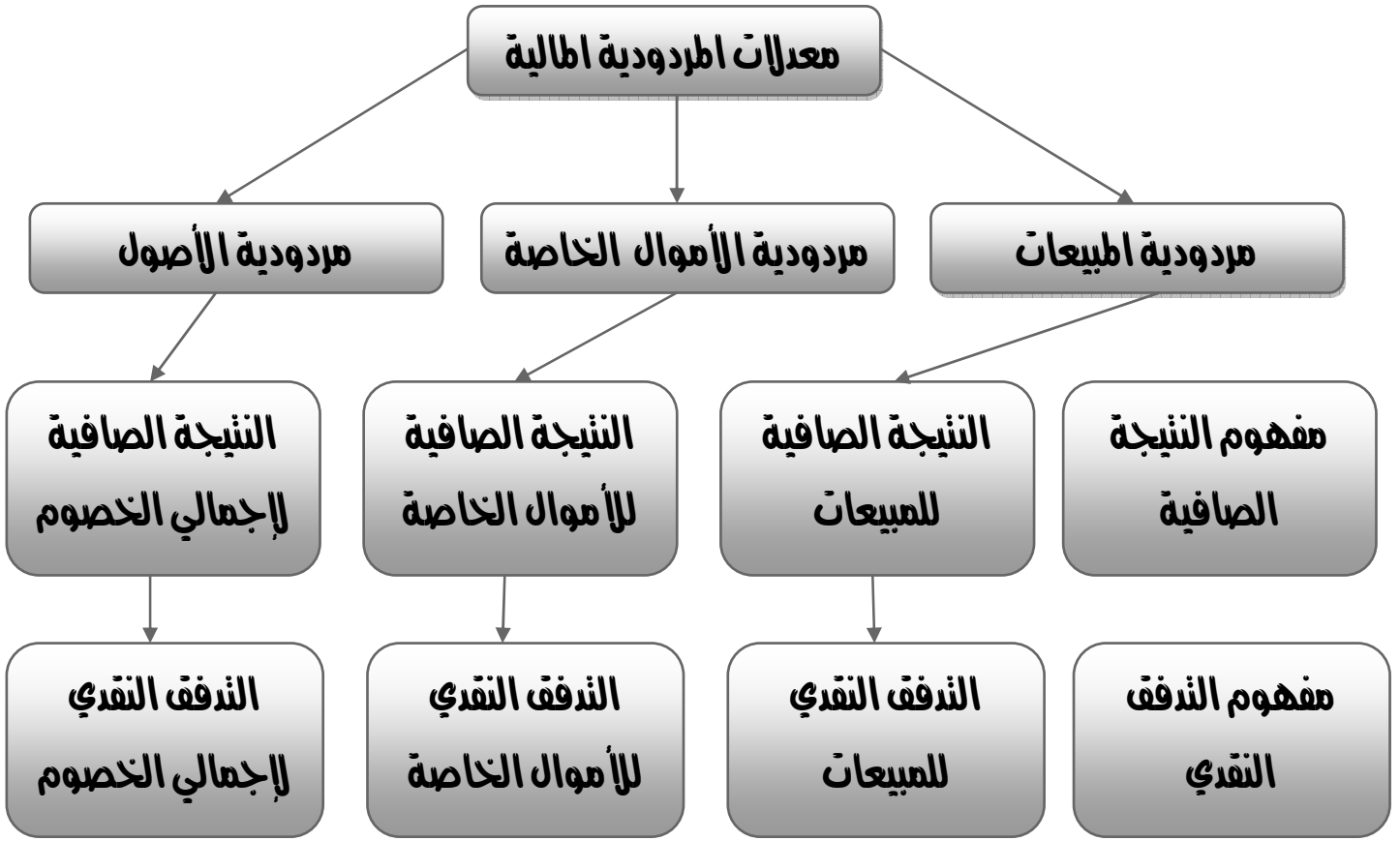
**مردودية إجمالي الأصول = التدفق النقدي / إجمالي الأصول**

التدفق النقدي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس المردودية فبفضله تتمكن المؤسسة من :

- التمويل الكامل أو الجزئي لاستثماراتها الجديدة.
- الرفع من رقم الأعمال.
- الاقتراض لتمويل مشاريعها الاستثمارية.
- تسديد الديون البنكية الخاصة بتمويل الاستثمار.

<sup>(1)</sup> ناصر داداي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 84

الشكل(02): مخطط توضيحي لنسب المردودية المالية.



المصدر: J.Mailler,M.Remillet,'Analyse comptable, Gestion prévisionnelle',P92

### III-قياس وتحليل المردودية التجارية :

لقياس المردودية التجارية نعتد على مؤشرات الهامش سواء المؤشر الخام أو الصافي للاستغلال أو الخاص للاستغلال ، ويستعمل مؤشر الهامش في المؤسسات على الخصوص<sup>(1)</sup>:

الهامش الخام

$$\text{مؤشر الهامش الخام} = \frac{\text{الهامش الخام}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

وبما أن الهامش الخام هو الهامش الإجمالي فإن:

$$\text{الهامش الإجمالي (الخام)} = \text{مبيعات بضاعة} - \text{بضاعة مستهلكة}$$

(1) J-Y Saulquie et C.H D'arcimoles , " Gestion financière" , Vuibert, Paris , 1993, P 46

إذا:

مبيعات بضاعة - بضاعة مستهلكة

= نسبة الهامش الخام

رقم الأعمال خارج الرسم

نحصل على:

الفائض الخام للاستغلال

= الهامش الخام للاستغلال

رقم الأعمال خارج الرسم

تعبّر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على خلق موارد للخرينة، ومدى تأثير المؤسسة على المستوى الإنتاجي. أما:

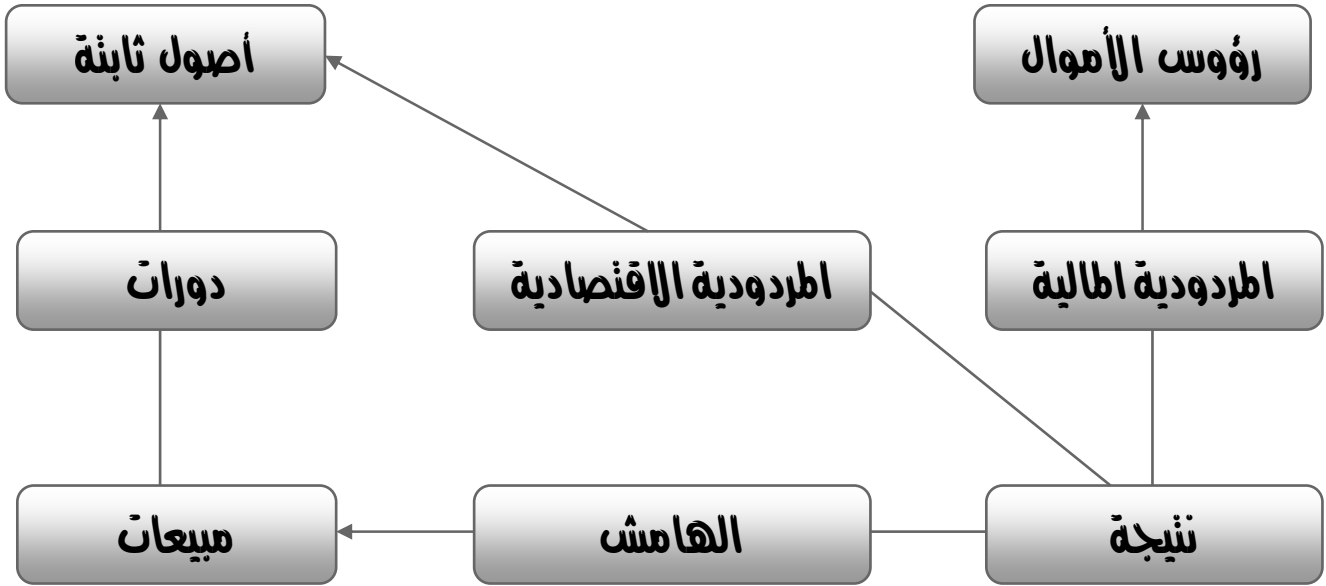
الفائض الصافي للاستغلال

= الهامش الصافي للاستغلال

رقم الأعمال خارج الرسم

إذا كان هذا المؤشر منخفض، فهذا يعني أن مردودية المؤسسة أقل استحساناً، وإذا كان هذا الانخفاض معتبراً فإن الحالة المالية للمؤسسة تقل أي في تدهور. وبالتالي يجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة لتكون مردودية المؤسسة جيدة وبإمكان المؤسسة التقليل من الخطورة إذا كانت الأسعار منخفضة، أما في حالة ارتفاع التكاليف وبقاء الأسعار على حالها فيإمكانها التقليل من الهامش، وتستعمل هذه النسبة في المقارنة بين المؤسسات. من خلال دراسة قياس وتحليل المردودية الاقتصادية المالية، والتجارية يمكن تلخيص بعض العلاقات في المخطط التالي:

الشكل (03): بعض علاقات المردودية.



المصدر: من إعداد الطالبتين

#### IV- النسب المعتمدة في شركات التأمين:

تعتبر النسب المالية أداة يستخدمها المحلل المالي في العملية التحليلية وذلك من أجل دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، ولذلك قمنا في هذا الجزء بالحديث عن هذه النسب بصفة عامة — أي دون تحديد نوعية نشاط المؤسسة، إلا أنه يمكننا تحديد بعض النسب التي تعتمد عليها مؤسسات التأمين، حيث أنها تتميز بنوع من الخصوصية نظرا لخصوصية النشاط الذي تقوم به تلك الشركات، ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي<sup>(1)</sup>:

#### IV-1- نسبة النشاط الكلي للشركة :

وتتضمن نسبة الأقساط إلى الفائض ونسبة التغير في الاكتتاب .  
IV-1-1- نسبة الأقساط إلى الفائض : وتحسب بالعلاقة التالية :

صافي الأقساط المكتتبة

$$\text{نسبة الأقساط إلى الفائض} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{الفائض}}$$

الفائض

<sup>(1)</sup> هدى بن محمد، "تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة CAAT"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص ص 87-88

والحد الأدنى لهذه النسبة 30٪ ويقصد بالفائض حقوق المساهمين أو حقوق الملكية حيث يقوم بامتصاص الخسائر غير العادية، وكلما كانت مرتفعة كلما دل ذلك على تحمل الشركة لأخطار أكبر.

IV-1-2- نسبة التغير في الاكتتاب :

وتعطي هذه النسبة مؤشرات عن التغير الذي حدث في اكتتاب الشركة، حيث أن التغير الكبير يعد مؤشرا على عدم استقرار نشاط الشركة، وقد حدد المدى المقبول لهذه النسبة بين (-33٪) و (+33٪).

الفرق بين صافي الأقساط المكتتبة للعام الحالي للعام السابق

= نسبة التغير في الاكتتاب

صافي الأقساط المكتتبة للعام السابق

IV-2- نسبة الربحية :

IV-2-1- نسبة عائد الاستثمار:

تعتبر من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة التأمين، حيث تعطي مؤشرا جيدا لجودة محفظة استثمارات الشركة، ويكون الحد المقبول لهذا العائد هو 6٪ ويحسب كالآتي:

صافي الدخل من الاستثمار

= نسبة عائد الاستثمار

متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق

IV-2-2- نسبة التغير في الفائض:

وتعطي مؤشرا على التحسن أو الخلل الذي طرأ على الموقف المالي لشركة التأمين خلال العام، ويكون المدى المقبول لهذه النسبة هو من (-10٪) إلى (+5٪).

الفرق بين الفائض المعدل للعام الحالي والسابق

= نسبة التغير في الفائض

الفائض المعدل للعام السابق

الفائض المعدل = الفائض (حقوق الملكية) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

مصاريف عمومية و إدارية وعمولات تكاليف الإنتاج X محصنات الأخطار الجارية

= مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

صافي الأقساط المكتتبة



IV-3- نسبة السيولة:

-رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى الفائض : توضح هذه النسبة إلى أي حد تعتمد الملائمة المالية لشركة التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية ، وتفرق هذه النسبة بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية ، وبين تلك التي لا تواجه مشاكل مالية ، والحد الأقصى المقبول لهذه النسبة هو 40% وتحسب كما يلي :

$$100 \times \frac{\text{رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}}$$

IV-4- نسب الاحتياطات الفنية:

IV-4-1- التغير في الاحتياطي : تعطى هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطات الفنية التي تم تكوينها في العام السابق وتبين وجهة نظر الإدارة في كفاية الفائض ، ويقاس التغير في الاحتياطي من نسبة الفرق بين التعويضات التحميلية للعام السابق ، والحد المقبول لهذه النسبة هو 25% وتحسب كالاتي:

$$100 \times \frac{\text{التغير في الاحتياطي عن نسبة واحدة}}{\text{الفائض للعام السابق}} = \text{نسبة التغير في الاحتياطي}$$

IV-4-2- نسبة عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض : تعبر هذه النسبة عن التنبؤ بدقة احتياطات هذا العام ، ويتم حساب العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة بالفرق بين الاحتياطات المقدرة المطلوبة واحتياطي هذا العام ويكون الحد الأقصى لهذه النسبة هو 25% وتحسب كالاتي :

$$100 \times \frac{\text{العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة}}{\text{الفائض}}$$

## خلاصة:

من خلال ما تقدم في الفصل يمكن استنتاج أن شركات التأمين لها دور مزدوج ، فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد.

وشركات التأمين يمكن تصنيفها حسب عدة فروع إلى مجموعة من الأنواع ، وذلك طبقا لنوع الأنشطة التأمينية التي تمارسها وقيامها بعدد من الوظائف .

أما عن مردودية شركات التأمين التي تعني مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية فقد تم تقسيمها إلى مردودية اقتصادية ومردودية مالية ومردودية تجارية، كما توصلنا إلى أن المحركات الأساسية لمردودية شركات التأمين تتمثل في :

الأرباح الصافية التي تتحقق أساسا من النتيجة التقنية من خلال نشاط التأمين ، ومن النتيجة المالية من خلال النشاط المالي ، حيث كلما زادت النتيجة التقنية أو المادية أدى ذلك إلى زيادة الأرباح الصافية ومنه إلى زيادة المردودية والعكس صحيح .

التدفق النقدي الذي يمثل الفرق بين الإيرادات المحققة من المبيعات وما أنفق من اجل تحقيق هذا الحجم من المبيعات ، بفضله تتمكن المؤسسة من التمويل ، الرفع من رقم الأعمال وتسديد الديون البنكية .

# الفصل الثاني: التمويل وتوظيف الأموال لدى شركات التأمين

تمهيد :

إن طبيعة ونشاط شركات التأمين وأشكال الوثائق المتعددة لا تختلف في جوهر أساسياتها من بلد لآخر ، غير أن الاختلاف ربما يكمن في الأهمية النسبية لمكونات موارد هذه الشركات وسياساتها الإستثمارية .

فشركات التأمين بعد أن تجمع الأموال من حملة الوثائق ثم تكون هذه الموال الإحتياطيات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الإلتزامات ، تسعى للمحافظة على أموالها وزيادة قيمتها ، وتحديد هذا الهدف الأساسي متوقف على نجاح الشركة في تحديد سياسة مثلى لتوظيف هذه الأموال بما يحقق عائد مناسب في ظل أدنى درجات الخطورة .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم مصادر أموال شركات التأمين وكيفية توظيفها من خلال مبحثين أساسيين ، الأول يشمل آليات تمويل شركات التأمين بما فيها مفهوم وأهمية التمويل ، طبيعة مصادر هذه الأموال والطرق المعتمدة في جمعها ، أما المبحث الثاني يتضمن التوظيفات المالية لشركات التأمين ، خصائصها وأهم قنوات هذه التوظيفات بالإضافة إلى المخاطر التي تعترضها .

### المبحث الأول: آليات تمويل شركات التأمين.

يعتبر التمويل من القوى المحركة للحياة الاقتصادية في المؤسسة لماله من تأثير فعال على جميع الوظائف الأخرى ، حيث يسمح بتطويرها واستمرارها ، ولكي تحصل المنشأة على التمويل اللازم الذي يكفل لها تغطية جميع نفقاتها ، يجب أن تكون على دراية تامة بأحوالها المالية .

#### المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل.

يعتبر التمويل حجر الأساس في بنية أية منشأة اقتصادية لماله من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الأخرى داخل منشآت التأمين .

#### I- مفهوم التمويل:

● تعريف حسن بهلول : التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام ، وأنه باعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية ، حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر من خلال دراسة التكلفة والعائد<sup>(1)</sup>.

● تعريف رابح الخوني : التمويل هو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال وإختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية<sup>(2)</sup>.

● تعريف محمد توفيق ماضي : عرّف التمويل بأنه إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها وتوسيعها ، وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية إذ لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو استثمار يدر فائدة بغير وجود رأس مال ويقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسب استثماره يكون العائد أو الربح هو هدف كل نشاط اقتصادي<sup>(3)</sup>.

● تعريف طارق الحاد: التمويل هو الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها<sup>(4)</sup>.

#### II- أهمية التمويل:

تكمن أهمية التمويل في النقاط التالية :

- توفير المبالغ النقدية للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات حاجتها.
- توفير السيولة اللازمة والضرورية للمشروع الاستثماري بإمداده بالتجهيزات اللازمة .

(1) حسن بهلول ،"القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية"، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص69.

(2) رابح الخوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ايتراك للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 95-96.

(3) محمد توفيق ماضي، "تمويل المشروعات"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 15

(4) د. طارق الحاج، "مبادئ التمويل"، دار صفاء، عمان، 2002، ص 21

- تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين .
- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري.
- كما تبرز الأهمية القصوى للموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية وأهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة ، وبتعبير آخر فإن قيمة الاستثمار الوطني هي التي تحدد الموارد التمويلية المطلوبة.

### المطلب الثاني: مصادر الأموال والطرق المعتمدة لتمويل شركات التأمين.

تتكون مصادر أموال شركات التأمين من عدة موارد، كما أنها تعتمد طرق معينة للتمويل.

#### I- مصادر أموال شركات التأمين :

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية :

##### I-1-أموال وحقوق المساهمين:

وتتمثل في راس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث ، تعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية ، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجهة للإستثمارات في شركات التأمين<sup>(1)</sup>.

##### I-2-أموال حقوق حملة الوثائق :

وهي الأموال المجتمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين<sup>(2)</sup>:

##### I-2-1-حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة :

ويطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية والتي تعتبر من أهم مصادر أموال التأمين على الحياة ، وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات ، وتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.

##### I-2-2-أموال التأمينات العامة :

وتتمثل أهم مصادرها في المخصصات التالية :

- مخصص الأخطار السارية : يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمين العامة والمدفوعة مقدما عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام وهذه الأموال ، وإذا كانت بطبيعتها تعتبر أموالا قصيرة الأجل لأن غالبية وثائق التأمينات العامة

(1) عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "أسواق المال: بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية- شركات التأمين- شركات الإستثمار"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2002 ، ص 361

(2) المرجع السابق ، ص 362

- وثائق سنوية إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر، وعلى الأخص كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر للإستثمارات طويلة الأجل.
- مخصص التعويضات تحت السنوية : يتكون هذا المخصص من أموال محتجزة على الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية ، ولكنها لم تسترد بعد ، بل يتم تسويتها وسدادها في السنة أو السنوات المالية التالية ، وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة وتتحول إلى استثمارات طويلة الأجل بطبيعتها.
  - مخصص التقلبات في معدلات الخسائر: يكون هذا المخصص في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا نتيجة لزيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدى ، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد التزامات شركات التأمين اتجاههم في السنوات الرديئة ذات الكوارث وبالتالي يستخدم هذا المخصص لتغطية التزامات كبيرة في هذه السنوات.
- I-3-أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني:
- ويطلق عليها المخصصات الأخرى غير الفنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة وتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين ، وللوكلاء والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين ، وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجمعة لدى شركة التأمين<sup>(1)</sup>.
- II-الطرق المعتمدة لتمويل شركات التأمين :
- سوف نعلم فيما يلي على التصنيف حسب مصدر الأموال حيث نميز بين ثلاث طرق:
- II-1-التمويل الذاتي:
- يعرف التمويل الذاتي على أنه تلك الموارد الجديدة المحققة بواسطة نشاط المؤسسة والمحتفظ بها بشكل دائم من أجل تمويل عملياتها المستقبلية<sup>(2)</sup>.
- إن تحديد تعريف دقيق للتمويل الذاتي يتوقف على تحليل المكونات الأساسية لهذا التدفق المالي وعلى طريقة حسابه وذلك حسب منظورين<sup>(3)</sup>:
- II-1-1-منظور غير مباشر: حيث يظهر التمويل الذاتي في شكل تدفق نقدي محقق من طرف المؤسسة.

(1) عبد الغفار حنفي ، "الأسواق والمؤسسات المالية" ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، 1997، ص 340

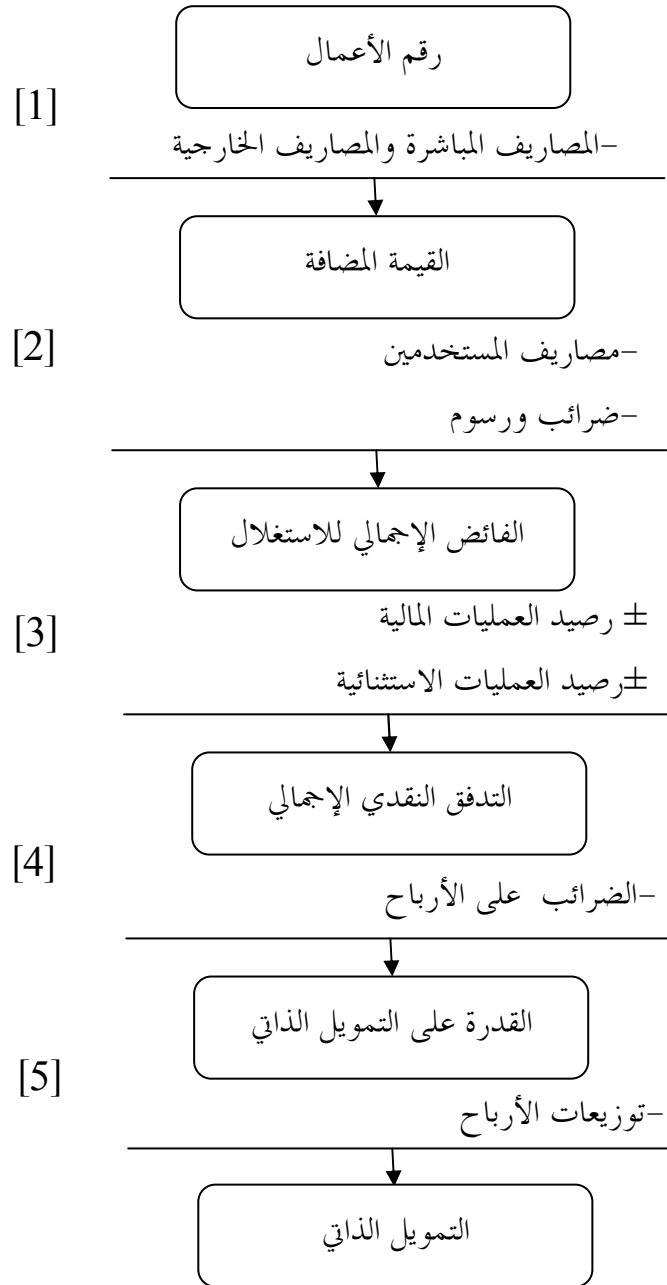
(2)Cohen. E : "Gestion financière de l'entreprise et développement financier", édition UREF, Paris,1991,P194

(3)Ibid, P194

II-1-2-منظور مباشر: التمويل الذاتي هو ذلك الرصيد المتبقي بين التدفقات المحصلة Flux d'encaissement والتدفقات المسددة Flux décaissement أي استبعاد التدفقات الوهمية المتمثلة في محصصات الاهتلاك .

يتشكل التمويل الذاتي من عدة عناصر أساسية من خلال المراحل التي نستعرضها في الشكل التالي :

الشكل (04): مكونات التمويل الذاتي



المصدر:

Cohen. E : (Gestion financier' de l'entreprise et développement financier), P197



يتضح من الشكل السابق أن التمويل الذاتي يتكون تبعا للمراحل التالية:

- تشكل رصيد القيمة المضافة La valeur ajoutée انطلاقا من الفرق بين رقم الأعمال والاستهلاكات الوسيطة .
- يستخدم رصيد القيمة المضافة المحقق في المرحلة السابقة في تغطية مصاريف المستخدمين والضرائب ليتشكل الفائض الإجمالي للاستغلال.
- الفائض الإجمالي للاستغلال (Excédent brut d'exploitation (EBE) والذي يعبر عن أداء دورة الاستغلال يساهم في تغطية المصاريف المالية والمصاريف الاستثنائية والضرائب على الأرباح ليتكون رصيد القدرة على التمويل الذاتي.
- القدرة على التمويل الذاتي ( la capacité d'autofinancement (CAF) الذي يعد بمثابة المحصلة النهائية للتدفقات المالية الحقيقية يخصص منه جزءا مكافأة المساهمين ( توزيعات الأرباح) والرصيد المتبقي يمثل الفوائض المالية المعاد استثمارها وهو ما نصلح عليه بالتمويل الذاتي

### L'Autofinancement

#### II-2- الزيادة في رأس المال:

تمثل الزيادة في رأس المال مصدر تمويل خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية احتياجاتها التمويلية عن طريق الموارد الداخلية كالتمويل الذاتي .

توجد عدة وسائل لزيادة رأس المال حسب الأهداف المحددة من طرف مسيري المؤسسة، غير أن زيادة رأس المال نقدا يعتبر الوسيلة الوحيدة التي تجلب للمؤسسة فعلا موارد مالية جديدة.

#### II-2-1- زيادة رأس المال نقدا :

تقوم المؤسسة من أجل زيادة رأس المال نقدا بطرح أسهم جديدة وبسعر محدد للإكتتاب في السوق المالية ، إلا أنه قد يرغب مساهمو المؤسسة أو مسيروها في زيادة رأس المال دون إضعاف قدرتهم على رقابة المؤسسة الشيء الذي حفز لظهور أوراق مالية جديدة تحقق هذا الغرض التي تعرف بشبه الأموال الخاصة.

#### II-2-2- زيادة رأس المال بضم الاحتياطات :

يمكن رفع رأس المال وذلك بإدماج الاحتياطات المجمعة بما فيها علاوة الإصدار أو الأرباح التي لم يتم تخصيصها بعد. لا يؤدي هذا الإجراء إلى تغيير الهيكل المالي للمؤسسة ذلك لأن الزيادة الحاصلة في رأس المال قابلها نقصان مماثل في قيمة الاحتياطات وفي قيمة الأرباح رهن التخصيص في حين أن الأموال الخاصة لم تتغير قيمتها . وتتحقق هذه الزيادة سواء بالرفع من القيمة الاسمية للسهم أو بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى حسب حصة كل مساهم في أسهم الشركة<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup>Depallens . G et Jobard J-P : " Gestion financière de l'entreprise " , 10<sup>ème</sup> édition ,Sury, Paris,1990,P691

II-2-3-زيادة رأس المال بتحويل ديون المؤسسة :

وهي تحويل ديون الغير اتجاه المؤسسة إلى أسهم والتي تسمى أيضا تركيز ديون المؤسسة ، حيث لا تؤدي هذه العملية إلى زيادة السيولة النقدية ، وإنما فقط إلى ضم ديون المؤسسة إلى الأموال الخاصة ويتوقف أثر التحويل على المؤسسة حسب طبيعة هذه الديون (1):

في حالة ما إذا كانت هذه الديون قصيرة الأجل فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين رأس المال العامل الصافي ومن ثم الهيكل المالي للمؤسسة كنتيجة لانخفاض الديون قصيرة الأجل وزيادة المماثلة للأموال الخاصة .

في حالة ما إذا كانت هذه الديون متوسطة وطويلة الأجل فإن الأموال الدائمة ورأس المال العامل الصافي يبقى ثابتين ، ولكن في المقابل تصبح المؤسسة أكثر استقلالية مالية اتجاه الغير كنتيجة لإنخفاض الديون الطويلة ومتوسطة الأجل وزيادة الأموال الخاصة .

II-3-اللجوء إلى الإئستدانة :

تعدد تصنيفات الإئستدانة بإختلاف المصادر وطبيعة القروض وآجال الإئستحقاق وأهمها(2):

II-3-1-الدعوة العامة للإدخار :

تعد الدعوة العامة للإدخار وسيلة من وسائل التمويل حيث تلجأ إلى الجمهور من أجل الإئكتتاب وإيداع الأموال لديها ، وهناك عدة تقنيات للتمويل بواسطة الإدخار أهمها(3):  
-إصدار أوراق مالية قصيرة الأجل:

هي عملية مالية بموجبها تطرح المؤسسة ورقة مالية (أذونات ، سندات الخزينة ، شهادات إيداع ) يدفع بموجبها المقرض مبالغ مالية ويتعهد المصدر بتسديد مبلغها والفوائد عند تاريخ الإئستحقاق.  
-إصدار سندات:

تعتبر الشكل الممتاز للإئستدانة بواسطة الإدخار العام ، وهي عملية بموجبها يتم تجزئة القرض إلى عدة أقساط .

كل سند يمثل للمقرض ورقة حق أما بالنسبة للمقترض فهو إقرار بدين يثبت حق المقرض في إئستعادة قيمة السند وأقساط الفوائد عند تاريخ الإئستحقاق .

3-2-الإئقتراض من البنوك والوسطاء الماليين ( التمويل المصرفي ):

ليس باستطاعة كل المؤسسات اللجوء في تمويلها إلى السوق ( طرح السندات أو أسهم ) فهو مخصص لأهم المؤسسات وأكبرها حجما، كما يمكن أن تفضل هذه الخيرة اللجوء إلى البنوك لتمويل احتياجاتها.

(1)Depallens. G et Jobard J-P ,op.cit,P686

(2)Cohen.E, op.cit,P208

(3) زغود تبر،"محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي

مرباح،ورقلة،2009،ص25

- التمويل الطويل والمتوسط الأجل ( دورة الإستثمار) :حيث يتمثل هذا التمويل أساسا في القروض المقدمة من طرف البنوك والهيئات المالية المتخصصة لتمويل المشاريع الاستثمارية .
- التمويل القصير الأجل (دورة الإستغلال): يساهم التمويل المصرفي بشكل معتبر في تمويل احتياجات دورة الإستغلال وهذا إستنادا إلى عدة صيغ نستعرض أهمها :
- تعبئة الديون التجارية : التعبئة هي العملية التي بواسطتها تقوم المؤسسة بالتخلي على دينها الجسد في الورقة التجارية إلى البنك دون أن تنتظر تاريخ الإستحقاق<sup>(1)</sup>.
  - قروض الخزينة : يقترح البنك على المؤسسة من أجل تمويل احتياجات دورة الإستغلال BFR والخزينة أشكال أخرى من القروض أكثر ملائمة من الخصم لكن بمعدل فائدة مرتفع نسبيا ، وذلك مثل : تسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف ....إلخ.

<sup>(1)</sup>Charreaux.G: "finance de l'entreprise" ,2<sup>ème</sup> édition ,EMS, Paris,2000,P234

المطلب الثالث: التشخيص المالي ودوره في تسيير أموال شركات التأمين.

إن شركات التأمين مجبرة من خلال خضوعها إلى المخطط المحاسبي الوطني الخاص بقطاع التأمينات على تقديم وثائق محاسبية منها الميزانية العمومية التي تعتبر المرآة الحقيقية لأنشطتها ووظائفها، لذا فإنه يجب دراسة التأمين وذلك من الناحية المالية باعتماد أداة التشخيص المالي.

I- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية :

للإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية لا بد من القيام ببعض التعديلات التي تهدف إلى اختصار المعلومات الخاصة للميزانية العمومية قصد الحصول على مجموعات مالية متجانسة ، وللقيام بهذه التعديلات يجب تطبيق ثلاثة مبادئ<sup>(1)</sup>:

- مبدأ ترتيب حسابات الأصول حسب سلم السيولة المتزايدة.
- مبدأ ترتيب حسابات الخصوم حسب سلم الإستحقاق المتناقص.
- مبدأ تعديل القيم المحاسبية لحسابات الميزانية العمومية.

I-1- تحويل جانب الأصول:

I-1-1- الأصول الثابتة: ونجد فيها مجموعة من القيم تتمثل في:

-القيم الثابتة المعنوية:

وهي المصاريف التمهيدية نظرا لطبيعتها كأعباء وليست كموجودات مادية أو معنوية متعلقة بالتأسيس فقط فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية ، وتطفأ وفق طريقتين :

\* طريقة (01): من جانب الأصول، ق م ص

\* طريقة (02): من جانب الخصوم ، أي تطرح من الأموال الخاصة .

-القيم الثابتة المادية: هي العناصر التي درجة سيولتها أكثر من سنة، أي أنها تتميز بطبيعة الثبات والدوام، باعتبار أن هذه الاستثمارات تدوم فعلا لأكثر من سنة.

-القيم الثابتة الأخرى : وتشمل مخزون العمل وهو بمثابة ذلك المخزون الذي تحتفظ به المؤسسة لمدة أكثر من سنة لغرض تجنب التقلبات التي تحدث في السوق أو لتلبية الطلبات الإضطرارية .

I-1-2- الأصول المتداولة: حيث تنقسم إلى:

-المخزونات : التي تحتل المركز الأول من الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة نقدية.

-الحقوق: وهي مجموع القيم التي تنتج عن تعامل المؤسسة مع الغير وتنقسم إلى : قيم جاهزة ، قيم غير جاهزة .

(1) احمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره ، ص 51

I-2-تحويل جانب الخصوم:

I-2-1-الأموال الدائمة:

هي الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة تفوق سنة، وترتب حسب مدة استحقاقها، حيث نجد في الجزء الأول الأموال الخاصة وكذا الإحتياطات والمؤونات والنتائج قيد التخصيص وفي الجزء الثاني نجد الديون طويلة الأجل والمتوسطة التي تزيد مدتها عن سنة.

I-2-2-الديون قصيرة الأجل:

وهي تشمل الديون التي تقل مدتها عن سنة مثل: الموردون، ضرائب مستحقة الدفع،... الخ.

II-التحليل باستخدام التوازن المالي:

إن المحلل المالي يؤثر على ثلاث مؤشرات رئيسية<sup>(1)</sup>:

II-1-رأس المال العامل:

وهو عبارة عن مؤشر التوازن المالي على المدى القصير والطويل ويحسب وفق طريقتين:

II-1-1-من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأصول الدائمة - الأصول الثابتة

هذه العلاقة تسمح لنا بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.

II-1-2-من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

هذه العلاقة تبين لنا المقياس النوعي لدرجة ثقة الأصول المتداولة على الوفاء بالإلتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحويلها إلى سيولة.

II-2-احتياجات رأس المال العامل:

هو رأس المال العامل لدى المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في تاريخ معين، ويحسب وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

II-3-الخزينة:

وهي تعبر عن الفرق بين الخزينة الموجبة (في جانب الأصول) والخزينة السالبة (في جانب الخصوم)

ويحسب رصيد الخزينة كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

(1) محي الدين شبيبة، "تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات -دراسة حالة SAA -"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري،

قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 80

III- التحليل باستخدام النسب المالية :

النسب المالية التي تعتمد عليها شركات التأمين في تشخيص وضعيتها المالية<sup>(1)</sup> :

III-1- النسب الهيكلية:

يتم حسابها عن طريق المقارنة بين عناصر الأصول أو الخصوم والمجموع الكلي للميزانية:

- النسب الهيكلية للأصول : توضع النسب المستخدمة في هذا الإطار بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لإجمالي (الأصول) .

نسبة الأصول الثابتة = أصول ثابتة / مجموع الأصول

نسبة الأصول المتداولة = قيم الإستغلال / مجموع الأصول

نسبة القيم غير الجاهزة = قيم غير جاهزة / مجموع الأصول

نسبة القيم الجاهزة = قيم جاهزة / مجموع الأصول

- النسب الهيكلية للخصوم: هي عبارة عن مجموعة النسب المثالية التي تبين وزن كل عنصر من عناصر الخصوم بالنسبة لإجمالي الخصوم.

نسبة الأموال الدائمة = أموال دائمة / مجموع الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل = ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

نسبة الديون طويلة الأجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

III-2- نسب التمويل :

توضح لنا سياسة المؤسسة من خلال تحديد مركزها المالي وتطور رأس المال العامل وتحسب بالطرق التالية:

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / أصول ثابتة ..... < 1

نسبة التمويل الذاتي = أموال خاصة / أصول ثابتة ..... < 1

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الاصول ..... = 0.5

نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الخصوم ..... > 1 > % 2

III-3- نسب السيولة :

تسمح بتقدير وتفسير التوازن المالي الإجمالي للمؤسسة وقياس قدرة السداد والوفاء بديونها في الوقت المحدد، وتحسب وفق العلاقات التالية:

نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / مجموع الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / ديون قصيرة الأجل

<sup>(1)</sup> زياد رمضان ، "مبادئ التأمين ، دراسة عن واقع التأمين"، دار صفاء للنشر، 1998، ص 143

نسبة السيولة النقدية = المتاحات / ديون قصيرة الأجل

VI-الميزانية المحاسبية لشركات التأمين :

باعتبار أن الميزانية هي المرآة الحقيقية لأنشطة ووظائف الشركة فإنه سيتم دراسة أهم مكوناتها .

VI-1-تعريفها:

هي عبارة عن كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الإستغلال ، فقد تكون في نهاية كل شهر ، أو كل فصل أو نهاية كل سنة لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما تملكه من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة .

VI-2-عناصر الميزانية المحاسبية :

تتكون الميزانية المحاسبية من جانبين ، جانب الأصول وجانب الخصوم ويتم ترتيب كل جانب كالآتي<sup>(1)</sup>:

VI-2-1-ترتيب عناصر الأصول:

يتم ترتيب عناصر الأصول حسب درجة سيولتها ويتألف مجموع الأصول من:

-الإستثمارات: حسب المخطط المحاسبي للتأمينات تظهر في المجموعة الثانية ، وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ، ماعدا حـ/20 المصاريف الإعدادية التي تمثل المصاريف القانونية ومصاريف التكوين ، فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسة لا تعبر عن القيمة المالية الحقيقية للمؤسسة ولا يمكن أن تتحول إلى نقود إلا بعد فترة ، أي عند إنتهاء عهد استعمالها أو بيعها وتشتمل على قسمين :

• قيم معنوية : تتمثل في المصاريف الإعدادية وشهرة الحل التجاري.....الخ.

• قيم مادية: تتمثل في الأراضي بمختلف أنواعها، تجهيزات الإنتاج.....الخ.

-المخزونات: تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات وتصنيفها ، وذلك بتحديد مخزون الأمان أو العمل الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة والذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات و حسب هذه الطريقة فإن المؤسسة تجمد جزء من الموارد الأولية التي يجوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبات ، أما حـ/35 إنتاج تام ، فيخصص له جزء من الموال المستغلة في دورة الإستغلال .  
-الحقوق: تشمل هذه المجموعة حقوق المؤسسة على الغير، وفي هذا الصنف الحسابات الخاصة بالتأمين هي:

(1) موساوي عمر، "محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

في العلوم الإقتصادية ، تخصص دراسات إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2006، ص 114

- 41-ح/ الحقوق التقنية: هي مجموعة الحقوق المتحصل عليها من طرف المؤسسة نتيجة العلاقات بينها وبين معيدي التأمين ، الذين يقبلون المشاركة في التعهدات اتجاه المؤمن لهم ومعيدي التأمين ويتفرع هذا الحساب إلى :
- ح/410 كوارث ومصاريف الاستلام عن التنازل: يسجل هذا الحساب تقييمات الكوارث ومصاريف الاستلام عن التنازل.
  - ح/411 كوارث ومصاريف للتحصيل على إعادة التنازل: يسجل تقييمات كوارث التحصيل على إعادة التأمين.
  - ح/413 علاوات مرحلة التنازل: يسجل العلاوات المتنازل عنها والتي لا تدخل في السنة المالية.
  - ح/414 علاوات متنازل عنها في إعادة التأمين.
- 47-ح/ حقوق على تأمين التنازل وإعادة التأمين: يسجل هذا الحساب حقوق على الزبائن المؤمنين الناتجة عن الحق المكتسب للمؤسسة عند إمضاء عقد التأمين، ويضم الحسابات التالية:
- ح/470 علاوات ممنوحة، ويتفرع هذا الحساب إلى:
  - ح/4700 أقساط مصدرية للتغطية .
  - ح/4708 أقساط قيد التقييم.
- ح/472 حقوق التنازل وإعادة التأمين ، يسجل كل عمليات القبول في إعادة التأمين يسجل في هذا الحساب عمليات الطعن ، الإعفاءات ، والإسترجاعات التي تستلم من الأطراف المسؤولة.
- VI-2-2- حساب الخصوم:
- الصنف الأول:
- الأموال الخاصة: هي مصدر أساسي من مصادر التمويل، وضعت تحت تصرف المؤسسة من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص، وفي هذا الصنف الحسابات المتعلقة بالتأمين وهي:
- ح/16 مؤونات تقنية : يمثل هذا الحساب الأموال المنشأة طبقا للنصوص القانونية والتشريعات ، لغرض مواجهة عجز أو نقص محتمل في الإلتزامات ، ويتفرع هذا الحساب إلى :
  - ح/160 مؤونات الضمان : يمثل المؤونات المكونة لتقوية قابلية التسديد للمؤسسة اتجاه المؤمن لهم ، وهي تمثل اقتطاع سنوي يقدر بـ1% من المبلغ الإجمالي للأقساط المستعملة.
  - ح/161 مؤونات الأخطار الإستثنائية: يسجل المؤونات المشاركة في التضامن الوطني في حالة وقوع كوارث طبيعية ، وتمثل هذه المؤونات اقتطاع سنوي يقدر بـ15% من المبلغ الإجمالي من نتيجة الإستغلال.
  - ح/162 مؤونة مكملة إجباريا للديون التقنية : يسجل تغطية النقائص المحتملة في الديون التقنية ، وهي تمثل 05% من الحوادث التي دفعت في آخر الدورة .



-الصنف الخامس:

الديون: وتمثل مجموع الديون المترتبة على المؤسسة والناجمة عن العمليات التجارية والمالية، وفي هذا الصنف الحسابات الخاصة بالتأمين هي:

- حـ/51 ديون تقنية: هي الديون المشككة إجباريا من الحوادث والنفقات للدفع، والأقساط المحولة بمقتضى الإلتزامات إتجاه المؤمن لهم وإعادة التأمين ويتفرع إلى:
    - حـ/510 كوارث ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة: هذا الحساب يقيد الكوارث والمصاريف التي ستدفع خلال السنة.
    - حـ/511 كوارث ومصاريف للدفع عند القبول: تمثل المصاريف التي ستدفع عند قبول التعاقد.
    - حـ/513 علاوات محررة ومرحلة: يسجل العلاوات المقبولة غير المسجلة في السنة المالية.
  - حـ/54 مبالغ يحتفظ بها للحساب: يسجل هذا الحساب جميع التعويضات التي تم تحصيلها لصالح المؤمن من طرف آخر وهو المسؤول.
    - حـ/540 تعويضات لصالح المؤمن لهم.
  - حـ/57 ديون إتجاه المؤمن والمتنازلين وإعادة التنازل: يقسم هذا الحساب إلى:
    - حـ/572 عمليات التنازل وإعادة التأمين: يسجل عمليات التنازل في حالات إعادة التأمين.
    - حـ/573 سماسرة: يسجل العمليات المحققة في إعادة التأمين عن طريق السماسرة وذلك لحساب المؤسسة.
    - حـ/574 حساب التأمين المشترك.
  - حـ/576 طعون الدفع: يسجل هذا الحساب كل الطعون التي تدفع لشركة التأمين بمشاركتهم في الحوادث.
    - حـ/577 تخفيضات للمنح.
- مع التغييرات الحاصلة للنظام المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين جعلها ملزمة بإحترام مرونة الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي إلا أنه يمكنها إضافة حسابات فرعية تتناسب وعملياتها المحاسبية ويبرز ذلك في المجموعات التالية:
- المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال وتضم الحسابات التالية<sup>(1)</sup>:
- حـ/14 مؤونات تقنية ويتفرع إلى:
    - حـ/140 مؤونات الضمان) لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)
    - حـ/141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية).

(1) Ministère de finance, CNC, Avis N°89 portant plant et règles de fonctionnement des comptes et présentions des états financiers des entités d'assurances et ou réassurances, Alger, 2011, P3

- حـ/ 142 مؤونات الأخطاء والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء).
- حـ/ 19 ديون على الأموال أو القيم المستلمة في عمليات إعادة التأمين والتي تمثل إلتزامات تقنية وتتفرع إلى :
- حـ/ 190 كيانات ذات صلة .
- حـ/ 191 كيانات مساهمة.
- حـ/ 192 كيانات أخرى.
- المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة وهي نفسها في مخطط الحسابات العام.
- المجموعة الثالثة : حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين.
- حـ/ 30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة ( التأمين على الأضرار).
- حـ/ 31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة (التأمين على الأضرار).
- حـ/ 32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة (التأمين على الأشخاص).
- حـ/ 33 مؤونات على العمليات المقبولة ( التأمين على الأشخاص).
- حـ/ 38 حصة التأمين الإقتراي المسندة .
- حـ/ 39 حصة إعادة التأمين المسندة.
- المجموعة الرابعة: حسابات الغير .
- حـ/ 40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك.
- حـ/ 41 المؤمنون، وسطاء التأمين والحسابات الملحقة.
- الحسابات ( 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.
- المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.
- المجموعة السادسة: حسابات الأعباء
- حـ/ فوائد (مطالبات) على الكوارث والنكبات .
- حسابات (61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.
- المجموعة السابعة: حسابات المنتجات.
- حـ/ 70 الإشتراكات (أقساط الإشتراكات).
- حـ/ 71 إشتراكات مؤجلة .
- حـ/ 72 عمولات إعادة التأمين.
- الحسابات (74، 75، 76، 77، 78، 79) لم يحدث فيها تغيير نفسها التي جاء بها المخطط المحاسبي العام.

VI-3-3- شكل الميزانية ( قائمة المركز المالي ): انظر الملحق (01)

V-7- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

بالإضافة إلى الميزانية المحاسبية يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية التي تبرز الوضعية المالية للشركة حيث سيتم التعرض إلى تعريفه وإيضاح شكله<sup>(1)</sup>.

V-1- مفهوم جدول حسابات النتائج :

وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة.

يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات بجدول حسابات النتيجة فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول والتزامات ثم إجراء المقاصة بينها بموجب قانوني، وفي هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حسابات النتيجة، وذلك على النحو التالي:

- الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الإستثمارات.
  - الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وأرصدة العملات الأجنبية .
- وتعد جميع عناصر الدخل والإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الإستحقاق .

كما يجب على الشركة التي نشأ فيها حساب إيرادات ومصروفات سنوات سابقة ناتجة من خطأ لا جوهرية معالجة ذلك بتأثير رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري أخذ بعين الإعتبار التسوية الضريبية اللازمة ، على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية<sup>(2)</sup>.

V-2- شكل جدول حسابات النتائج: أنظر الملحق رقم (02)

(1) اوسريز منور، مجبر محمد، "أثر تطبيق م م م الجديد على عرض القوائم المالية -حالة جدول النتائج"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي

الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 4

(2) محمود محمود السجاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 188

## المبحث الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين.

إن شركات التأمين وبسبب طبيعة نشاطها التأميني تتجمع لديها أموال ضخمة عن الأقساط التي تحصلها من المؤمن لهم ، لغرض عدم ترك هذه الأموال عاطلة ، فإنه يتم توظيفها في مجالات متنوعة لتحقيق عوائد منها ، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعمق في سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين مبينين المبادئ التي تقوم عليها والعوامل المؤثرة على هذه السياسة ثم التطرق إلى مختلف أشكال وقنوات هذه التوظيفات .

## المطلب الأول: مبادئ توظيفات أموال شركات التأمين والعوامل المؤثرة عليها.

سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين تحكمها عدة مبادئ أساسية وتؤثر عليها مجموعة من العوامل منها ما هو داخلي خاص بالشركة ومنها ما هو خارجي يخص المحيط الذي تنشط فيه الشركة .

## I-مبادئ توظيفات أموال شركات التأمين:

إن توظيف أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على عدة محاور أساسية ولا يجب التضحية بمحور ما في سبيل آخر بل يجب مراعاة هذه المبادئ وهي كما يلي<sup>(1)</sup>:

الضمان - السيولة - الربحية - التنوع في أوجه الإستثمار .

علما أن هذه المبادئ عامة للإستثمار في أية وحدة اقتصادية (صناعية ، تجارية ، خدمية ) وسوف نتناول هذه المبادئ حسب تسلسلها وعلى النحو التالي :

## I-1-الضمان:

الضمان أمر ضروري ، لأن الأموال الموظفة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق وعليه تلتزم شركة التأمين بإستثمار هذه الأموال في أوعية مضمونة .

ويقصد بضمان الإستثمار ، استبعاد عنصر المضاربة والمخاطرة في إستثمار أموال الشركة كإستثمار في مشاريع غير مدروسة أو مشاريع غامضة<sup>(2)</sup> . وذلك بغرض المحافظة على قمة الأصول حتى ولو إنخفض العائد ، وكذلك ضمان قدرة الشركة على أداء إلتزاماتها تجاه المستفيدين منها . ويوجد هناك نوعان من الضمان هما<sup>(3)</sup>:

## I-1-1-الضمان الإسمي :

ويعني أن بإمكان المستثمر الحصول على المبلغ المستثمر نفسه عندما يرغب في التخلص من تلك الموجودات التي استثمر فيها .

(1) معوض حسن حسنين الحبشي، الجات والشراكة الأوروبية والكوميسا وانعكاساتها على التأمين المصري، مجلة التأمين العربي ، العدد 80، 2004

، ص 15-16

(2) كاظم الشربتي ، "التأمين نظرية وتطبيق" ، مطبعة شفيق ، ط 8 ، بغداد ، 1986 ، ص 149.

(3) عادل عبد الحميد عز ، "الأسس العلمية للإستثمار وتطبيقها على شركات التأمين" ، مجلة الإتحاد العربي للتأمين ، ع5 ، 1969 ، ص 25.

والجدول الموالي يوضح الضمان الإسمي في استثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات كما يلي :  
جدول (01): الضمان الإسمي لإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات (س).

ت	أدوات الإستثمار	تكلفة الإستثمار	• نسبة الضمان الإسمي %
01	الأسهم	1165	6.18
02	القروض	1324	7.03
03	العقارات	1161	6.16
04	الودائع والحوالات	15190	80.63
	الإجمالي	18840	100

**المصدر:** ابراهيم الجزراوي، عماد القره لوسي، "تقييم بدائل الإستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة ، دراسة نظرية تطبيقية في شركة التأمين الوطنية"، ص 200.

• نسبة الضمان الإسمي = (تكلفة الإستثمار حسب النوع/ إجمالي المبالغ المستثمرة)  $\times 100$   
ونلاحظ من الجدول السابق أن الودائع والحوالات أعلى ضمانا إسميا بنسبة 80.63% وأقل ضمانا إسميا كانت العقارات بنسبة 6.18% ، لذلك فإن الشركة قد إلتزمت بمبدأ الضمان الإسمي ، لأن الودائع والحوالات تمثل فعلا استثمارا أكثر ضمانا إسميا لإسترداد وحدات النقد المستثمرة نفسها.  
I-1-2-الضمان الحقيقي:

ويعني قدرة المستثمر على استرداد القوة الشرائية نفسها للمبلغ المستثمر، وليس بالضرورة عدد الوحدات النقدية نفسها.

I-2-السيولة:

إن السيولة بمفهومها العام تعني قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة إلتزاماتها الجارية عندما تتحقق<sup>(1)</sup>. كما تعرف السيولة بأنها: "جاهزية الموجودات المتداولة لتغطية الإلتزامات التي تحصل بشكل يومي ، أو في وقت قصير بشكل مباشر أو قابلة تمويل هذه الموجودات إلى نقدية من أجل تجنب مشاكل الدفع بشكل مبكر"<sup>(2)</sup>.

وبسبب تعلق السيولة بالإستثمار في شركات التأمين ، فينبغي أن يكون هدف السيولة واضحا عند تشكيل الحفظة ، بما يضمن الوفاء بالإحتياجات المتوقعة للشركة من الأموال السائلة .

(1) Meigs,Robert, Williams,Haka & Bettner,Jan. R,Susan. F,Mark. S : "Accountig The Basis for Business Decissions",Mc Graw-Hill,11<sup>th</sup> Edition,1999,P616

(2) كنجو فهد ، ابراهيم وهي فهد، "الإدارة المالية"، دار المسيرة ، عمان ، 1977، ص 113

لذلك فإن السيولة في شركات التأمين تتطلب توظيف الأموال المتجمعة لديها في مجالات استثمار قصيرة الأجل لكي تتمكن من بيع هذه الاستثمارات بسرعة وبدون خسائر عندما تحتاج شركة التأمين إلى نقدية كافية لأداء التزاماتها المترتبة عليها نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده من قبل المؤمن لهم وعلى هذا الأساس يمكن القول أن السيولة هي " قدرة شركة التأمين على تحويل الاستثمارات إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر لتعويض المؤمن له عن الخطر المؤمن ضده " كما يجب التمييز بين نوعين من السيولة الخاصة بإستثمارات شركات التأمين هما (1):

I-2-1- السيولة الكلية:

ويقصد بها: " نسبة الأموال السائلة والموجودات سهلة التحويل إلى نقدية إلى إجمالي الأموال المستثمرة " ، وكما ارتفعت تلك النسبة توفرت السيولة.

والجدول الموالي يوضح السيولة لإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات (س) كما يلي:

جدول(02) السيولة الكلية لإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات (س)

ت	أدوات الإستثمار	تكلفة الإستثمار	● نسبة السيولة الكلية %
1	الأسهم	1165	6.18
2	القروض	1324	7.03
3	العقارات	1161	6.16
4	الودائع والحوالات	15190	80.63
	الاستثمارات سهلة التحويل إلى نقدية التسلسل (2) + التسلسل (4)	16514	87.66
	الإجمالي	18840	100

**المصدر:** ابراهيم الجزراوي، عماد القره لوسي، "تقييم بدائل الإستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة ، دراسة نظرية تطبيقية في شركة التأمين الوطنية "، ص 201.

● نسبة السيولة الكلية = (تكلفة الإستثمار لكل أداة/ إجمالي تكلفة الإستثمار) × 100

ونلاحظ من خلال الجدول السابق نسبة الإستثمارات السهلة التحويل إلى نقدية هي ( 87.66 % )، وهي نسبة جيدة جدا وعالية تمثلت بمجموع إستثمارات الشركة بالقروض والودائع والحوالات ، مما يعني إلتزام الشركة بمبدأ السيولة الكلية في توجيه أموالها للإستثمار .

(1) فضل لطف ناشر عبيدان، "تحليل أثر التغير في المستوى العام للأسعار على إستثمارات شركات التأمين-دراسة تطبيقية شركة مآرب اليمنية للتأمين-" ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2001، ص 17

I-2-2-2- السيولة النسبية: وهنا يتم إجراء مقارنة بين الموجودات من ناحية والإلتزامات من ناحية أخرى ، حيث يتطلب الأمر معرفة الإلتزامات وتقديرها وتقسيمها حسب مواعيد استحقاقها ، مع ضرورة توفير الأموال اللازمة لسداد تلك الإلتزامات عندما تحل مواعيد استحقاقها. والجدول الموالي يوضح السيولة النسبية لإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات (س) كما يلي :

جدول(03) السيولة النسبية لإستثمارات شركة التأمين لإحدى السنوات (س)

ت	التفاصيل	المبالغ
1	الموجودات بما فيها الإستثمارات	19902
2	المطلوبات بما فيها الإحتياطات	18598
3	نسبة السيولة=التسلسل(1): التسلسل(2)	1 : 1.07

**المصدر:** ابراهيم الجزراوي، عماد القره لوسي، "تقييم بدائل الإستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة ، دراسة نظرية تطبيقية في شركة التأمين الوطنية" ، ص 201.

ونلاحظ من الجدول السابق بأن الشركة إذا قامت بتحويل استثماراتها إلى نقدية للوفاء بالتزاماتها فإنها ستخسر ما نسبته (0.07) إذ أن الموجودات بما فيها الإستثمارات تعادل (1) ، والمطلوبات بما فيها الإحتياطات تعادل (1.07) لذلك فإن نسبة الخسارة ستكون (0.07) أي ما يعادل :

$$[19902 \times 0.07] = (1393)$$

I-3-الربحية :

الربحية تعني : " قدرة الوحدة الإقتصادية على منح مستثمريها معدل عائد على استثماراتهم" <sup>(1)</sup> ، أما من ناحية الاستثمار في شركات التأمين ، فإن الربحية يقصد بها "أن يدر الإستثمار ربحا كافيا من أجل الوفاء بالتزامات الشركة تجاه المالكين " <sup>(2)</sup> . ويتم قياسها بالمعادلة الآتية <sup>(3)</sup> :

$$\text{الربحية} = (\text{الربح السنوي} / \text{رأس المال}) \times 100$$

لذلك يمكن القول أن الربحية هي نسبة الربح التي تحصل عليها شركة التأمين من توظيف أموالها في مجالات الإستثمار المختلفة ، لإستخدامها في تغطية جزء أو كل التزاماتها تجاه المؤمن لهم . والجدول الموالي يوضح ربحية الاستثمارات في شركة التأمين لإحدى السنوات(س)

<sup>(1)</sup>Horngren, Charles,Sundem & Elliott,Gary L,Jogn A , "Introduction to Financial Accounting", 7<sup>th</sup>Edition,1999,P146

<sup>(2)</sup> كاظم الشربتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 150

<sup>(3)</sup> فضل لطف ناشر عبيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص 26

جدول (04) ربحية الاستثمارات في شركة التأمين لإحدى السنوات(س)

ت	أدوات الإستثمار	(1)عائد الإستثمار	(2)تكلفة الإستثمار	الربحية % (1)/(2)
1	الأسهم	1125	1165	96.57
2	القروض	253	1324	19.11
3	العقارات	858	1161	73.90
4	الودائع والحوالات	749	15190	4.93
	المجموع	2985	18840	

**المصدر:** ابراهيم الجزراوي، عماد القره لوسي، "تقييم بدائل الإستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة ، دراسة نظرية تطبيقية في شركة التأمين الوطنية"، ص 202.

ونلاحظ من الجدول بأن أعلى ربحية كانت للإستثمار بالأسهم بنسبة (96.57) ويليه الإستثمار بالعقارات بنسبة (73.90) وأدنى ربحية كانت في الودائع والحوالات بنسبة (4.93) ، لذا على الشركة أن تقوم بتخفيض استثماراتها سهلة التحويل إلى نقدية والتوجه إلى الإستثمارات في الأسهم والعقارات لأنه كما نلاحظ بأن نسبة الأموال المستثمرة في الإستثمارات سهلة التحويل إلى نقدية هي (87.66) (جدول (02))، وهي نسبة عالية، إلا أن ربحيتها كانت أدنى ربحية (19.11) للقروض و (4.93) للودائع والحوالات ، ولغرض التوازن من حيث الإلتزام بالمبادئ الأساسية للإستثمار ، يمكن تحويل جزء من المبالغ المستثمرة بالقروض والودائع وتوجيهها نحو الإستثمار بالأسهم والعقارات ذات الربحية العالية .

I-4-التنوع في أوجه الإستثمار :

إن من أهم قواعد الإستثمار ضرورة التنوع ذلك من الخطأ تركيز الإستثمار في أسهم شركة واحدة ، ويعني التنوع " الاحتفاظ بمجموعة من الموجودات يتضمن كل منها أنواعا متعددة وليس نوعا واحدا فقط" (1) ، أي تنوع طبيعة الإستثمار وعدم حصره في مجال ضيق. والتنوع يجب أن يكون في جميع الأوجه فمثلا يجب أن يتحقق (2):

I-4-1-التنوع في طرق الإستثمار :

أي عدم حصره بنوع واحد مثل : الإستثمار في الأسهم والسندات والعقار والرهن والقروض وغيرها.

(1) عاقل سالم عبد الصباح، "تقييم ربحية الإستثمارات ، دراسة في شركة التأمين الوطنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 1989، ص 40

(2) طاهر حيدر حيدران ، "مبادئ الإستثمار"، دار المستقبل ، عمان ، 1997، ص 25



I-4-2-التنوع الجغرافي:

أي عدم حصر الاستثمار في منطقة جغرافية واحدة وإنما يمكن لشركة التأمين جعل توظيفاتها المالية منتشرة جغرافياً، وذلك للوقاية من خطر الكوارث العامة التي تقع لإحدى المناطق .

I-4-3-التنوع في إستحقاقات الإستثمار :

بمعنى أن تنوع تواريخ إستحقاق توظيفات المحفظة وذلك لضمان سيولة مستمرة ومنتظمة من الأموال ، مما يساعد الشركة على تعديل سياستها التوظيفية إلى الأفضل ومواجهة السيولة النسبية المطلوبة .

II-العوامل المؤثرة على سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين :

هناك عدة عوامل تؤثر على السياسة الاستثمارية لشركة التأمين ومن أهمها :

II-1-الهيكل المالي وطبيعة التزام منشأة التأمين :

المقصود بالهيكل المالي في شركات التأمين النسبة بين حجم أموال المساهمين أو ملاك المشروع وحجم أموال حملة الوثائق ، فالتوزيع لكل من التأمينات على الحياة والتأمينات العامة ، بحيث تختلف طبيعة الإلتزامات فيما بين هذه الأخيرة وبالتالي فإن تصنيف الإلتزامات اتجاه حملة الوثائق لأصحاب النصيب الأكبر من الأموال من حيث الإلتزامات طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل اتجاه وثائق التأمين على الحياة وهي التزامات قصيرة الأجل فبالنسبة لوثائق التأمينات العامة تصدر لمدة سنة وأحياناً قدر تصدر هذه الوثيقة لتغطي ثلاث سنوات أو أكثر يطلق عليها في هذه الحالة وثيقة مدة ، وتدفع الأقساط مرة واحدة بالنسبة لوثائق التأمينات العامة عن التعاقد مرة واحدة بالنسبة للوثائق السنوية أو في كل سنة فيما يخص وثائق المدة ، وكل قسط من الأقساط المسددة تغطي التكلفة أما عقود التأمين على الحياة تتميز بثبات قسط التأمين لفترة طويلة نسبياً أي أنها عقود طويلة نسبياً والمؤمن ليس مجبراً على الإستمرار في دفع الأقساط<sup>(1)</sup> .

II-2-المنافسة:

فشركات التأمين تتعرض لنوعين من المنافسة ، فهناك منافسة المنشآت المالية الأخرى مع منشآت التأمين ، حيث نجدتها تتزاحم فيما بينها في بعض أوجه الإستثمار العقاري والإستثمار في الأوراق المالية المتاحة ولا بد من دراسة هذه الأوجه المتاحة في السوق من ناحية العائد والمخاطرة بما يؤثر على طبيعة أموال منشآت التأمين ، وتنفرد هذه الأخيرة ببعض أوجه الإستثمار الخاصة مثل الإستثمار في القروض بضمان وثائق التأمين ، وهي شائعة الإستخدام بالنسبة لحملة وثائق التأمين على الحياة<sup>(2)</sup> .

(1) نادية العرف ، "الإدارة الإستراتيجية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 55.

(2) منير ابراهيم هندي ، رسمية قرياقص ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

وهناك المنافسة الحرة بين شركات التأمين ، فنجد أن دخولها سوق المنافسة الحرة انعكس عنه آثار إيجابية وأخرى سلبية وفي مجالات أخرى متنوعة منها إجتماعية و إقتصادية ، ولا تظهر هذه السلبيات إلا بتحقيق منافسة حادة و حقيقية بين شركات التأمين .

II-3- القوانين واللوائح المنظمة للتوظيفات المالية لشركات التأمين:

تحكم سياسة توظيف الأموال لمنشأة التأمين مجموعة من القوانين واللوائح المنظمة لعملية الإستثمار وهي بمثابة قيود الشركة بهدف المحافظة على أموال حملة الوثائق وتنميتها .

وعلى واضعي السياسة الإستثمارية لشركة التأمين أخذ هذه القوانين واللوائح بعين الإعتبار وعدم مخالفتها لأنها تعد بمثابة إشراف الدولة ورقابتها على هذه الشركات (1).

II-4- التضخم:

يؤثر التضخم على سياسة التوظيفات المالية لشركات التأمين وخاصة في الإلتزامات الطويلة والمتوسطة الأجل ، وعلى واضعي هذه السياسة أخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم السائدة في السوق عند تحديد المحفظة المثلى لتوظيف أموال الشركة (2).

(1) منير ابراهيم هندي ، رسمية قرياقص ، مرجع سبق ذكره ، ص 177.

(2) رسمية قرياقص ، "الاسواق و المؤسسات المالية" ، الدار الجامعية للطبع ، مصر ، 2001 ، ص 396

المطلب الثاني: قنوات توظيف أموال شركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تلعب دوراً بارزاً ومهماً في تجميع الأموال وتراكمها من المصادر المختلفة — وتعمل على توجيهها نحو الإستثمار في أشكال وقنوات مختلفة ، بما يسهم في تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي والرفع من مردودية الشركة في حد ذاتها.

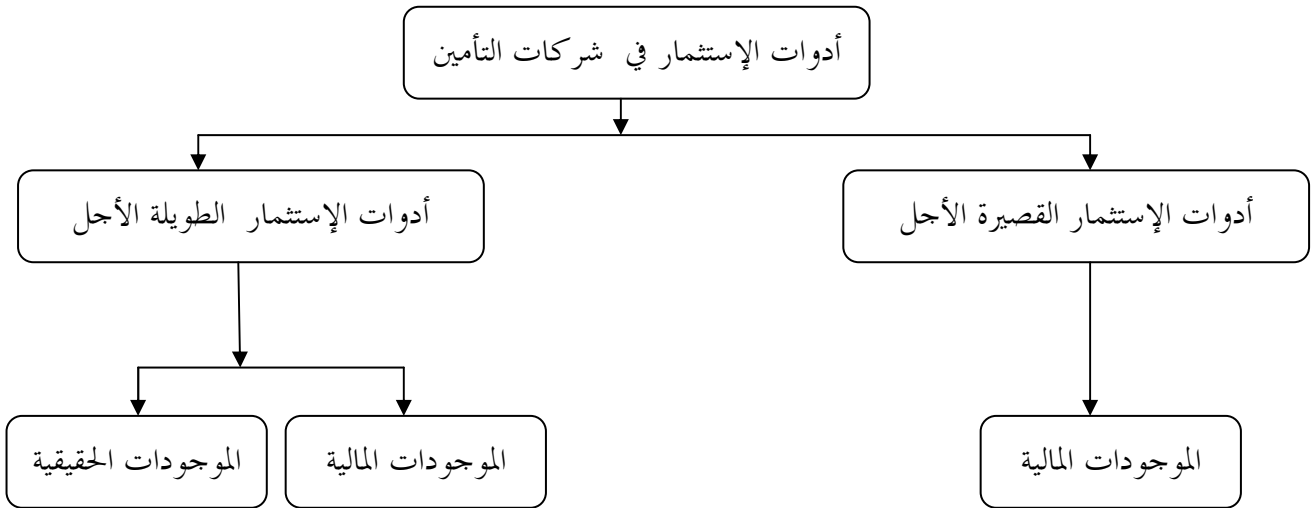
I-قنوات توظيف أموال شركات التأمين:

تلجأ شركات التأمين إلى توظيف الفائض عن حاجتها من الأموال السائلة ، ولذلك يجب أن نوجز الأهداف التي تتوخاها بنقطتين هما :

- عدم بقاء الأموال المعطلة دون عائد يمكن أن تحصل عليه ، فيما لو توظفت هذه الأموال مما يساعد على مجابهة نفقات الشركة .
- إن شركات التأمين وخاصة التأمين على الحياة تمنح للمؤمن لهم فوائد على الأقساط المدفوعة لذلك تلجأ إلى استثمار أموالها<sup>(1)</sup>.

ويمكن لشركات التأمين أن توظف صافي الأموال المجتمعة لديها في أدوات استثمار مختلفة وكما موضح في الشكل أدناه.

شكل ( 05 ) : أدوات الإستثمار في شركات التأمين .



المصدر: من إعداد الطالبتين

(1) نضال فرس العرييد ، "محاسبة شركات التأمين" ، دار الصفاء ، عمان ، 1999 ، ص 73

وعلى أية حال وقبل الإشارة إلى أدوات الإستثمار في شركات التأمين على أساس المدة الزمنية ، فإنه سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل يمكن تقسيمها إلى :

- موجودات مالية : هي التزامات مالية على مصدري الأوراق المالية ، وهذه الإلتزامات قابلة للتفاوض عليها أو البيع في أسواق متنوعة<sup>(1)</sup>.
- موجودات حقيقية: هي الأراضي، المباني، المعدات التي يمكن استخدامها من قبل عمال مهرة لإنتاج سلع<sup>(2)</sup>.

وعلى العموم وبعد توضيح معنى الموجودات المالية والموجودات الحقيقية سواء كانت استثمارات قصيرة الأجل أم طويلة الأجل ، فإن شركة التأمين تستعمل عدة أشكال للإستثمار تتمثل فيما يلي:  
I-1-أدوات الإستثمار قصيرة الأجل :

إن أدوات الإستثمار قصيرة الأجل في شركات التأمين كلها أدوات استثمار مالية ، وقد تكون هذه الأدوات متداولة في أسواق النقد أو أسواق المشتقات.  
I-1-1-أدوات المتداولة في أسواق النقد :

السوق النقدية هي السوق المالية التي يجري التعامل فيها بالأدوات المالية قصيرة الأجل، وتتميز بطابع المرونة والسيولة العالية لأدواتها وبدرجات مرتفعة من الأمان، أي أنها ذات مخاطر منخفضة جدا، وتتمثل هذه الأدوات في مايلي<sup>(3)</sup> :  
-أذونات الخزينة :

وهي أدوات دين تستخدمها الحكومة الفدرالية لتمويل قروض الحكومة المركزية وتمتاز بأنها تمثل مصدرا مضمونا لتوليد الإيراد، وهي قابلة للتحويل إلى نقدية بسهولة وسرعة كبيرة، كما يمكن شراؤها وبيعها بسهولة. وتتراوح أجال هذه الأدوات بين ثلاثة إلى ستة أشهر بصيغة لحاملها ، ويتم تداولها في السوق الثانوي على أساس خصمها .

-الأوراق التجارية: تمثل اقترضا غير مضمون للمؤسسات المالية وغير المالية، حيث تستخدم لتغطية احتياجات رأس المال العامل قصير الأجل.

والورقة التجارية تصدر لحاملها ، وكذلك تصدر بمدد استحقاق متفق عليها لتغطية احتياجات الجهة المصدرة وتتراوح آجالها بين 1 إلى 270 يوم ، كما أنها تصدر بخصم<sup>(4)</sup>.

تتسم هذه الأداة بالمخاطرة المرتفعة نسبيا قياسا بجوالات الخزينة ، لذلك يكون معدل الخصم مرتفع نوعا ما ، ويتم تسويقها إما من قبل الجهة المصدرة ( الشركة ذات العلاقة ) أو عن طريق الوسطاء.

(1) Jones Charles P, " Investments Analysis & management" ,John Wiley,7<sup>th</sup> Edition ,2000,P24

(2)Bodei Zvi Kane & Marcus Alex Alan J, "Investments" , Mc Graw-Hill,5<sup>th</sup> Edition, 2002,P3

(3) محمد الوطيان، "مدخل إلى أسياست الإستثمار" ، مكتبة الفلاح ، الكويت، 1990، ص 37-40

(4) Hempel George & Simonson Donald G, "Bank Management Text & cases", John wiley, 5<sup>th</sup> Edition,1999,P282

-شهادات الإيداع: هي عبارة عن شهادات صادرة من بنك تجاري بإيداع مبلغ معين بمعدل فائدة محدد ويتم الحفاظ على هذه الوديعة في المصرف حتى تاريخ الإستحقاق،عندها فإن حاملها سيستلم مبلغ الوديعة مضافا إليه فائدة ، كما يمكن بيعها في السوق المفتوحة قبل تاريخ الإستحقاق وتتراوح آجالها بين 14 يوم وسنة واحدة<sup>(1)</sup>.

-القبولات المصرفية : نشئت هذه الأداة لغرض تسهيل التعاملات التجارية ، وأكثر هذه الأدوات دولية ، واسمها اشتق بشكل رئيسي من واقع قبول المسؤولية بالدفع لجميع الأطراف ، لذلك يعد هناك مخاطرة في التخلف عن أداء القبولات المصرفية ، وتباع بخصم<sup>(2)</sup> .

تتراوح مدة استحقاقها بين 30 إلى 180 يوم ومن مواصفاتها أنها قصيرة الأجل، معتدلة المخاطر ويرتبط حجمها بمعدلات القروض المصرفية، والعلاقة بينهما عكسية.

-الأسهم العادية قصيرة الأجل: الأسهم العادية في الشركة هي : " حصة نقدية تعطي حاملها نصيبا في ملكية الشركة"<sup>(3)</sup>.

والسهم العادي أداة ادخارية واستثمارية في آن واحد من وجهة نظر المستثمر طبقا للإستراتيجية المتبعة من قبله، إما بالإحتفاظ للأجل القصير ( المضاربة) أو للأجل الطويل ( تعظيم الربحية).

I-1-2-الأدوات المتداولة في سوق المشتقات :

المشتقات عقد ثانوي ينشأ على عقد أساسي يتعلق بورقة مالية ( الأسهم العادية ) في وقت محدد بالمستقبل ، واكتسبت هذه العقود تسمية المشتقات لأنها تشتق من الأدوات المالية ، ومن عقود المشتقات قصيرة الأجل ما يلي :

-الخيارات: الخيار هو: "عقد يعطي مالكة الحق في شراء أو بيع بعض الموجودات بسعر محدد وقبل التاريخ المحدد عادة بين 3 إلى 9 أشهر " .

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن عقود الخيارات قصيرة الأجل وتنقسم إلى نوعين حسب الصفقة التي تتم بين البائع و المشتري وهما<sup>(4)</sup>:

- خيار الشراء: يعطي الحق للمشتري في شراء كمية ثابتة من موجودات أساسية بسعر معين محدد مسبقا وخلال مدة محددة.
- خيار البيع: يعطي للمشتري الحق في بيع كمية ثابتة من موجودات أساسية بسعر معين ومحدد مسبقا (معلنا) وخلال مدة محددة.

(1) Jones Charles P,Op,cit,P28

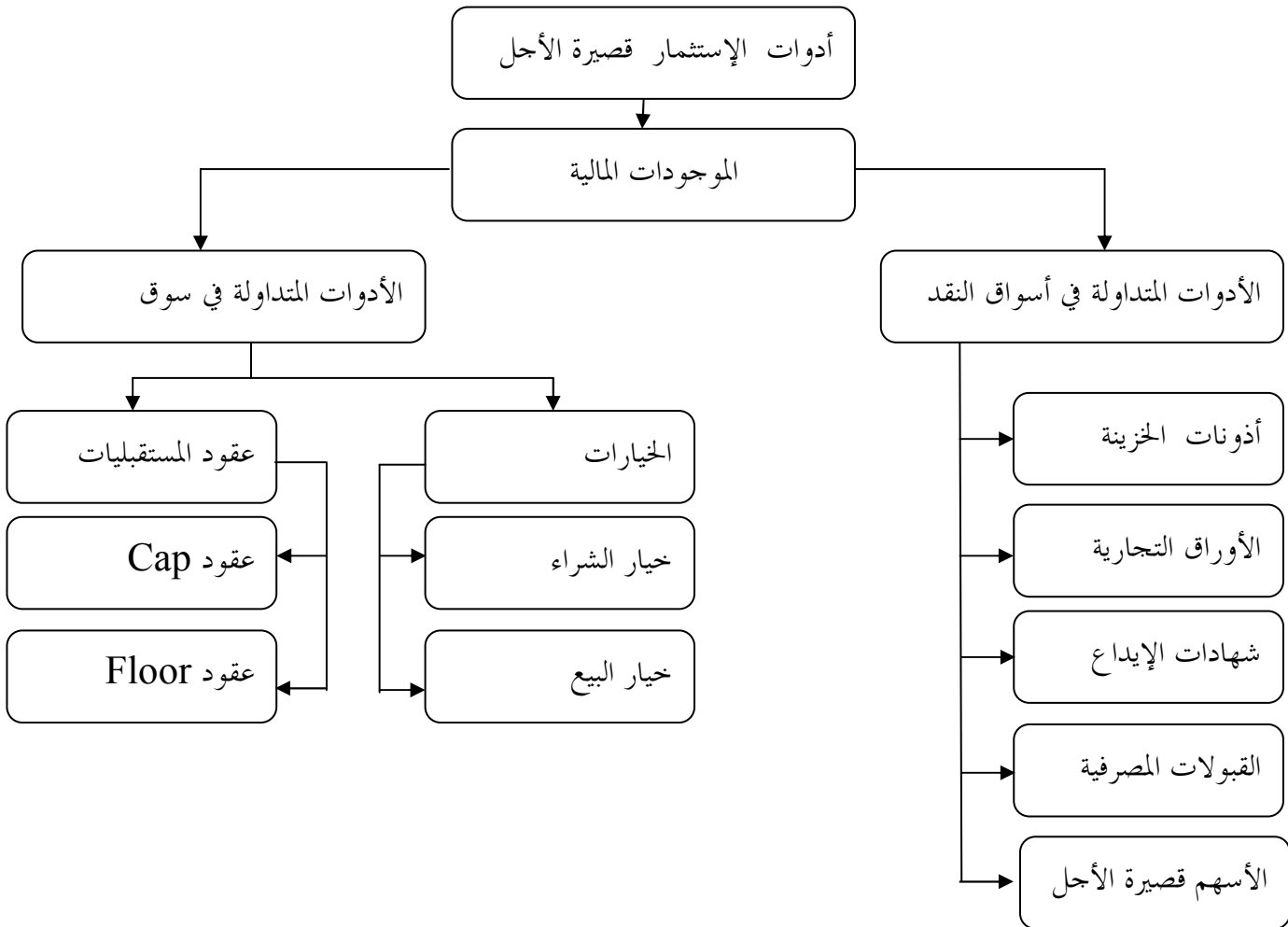
(2)Hearth Douglas & Zaima Janis K,"Contemporary Investments Security & Portfolio Analysis", 3<sup>rd</sup> Edition ,2002,P58

(3) ابراهيم الجزراوي ، عماد القره لوسي، مرجع سبق ذكره ، ص 191

(4)Koch Timothy & Donald S. Scott Mac, "Bank Management", The Dryden Press,10<sup>th</sup> Edition,2000,P408

- عقود المستقبلية:

- عقود المستقبلية هي: " عملية تسليم موجود (ورقة مالية) في تاريخ استحقاق محدد وبسعر متفق عليه يطلق عليه السعر المستقبلي ، ويتم دفعه في تاريخ الإستحقاق المحدد " ومن عقود المستقبلية ما يلي<sup>(1)</sup>:
- عقود Cap: هي عقود تضمن للمقترض عدم ارتفاع سعر الفائدة عن سقف معين خلال مدة مستقبلية محددة مع عدم مقاضاة الطرف الآخر مبلغ الفائدة الإضافية عن مبلغ اسمي محدد بالعقد طيلة المدة المحددة.
  - عقود Floor: تعمل هذه العقود على حماية المودع من عدم انخفاض سعر الفائدة عن معدل معين طيلة المدة المستقبلية المحددة مع عدم مقاضاة الزبون عن فرق الفائدة للمبلغ المحدد . وعلى العموم فإن أدوات الإستثمار قصيرة الأجل مبينة في الشكل أدناه .
- شكل ( 06 ) : أدوات الإستثمار قصيرة الأجل في شركات التأمين .



المصدر: من إعداد الطالبتين.

<sup>(1)</sup> هاشم مرزوك، إكرام عبد العزيز، "الواقع الإستثماري لأسواق المال العربية بين المعوقات والممكنات" ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،

I-2-أدوات الإستثمار طويلة الأجل :

إن أدوات الإستثمار طويلة الأجل في شركات التأمين تتكون من أدوات مالية ( متداولة في سوق رأس المال) وأدوات حقيقية ( متداولة في الأسواق الرأسمالية).

I-2-1-أدوات الإستثمار المالية المتداولة في سوق رأس المال:

إن سوق رأس المال هي السوق المالية التي تتداول فيها الأدوات المالية طويلة الأجل، تتسم بمخاطرة عالية والمتعاملين الرئيسيين في هذه السوق هم: شركات الأعمال، الحكومة، الأفراد، والأدوات المتداولة في هذه السوق تتكون من استثمارات المديونية واستثمارات الملكية<sup>(1)</sup>.

-استثمارات المديونية: من أهم أدوات إستثمار المديونية ما يلي :

● كمبيالات وسندات الخزينة :

تعد كمبيالات وسندات الخزينة من إصدارات الخزنة ، وهما متشابهان إلى حد ما ، إلا أنهما مختلفان في آجال استحقاقهما ، إذ أن كمبيالة الخزينة تصدر بمدة استحقاق لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن 10 سنوات ، وتصدر إما لمسجلها أو حاملها والفائدة المترتبة عليها تدفع لحاملها وتكون نصف سنوية .

أما سندات الخزينة تستحق لأكثر من 10 سنوات بعد تاريخ الإصدار ، وتصدر إما لحاملها أو لمسجلها ، والفائدة المدفوعة عليها نصف سنوية<sup>(2)</sup>.

● سندات الوكالات الحكومية :

منذ القرن العشرين قامت الحكومات بإنشاء وكالات فدرالية متنوعة تختص بمساعدة القطاعات الإقتصادية من خلال منحهم قروض مباشرة بضمانات خاصة ، وهذه الوكالات تتنافس على الأموال في السوق عن طريق بيع سنداتهما.

● السندات البلدية (ال محلية):

في الولايات المتحدة الأمريكية توجد الآلاف من الحكومات البلدية (ال محلية)، تقوم بإصدار سندات ذات دخل ثابت حيث أن الفائدة المكتسبة من هذه السندات معفاة من ضريبة الدخل الفدرالية ، وتظهر هذه السندات بفائدة ولها قيمة إسمية تقدر بـ 25000 دولار، وتصنف إلى ما يلي<sup>(3)</sup>:

- سندات إلزام عامة : تصدر بثقة وائتمان تام من طرف الحكومة .
- سندات الإيراد: تساعد المشاريع التي تنتج إيرادات مالية مثل الرسوم الناتجة من إنشاء الملاعب، والإيراد الناتج عن المشروع يستخدم لدفع مستحقات حملة السندات.

(1) محمد على ابراهيم العامري، "الإدارة المالية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1990، ص ص 73-74

(2)Hempel George & Simonson Donald G,Op,Cit,P282

(3)Hearth Douglas & Zaima Janis K,Op,Cit,P62

- وسندات الإيراد يمكن أن تستخدم من طرف الوحدات الحكومية التي ليس لها صلاحية لجباية الضرائب.
- السندات التي تصدرها الشركات:

هي شهادات دين طويلة الأجل تدر فوائد ، وتمثل مصدرا مهما لتوفير الأموال في الشركة، إذ أن كل دولار من الأسهم العادية يعادل ثلاثة دولارات من السندات التي تصدرها الشركات ، حيث أن هذه الوحدات تقوم بتمويل مشاريع رئيسية لها من خلال إصدار سندات بدلا من بيع الأسهم ، وقبل شراء السندات التي تصدرها الشركات ، يجب على المستثمرين تقييم الوضعية المالية للشركة ، مع مراعاة مقدار الربحية واستقراره المالي في المدى الطويل ، وضرورة إجراء مقارنة بين المخاطر والعوائد المحتملة من هذا الإستثمار<sup>(1)</sup>.

- القروض بضمان الرهن :

تحتل رهونات نسبة مرتفعة من استثمارات شركات التأمين ، حيث توظف هذه الأخيرة متخصصين في هذه النوعية من الإستثمارات، وذلك نظرا للعائد المرتفع الذي تحققه ، كذلك أدى الإرتفاع المستمر في معدلات التضخم وتقلب سعر الفائدة إلى قيام الإدارة في شركات التأمين بالبحث عن استثمارات ذات عائد مرن، وهذا ما شجع عقد صفقات رهونات. حيث تقوم الشركة بدلا من التملك بتقديم قروض لبناء المكاتب والمشروعات وغيرها، ثم تحصل على جزء من عائد المشروع وفوائد القرض، وهي بذلك تحمي أرباحها من تأثير التضخم عن طريق تحويل الدخل الثابت إلى دخل متغير<sup>(2)</sup>.

-استثمارات الملكية:

وهي تعبر عن حصص ملكية الشركات التي تسلمت الأموال ، ويوجد نوعان من هذه الإستثمارات تتمثل في الأسهم العادية والأسهم الممتازة .

فبالأسهم العادية تعبر عن حصص الملكية بموجودات الشركة وتتسلم مقسوم أرباح في حالة تحقق صافي الدخل عندما تقرر الشركة التوزيع لهذا الدخل الصافي أو لجزء منه.

أما الأسهم الممتازة تمثل مستند ملكية له قيمة اسمية سوقية وقيمة دفترية ، شأنه في ذلك شأن السهم العادي، غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة على الرغم من أنه ليس للسهم تاريخ استحقاق إلا أنه قد ينص على استدعائه في توقيت لاحق<sup>(3)</sup>.

(1) كاظم الشربتي ، مرجع سبق ذكره، ص 152

(2) نعمة جعفر عبد الله ، "محاسبة المصارف وشركات التأمين" ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس، 1997، ص 145

(3) منير ابراهيم هندي ، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية" ، دار المعارف ، الإسكندرية ، مصر، 2002، ص 45



I-2-2-أدوات الإستثمار الحقيقية المتداولة في الأسواق الرأسمالية :

من أدوات الإستثمارات الحقيقية ما يلي:

-العقارات:

أدى الإرتفاع المستمر في أسعار الفائدة خلال السبعينات والثمانينات إلى تراجع وإنخفاض كبير لقيمة الأوراق المالية التي تملكها شركات التأمين ، وقابل ذلك الانخفاض ارتفاع مستمر ومتزايد لقيمة المباني والأراضي لذلك عملت الشركات التأمينية لتكوين شركات متخصصة في مجال الإستثمار العقاري ، حيث قامت ببناء وحدات سكنية وتمليكها لأشخاص جدد.

أولاً-دوافع الإستثمار في العقارات:

تلجأ المنشآت المالية عموماً وشركات التأمين بصفة خاصة إلى استثمار جزء من أموالها في عقارات للعديد من الدوافع أهمها :

- حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها.
- تدخل الإستثمارات العقارية في نطاق دائرة الإستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن يتيح فرصة تحقق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل.
- يمكن لمستثمر العقارات أن يحصل على عوائد دورية بصفة منظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجير جزء من تلك الأراضي والعقارات للغير<sup>(1)</sup>.

ثانياً-أنواع الإستثمارات العقارية :

هناك ثلاث أنواع من الإستثمارات العقارية تختلف فيما بينها حسب الهدف<sup>(2)</sup> :

- إستثمارات عقارية ثابتة: هي مجموعة الأراضي والعقارات التي تملكها الشركة بهدف استخدامها في ممارسة نشاطها سواء في الإدارة أو الإنتاج أو تقديم خدمات.
  - إستثمارات عقارية للمتاجرة: هي مجموعة الأراضي والعقارات التي تملكها الشركة بهدف إعادة بيعها في أجل قصير.
  - إستثمارات عقارية طويلة الأجل: هي مجموعة الأراضي والعقارات التي تملكها الشركة بهدف الحصول على عائد من ورائها عن طريق استثمار ذو مدى طويل.
- ومن أشكال الإستثمار العقاري في شركات التأمين ما يلي :

- الأراضي:يسمح لشركات التأمين عادة بتملكها بهدف إعادة تأجيرها للغير مقابل ربح أو إيجار دوري متفق عليه ، كما يسمح لها بإستغلال الأراضي المملوكة كساحات لإنتظار السيارات<sup>(3)</sup>.

(1) أحمد صلاح عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 71

(2) عن الموقع : [www.ncreiF.com/pdf](http://www.ncreiF.com/pdf)

(3) أحمد صلاح عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 73

- المباني : تقوم شركات التأمين بإستغلالها إما كمخازن ، بحيث يتم تأجيرها للغير مقابل إيجار متفق عليه ، وإما بإستغلالها كمتاجر يتيح لها الحصول على إيجارات دورية ، إما كمشقق سكنية أو كمكاتب أو عيادات.

-السلع:

تمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها وجه للإستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار الأدوات المالية ، ولذا يوجد هناك بورصة للقطن في نيويورك ، وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ...الخ، حيث يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود المستقبلية التي اشرنا إليها سابقاً<sup>(1)</sup>.

-المشاريع الإقتصادية :

هناك إقبال متزايد من جانب المستثمرين على المشروعات الإقتصادية بوصفها أداة استثمارية ، وذلك

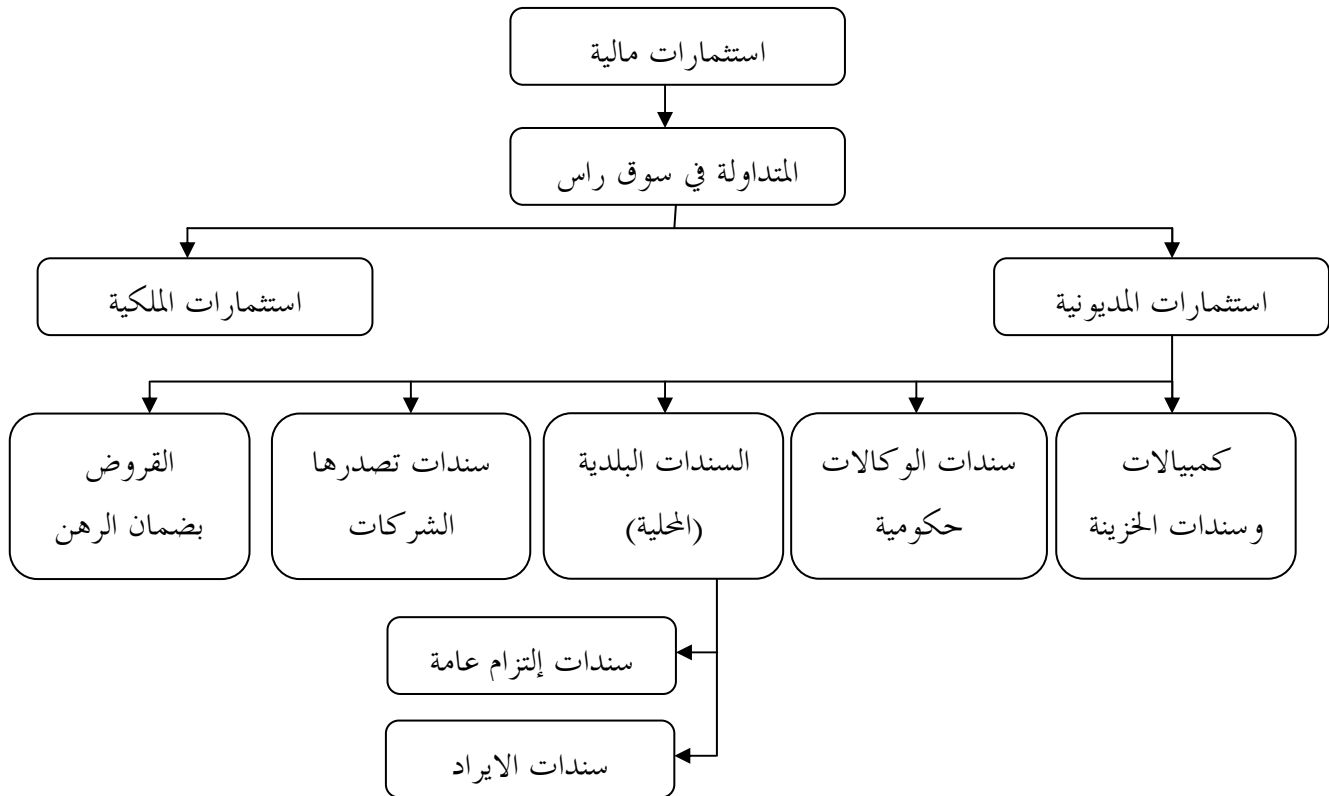
يرجع إلى الدرجة المرتفعة من الأمان الذي توفره هذه الأداة بالإضافة إلى الدخل المستمر وعملية توظيف أموال شركات التأمين في مثل هذه المشاريع أمر في غاية الأهمية ، ومن أدوات الإستثمار الجيدة التي تؤدي إلى تحقيق عوائد مستمرة ،خاصة المشاريع الإقتصادية الصغيرة إلا أنه يجب على شركات التأمين مراعاة الإلتزامات الواجب أداؤها ، وعدم تأثير هذه الإستثمارات على السيولة في الشركة .

وعلى العموم وبعد العرض المفصل لأدوات الإستثمار الطويلة الأجل في شركات التأمين فإن

الشكلين التاليين يوضحان تلك الأدوات بشكل موجز وبسيط .

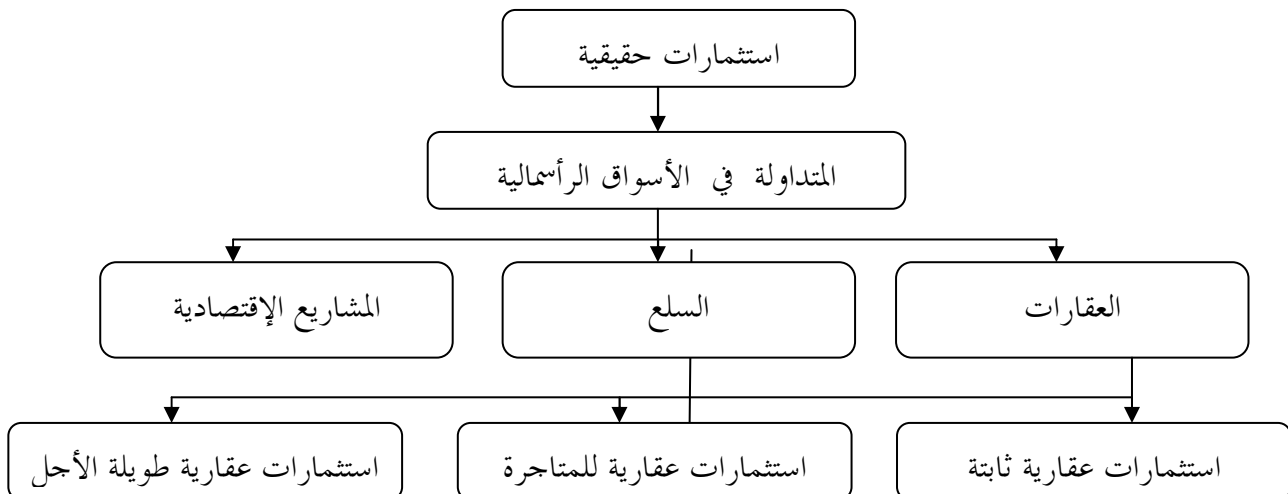
<sup>(1)</sup> هدى بن محمد ،مرجع سبق ذكره ، ص 51

شكل (07-أ) : أدوات الإستثمار طويلة الأجل في شركات التأمين.



المصدر: من إعداد الطالبتين

شكل (07-ب) : أدوات الإستثمار طويلة الأجل في شركات التأمين.



المصدر: من إعداد الطالبتين

II-1- دور التوظيفات المالية في تمويل شركات التأمين :

يمكن إبراز دور التوظيفات المالية في تمويل شركات التأمين إنطلاقاً من مبدئين هما :

- اعتبار شركات التأمين كمستثمر .

- اعتبار شركات التأمين كعون إقتصادي .

II-1-1- اعتبار شركات التأمين كمستثمر : ويظهر هنا دور التوظيفات فيمايلي<sup>(1)</sup> :

II-1-1-1- تقليص الخسائر الناجمة عن التعويضات :

تتميز شركات التأمين عن باقي الهيئات المالية بعدم معرفتها مسبقاً للخسائر التي يمكن أن تواجهها مستقبلاً ، والمتمثلة في تعويض المؤمن لهم نتيجة وقوع حوادث ، حيث لا تستطيع الشركة تفاديها لصعوبة التنبؤ بها ، وفي بعض الأحيان مجموع هذه الخسائر يفوق مجموع الأقساط التي حصلت عليها الشركة مما يشكل خطراً على خزينتها .

ولهذا تلجأ شركات التأمين لتوظيف أموالها بغرض تكوين سيولة تواجه بها هذه المفاجئة غير المرغوب فيها .

II-1-2- ضمان رأس المال :

إن الأموال الموظفة بعيدة عن الأخطار عينية كانت أم اقتصادية كأن تنقص قيمتها مع مرور الزمن (التضخم) ، ولقد ذكرنا سابقاً أنواع التوظيفات التي يمكن أن تتبناها الشركات ، وقلنا أن السندات لها معدل فائدة أقل مقابل خطر معدوم ، وأشد هذه السندات أماناً هي سندات الخزينة التي تصدرها الدولة عند عجزها ، وهذا من الأسباب التي تدفع بشركات التأمين لتفضيل هذه السندات عن باقي أنواع التوظيفات .

II-1-3- العائد :

إذا أرادت شركة التأمين تعظيم عوائدها ، فهذا يكون على حساب الأمان ، أي مواجهتها لبعض الأخطار ، لأنها ستقوم بتوظيف أموالها بشراء قيم منقولة ذات قيمة رديئة مقارنة بما هو موجود في السوق بأسعار منخفضة إذا كانت لديها معلومات كافية ودقيقة حول ما يجري في سوق رؤوس الأموال .

II-1-4- السيولة :

تقريباً معظم القيم التي هي بحوزة الشركة التي تتبنى سياسة التوظيفات المالية تكون قابلة للبيع والشراء في أي وقت تريده دون اللجوء للقروض ، التي عادة ما تكون بأسعار فائدة جد مرتفعة .

II-1-5- تقليل الأخطار :

تعتبر التوظيفات المالية وسيلة لتقليل الأخطار (أخطار مرتبطة بالسوق، أخطار مرتبطة بالمتجمع.... الخ)، وذلك عن طريق تنويع المحفظة المالية بشراء عدة أنواع من الأوراق المالية حتى لا تتدهور قيمة الشركة .

<sup>(1)</sup> أحمد نور ، احمد بسيوني شحاتة ، "محاسبة المنشآت المالية" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص ص 134-135

II-2- اعتبار شركة التأمين كعون إقتصادي :

وذلك يبرز من خلال (1):

II-2-1- بديل آخر للتمويل :

يعتبر توظيف الأموال طريقة أخرى جديدة في تمويل شركات التأمين بدلا من القروض البنكية التي تؤدي إلى ارتفاع المديونية بسبب أسعار الفائدة المرتفعة ، كما أنه يعد تمويل نقي غير تضخمي.

II-2-2- قدرة الحصول على رؤوس أموال دائمة:

هذا النوع من رؤوس الأموال مهم في تطوير ودوام الشركات بصفة خاصة ، علما أنها رؤوس أموال على المدى الطويل يصل إلى 30 سنة ، ولا يمكن الحصول عليه إلا من طرف المصارف المختصة في القروض طويلة الأجل.

وما يمكن قوله أن هذه المصارف لا وجود لها أصلا في الجزائر ، لذلك فإن شركات التأمين الجزائرية لا تحصل على هذا النوع من رؤوس الأموال.

II-2-3- إمكانية النمو الخارجي:

تسمح كذلك هذه التوظيفات المالية للشركات بتحقيق أهداف إستراتيجية كالتطور و النمو ، ويكون ذلك على سبيل المثال بإقتناء وحدات إنتاجية لشركات أخرى بشراء قيمتها المالية ، هذه الوحدات يمكن أن تكون شركات كاملة بحد ذاتها ما يسمح لها بالتوسع والبقاء ومواجهة المنافسين.

(1) محمد جمال علي هلالي ، عبد الرزاق قاسم شحادة ، "محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين" ، دار المناهج للنشر والتوزيع

،الأردن، 2007، ص 365

### المطلب الثالث: مخاطر توظيف أموال شركات التأمين.

إن شركات التأمين محاطة بجملة من المخاطر أثناء ممارستها لنشاط التأمين ، فهي تسعى للحد منها أو تقليل نتائجها السلبية ، وهذا عن طريق رسم سياسة فعالة لتوظيف جزء من أموالها في الأسواق المالية والنقدية ، لكن هذا يعني إنعدام المخاطر التي قد تواجهها نتيجة تبني هذه السياسة .

I- مخاطر توظيف أموال شركات التأمين:

إن توظيف شركات التأمين لأموالها خاصة على شكل أوراق مالية عبارة عن تضحية بمبالغ مالية مؤكدة، على أمل الحصول على مبالغ أكبر في المستقبل لكنها غير مؤكدة، وبالتالي فإن قرار التوظيف يتم اتخاذه في ضوء العائد والمخاطر غير مؤكدة.

والمخاطرة هي درجة تقلب العائد أو بمعنى آخر هي احتمال اختلاف العائد الفعلي عما كان متوقعا ويتم قياسها بأحد المقاييس الإحصائية للتشتت مثل الانحراف المعياري أو معامل الاختلاف<sup>(1)</sup> :

= الانحراف المعياري

حيث : ع<sup>1</sup>: العائد المتوقع ، ع: العائد المحتمل ، ح: الإحتمال

معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / العائد المتوقع

وكلما زاد الانحراف المعياري أو معامل الاختلاف دل ذلك على زيادة المخاطرة والعكس صحيح. وعموما المخاطرة في توظيف الأموال تنقسم إلى جزئين هما :

- مخاطرة منتظمة : هي مخاطرة عامة أي تسري على جميع التوظيفات في السوق ولا يمكن التخلص منها ومن أمثلتها التضخم ، الكساد والحروب .
- مخاطرة غير منتظمة : وهي مخاطرة خاصة تسري على توظيفات معينة دون غيرها وبالتالي يمكن التخلص منها بالتنوع ومن أمثلتها ضعف الإدارة .

أما بالنسبة للسندات فإن لها مصادر عديدة للمخاطرة على الوجه التالي:

- مخاطر تقلب سعر الفائدة.
- مخاطر عدم قدرة الشركة على السداد.
- مخاطر إستدعاء السندات من قبل الشركة.
- مخاطر السيولة.

ومن خلال هذه المخاطر المهددة لشركات التأمين وحب عليها القيام بعدة دراسات تحدد مستوى مخاطرتها وذلك بناء على عوامل أو نواحي هي كالاتي<sup>(2)</sup>:

(1) محمد عبده محمد مصطفى ، "تقييم الشركات والأوراق المالية" ، الدار الجامعية ، مصر ، بدون تاريخ، ص 120-124

(2) محمد عبده محمد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 58

- النواحي الإقتصادية : ويقصد بها نوع النظام السياسي القائم ، درجة استقراره واحتمالات تغير النظم والقوانين الإقتصادية حسب تفكير القادة السياسيين .
  - النواحي الإجتماعية : وتشمل التعليم والوعي الإستثماري لدى أفراد المجتمع .
  - نواحي تتعلق بسوق الأوراق المالية: مثل درجة سيولة السوق الثانوي، مدى وجود أوراق مالية محلية مسجلة ومتداولة في البورصات العالمية.
- إذن كما هو واضح فإن قياس وتقدير مخاطرة أي شركة تأمين يدخل فيه الحكم الذاتي أو الداخلي للشركة، كما أنه يعتمد على التحليل الإقتصادي بجانب التحليل السياسي والإجتماعي .

## خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة وتحليل عملية تمويل شركات التأمين، حيث تقوم هذه الأخيرة بمحصر جميع مصادر التمويل المتاحة أمامها سواء كانت موارد داخلية (تمويل ذاتي) أو خارجية (الاستدانة ، زيادة رأس المال) . إذ خلصنا أن التمويل الذاتي يمثل أفضل نمط تمويل اذا تم مراعاة كل شروط اقتناءه (عدم الإضرار بالمساهمين) و ترشيد تخصيصه .

في حين نجد أن شركات التأمين تعتمد أداة التشخيص المالي في تقييم وضعيتها المالية و ذلك من باستخدام التوازن المالي و مختلف النسب المالية.

كما أن شركات التأمين تعمل على توظيف الأموال المجمعة لديها في العديد من أوجه الاستثمارات التي تصنف الى أدوات استثمار طويلة الأجل و أخرى قصيرة الأجل و هذا لتحقيق نموها و إستمراريتها.



# الفصل الثالث:

دراسة حالة - الشركة الجزائرية للتأمينات -

CAAT

تمهيد :

تعمل شركات التأمين الجزائرية خاصة بعد التنظيم الجديد الذي صدر في سنة 1995 في جو تسوده المنافسة ، وذلك بعد فتح السوق أمام المتعاملين الخواص المحليين منهم والأجانب فأصبح الهدف الأساسي لكل شركة تأمين هو البقاء والإستمرارية ، ولعل تحقيق تمويل جيد وتوظيف أموال أمثل ومردودية عالية هو السبيل لبلوغ هذا الهدف .

وقد ارتأينا اختيار شركة تأمين من الشركات الفاعلة والرائدة في سوق التأمين الجزائري وهي الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" ، لتحليل جانبي التمويل وتوظيف الأموال لديها ودراسة أثرها على مردودية الشركة.

أما فيما يتعلق الدراسة المحددة ما بين 2009 حتى 2011 ، فقد تم اختيارها كونها تفتتح في ظل الإصلاحات الجديدة التي عرفها قطاع التأمين نتيجة الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد ، وذلك حسب المعطيات والوثائق المتوفرة .  
ومن أجل ذلك سوف نقسم هذا الفصل التطبيقي إلى مبحثين أساسيين ، بحيث نتعرض في المبحث الأول إلى تقديم الشركة محل الدراسة ، أما في المبحث الثاني فسوف نتطرق إلى تحليل الوضعية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات .

### المبحث الأول : تقديم الشركة الدولية للتأمين "CAAT"

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين الشامل من أكبر شركات التأمين في الجزائر وذات خبرة عالية في هذا المجال لأهما أولى مؤسسات التأمين التي ظهرت في السوق بعد الإستقلال.

المطلب الأول : التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات -وكالة قائمة- وهيكلها التنظيمي:  
I- التعريف بوكالة "CAAT" قائمة :

أنشأت بمقتضى قرار من المديرية العامة رقم 1992/266 المؤرخ في 1992/06/01م وتعتبر "CAAT" -قائمة ( ورمزها 04150) من ضمن الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بعنابة ، وقد اعتمدت من طرف الشركة لزيادة الطلب على التأمين بالمنطقة وكثرة الحوادث ، وبالتالي لجأت الشركة لإحداث هذه الوكالة لتوسيع مجال نشاطها ، وتقع الوكالة حاليا بنهج على شرفي بقائمة .  
وقدر رأس مال الوكالة بتاريخ انشائها بـ: 5000.000 دج ، ويتمثل نشاطها الأساسي في توفير الأمان وذلك بتغطية المخاطر وتعويض الأضرار وأصبحت تمارس مختلف أنواع التأمين وهذا ما أدى إلى زيادة رقم أعمالها ، ليصل رقم أعمال الوكالة سنة 2011م إلى 4.100.000.000 دج.

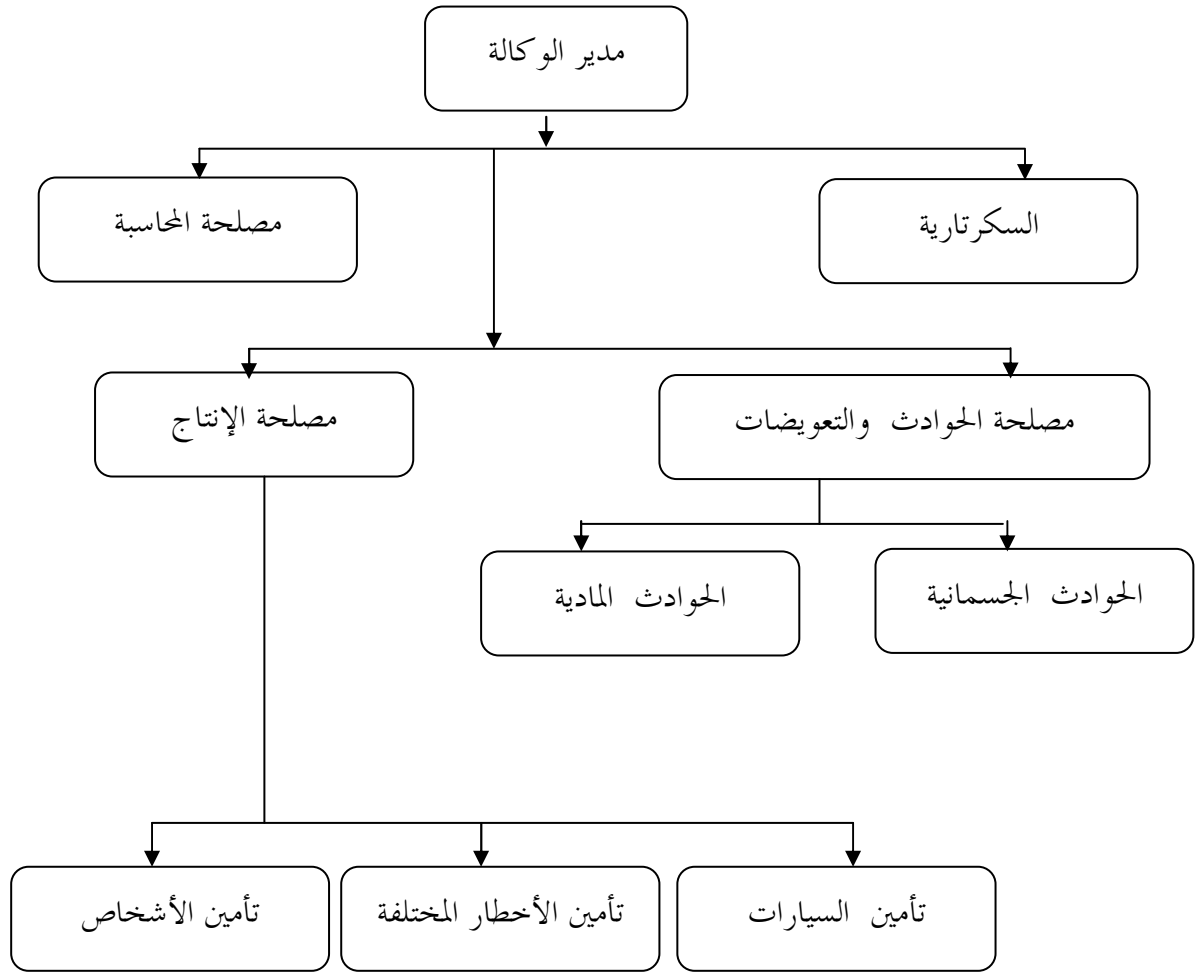
يعمل بالوكالة (12) موظفا يتوزعون حسب المناصب التالية :

- مدير الوكالة
- سكرتيرة
- أربعة الإنتاج
- موظفين في قسم التعويضات
- موظف في قسم المالية والمحاسبة
- رجلا أمن
- عاملة نظافة

### II- دراسة عناصر الهيكل التنظيمي لوكالة "CAAT" -قائمة-:

يأخذ الهيكل التنظيمي لوكالة "CAAT" -قائمة- الشكل الهرمي والهدف من هذا الهيكل هو توجيه كافة جهود الوكالة نحو تحسين نوعية الاستقبال والتعامل مع المؤمنين لهم وتنظيم مطالبهم على أحسن وجه بغية كسب المزيد منهم إضافة إلى التحكم في مختلف الأنشطة التي تقوم بها الوكالة .  
والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة "CAAT" -قائمة-

الشكل (08) : الهيكل التنظيمي لوكالة "CAAT"-قائمة-



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معلومات مقدمة من عمال وكالة "CAAT"-قائمة- شرح بسيط للهيكل التنظيمي<sup>(1)</sup> :

-مدير الوكالة : هو الذي يمثل الهيئة العليا في الوكالة إذ يقوم بإدارة الوكالة والتنسيق بين جميع مصالحها ، كما يشرف على سير أعمال الوكالة حيث يقوم بمراقبة العمال وإعطائهم النصائح وتوجيههم بما يفيدهم ، كما يسهر على كسب الزبائن وتقديم لهم كل التسهيلات الممكنة ، كما يعتبر الأمر النهائي في الوكالة ويعتبر قمة الهرم الوظيفي داخل الوكالة .

-السكرتارية : تقوم باستقبال الزبائن ، ترتيب وتوزيع البريد .

(1) معلومات مقدمة من عمال وكالة CAAT قائمة

-مصلحة الإنتاج : تعتبر أهم مصلحة في الوكالة ، حيث تعتبر مصدر التمويل للوكالة ، فهي تقوم بإبرام عقود التأمين بمختلف أنواعها ، وتحصيل أقساط التأمين حيث تتجسد مهامها في كيفية التعامل مع مختلف الجهات المؤمنة والبيانات اللازمة الواجب أخذها من المؤمن لهم ، كيفية تحديد مبالغ وأقساط التأمين ، التسجيلات المختلفة التي يقوم بها المشرف على مصلحة المحاسبة المالية بعد ذلك وتنقسم مصلحة الإنتاج في الوكالة إلى مكاتبين :

- مكتب الإنتاج للسيارات : يقوم بتأمين وإبرام العقود الخاصة بالسيارات .
- مكتب الإنتاج للأخطار المختلفة : يقوم هذا المكتب بإبرام عقود الأخطار المختلفة ( كالمحلات والمنازل من الحريق والسرقة وخسائر المياه وغيرها ) بالإضافة إلى أن هذا المكتب يقوم بتأمين القروض ( قروض الإستغلال والقروض الداخلية ) وتأمين أخطار النقل وكذلك تأمين الأشخاص كما أن هذه المصلحة تقوم بتسجيل هذه العمليات في سجل خاص .
- مصلحة الحوادث والتعويضات: ويأتي دورها مباشرة بعد مصلحة الإنتاج وذلك في حالة تحقق الخطر أو الحادث المتفق عليه في عقد التأمين ، إذ يتم تقييم الحادث من حيث الخسارة الناتجة عنه ، وذلك باللجوء إلى مكتب الخبر .
- مصلحة المحاسبة المالية : يعمل الموظف في هذه المصلحة على مراقبة وتحليل العمليات المحاسبية داخل الشركة بالإضافة إلى دراسة الوضعية المالية لها إذ تقوم مصلحة المحاسبة بما يلي :
  - مراقبة جميع عمليات الإنتاج والتعويض .
  - التسجيل محاسبيا .
  - حساب الصندوق ومقارنته بجميع عمليات الإنتاج.
  - تسديد الأعباء.
  - كما تهتم بإنجاز اليوميات اللازمة للعمليات المحاسبية وهي : يومية الإنتاج ، يومية الصندوق ، يومية العمليات المختلفة ، يومية بنك الإيرادات ، يومية بنك المصروفات ، يومية الأجرور.
  - كما تتكفل بمالية الوكالة المتمثلة في تسيير الحسابات البنكية ، حيث هناك سجل خاص بالحساب البنكي للمصروفات والآخر خاص بالحساب البنكي للإيرادات.
- الحساب البنكي للمصروفات : له سجل خاص يكشف عنه شهريا يقوم بإعداده رئيس المصلحة المالية والمحاسبية ويرسل مدير الوكالة هذا الكشف إلى وحدة عناية .
- الحساب البنكي للإيرادات :

تحول إليه إيرادات الوكالة الناتجة عن تحويل الصندوق وإيداع الصكوك وترسل هذه الإيرادات كل نهاية أسبوع إلى المديرية العامة بعناية ، وهذا لمراقبتها من طرف المسؤولين هناك سواء كانت عبارة عن ملفات لدراستها أو مبالغ مالية لمنح التعويضات في شكل شيكات .

### المطلب الثاني : مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمين "CAAT" .

تعمل الشركة جاهدة لتنفيذ المهام المسطرة لها والتي تتمثل في عرض أحسن الضمانات للزبائن على الأخطار الممكن أن تلحق بهم في حياتهم اليومية الإجتماعية منها والمهنية ، ولأجل ذلك فهي تقوم بتنظيم نشاط التأمين لديها بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن ومن المهام الأساسية للشركة نذكر :

- العمل على تلبية حاجات الزبائن المؤمن لهم سواء بصفة مباشرة من خلال تأمين أخطارهم وتعويضهم في حالة تعرضهم لحادث ما ، أو بصفة غير مباشرة عن طريق تعويض أو صرف تعويضات للمتضررين الذي كانوا زبائن الشركة سببا في تضررهم.
- تشجيع وتحريك الإدخار في المدى الطويل والمساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني وكأي مؤسسة مهما كان نوعها فإن الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" قد وصفت ضمن إستراتيجيتها العامة أهدافها ، وهي تصبو لتحقيقها جاهدة مسخرة لذلك كل الإمكانيات المادية والبشرية ، ومن بين الأهداف العامة للشركة نذكر منها :
- العمل على تحقيق التوازن والتنوع في محفظة نشاط الشركة .
- الدفاع والحفاظ على وضعية القائد في السوق بالنسبة لفرع تأمينات النقل مع تطوير حصص الفروع الأخرى .
- تحديث التسيير عن طريق إدخال تقنيات الحديثة لتسيير إضافة إلى تطوير العنصر البشري لموارد بشرية .
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن والعمل على إرضائهم ما أمكن من التكفل بمعالجة ملفات التعويضات بأقصى شركة .
- مع حلول الألفية الجديدة فإن الشركة تهدف إلى تعميم الإعلام الآلي في كافة مصالحها والعمل على النهوض أكثر بالشبكة التجارية وترقيتها .
- تهدف الشركة إلى التحكم أكثر في الأخطار إضافة إلى تطوير فرع تأمينات الأشخاص وعلى ضوء التحديات الجديدة التي تواجه الشركة خاصة والشركات الأخرى عامة جراء المنافسة الداخلية والخارجية فإنها تسعى لأن تكون حاضرة وممثلة على الصعيد الوطني والعالمي بفعالية ، لذا فهي تنوي القيام بمشروع شراكة لفتح فرع خاص بإعادة التأمين أو تأمينات النقل على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط .

- البحث عن الربح وتحسين مستوى المردودية المالية .
- تحسين الحصص السوقية .
- حماية موقع الزيادة لها في سوق التأمين ضد مخاطر النقل .
- تحسين الحصص الوقتية .
- تحسين وتحديث تسيير وتطوير الموارد البشرية .
- خلق مناصب عمل بتطوير الشبكة الجزائرية .

### المطلب الثالث : مجال نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT" .

تؤدي الشركة دورا فعالا في تأمين و ضمان الأملاك ضد كل المخاطر التي تهدد وجودها إذ تقوم بعمليات التأمين المباشرة وعمليات إعادة التأمين .

#### I-عمليات التأمين المباشرة :

لقد سعت الجزائر بعد الإستقلال إلى بناء اقتصادها م خلال المشاريع الإقتصادية الرامية إلى تحقيق الرقي الوطني وتفاديا للأخطار التي تلحق بهذه المشاريع كلفت شركة "CAAT" نظرا لخبرتها في مجال التأمين بتأمينها عدة مشاريع نذكر منها :

- المنشآت المركبة لتميع الغاز الطبيعي .
- أساطيل النقل البحري والجوي .
- كل المركبات البتروكيماوية .
- مشاغل المساكن ومؤسسات التعليم .

وهذا ما يبين لنا أن "CAAT" تسعى أساسا إلى حماية الدولة وممتلكاتها حيث أنها تختص في :

#### I-1-تأمين الممتلكات : وهي تشمل :

- تأمين أخطار المرافق ، الانفجارات والأخطار الملحقة .
- تأمين أضرار المياه .
- تأمين كسر الزجاج .
- تأمين إتلاف الآلات .
- تأمين مخاطر السرقة .
- تأمين المخاطر المتعددة .
- تأمين أضرار الآلات الإلكترونية .
- تأمين خسائر الإستغلال .
- تأمين قروض التصدير وكذا القروض الداخلية .

## I-2- تأمين المسؤولية المدنية .

- المسؤولية العامة .
- المسؤولية المدنية لأصحاب المؤسسات .
- المسؤولية المدنية للمهنيين والمهندسين والمقاولين .
- المسؤولية المدنية عن الإنتاج .
- المسؤولية المدنية للبلدية .
- المسؤولية المدنية لمنظمي التظاهرات الرياضية .
- المسؤولية المدنية للسيارات.

## I-3- تأمين الأشخاص :

- التأمينات المختلفة .
- التأمينات الجماعية .
- التأمينات الفردية ضد الحوادث .

## I-4- تأمين أخطار النقل :

- النقل بأنواعه البري ، الجوي ، البحري .
- تأمين هياكل السفن ، البواخر والطائرات .

هذا وتسعى "CAAT" إلى توسيع مجال نشاطها وتحسين أدائها ولضمان حصتها في السوق خصوصا بعد إلغاء التخصص والدخول في مرحلة المنافسة مع بقية الشركات العامة في القطاع ، وذلك تماشيا ومتطلبات اقتصاد السوق .

II- عمليات إعادة التأمين :

قد تضطر الشركة إلى تأمين مشروع يفوق طاقتها ، ولما كانت شركات التأمين تسعى إلى جلب العملاء والاحتفاظ بهم فإنها تقبل هذا النوع من التأمينات المعروضة عليها ، لكنها وعملا بالمبدأ الذي يقوم عليه التأمين في حد ذاته فإنها تحتفظ بجزء من مبلغ تأمين هذا المشروع وتعيد تأمين الباقي في شركة تأمين أخرى والتي تقوم بالعمل نفسه .

إذا فإعادة التأمين يمثل توزيع مخاطر المشاريع الضخمة على عدة شركات .



## المبحث الثاني : دراسة تحليلية لوضعية الشركة الجزائرية للتأمين CAAT

بعدما تطرقنا إلى النبذة التاريخية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT -وكالة قالمة

## المطلب الأول : تحليل جانب التمويل لدى شركة CAAT

تعمل شركات التأمين على تجميع الأموال من مختلف المصادر المتاحة لها ، حيث يعتبر التمويل الذاتي للشركة مصدرها الرئيسي لتمويل عملياتها .

## I-نسب التمويل لدى الشركة :

توضح نسب التمويل سياسة المؤسسة من خلال تحديد مركزها المالي وتطور رأس المال العامل ، وفيما يلي كشف بنسب التمويل المقارن للفترة 2009-2011

الجدول رقم (05): كشف نسب التمويل المقارن لشركة CAAT

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010	2011
التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول ثابتة	0.99	0.94	1.11
التمويل الذاتي	أموال خاصة/ أصول ثابتة	0.87	0.83	0.97
قابلية السداد	مجموع الديون /مجموع الأصول	0.62	0.59	0.59
الإستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الخصوم	0.37	0.40	0.40

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لعدة سنوات .  
نلاحظ من الجدول أن الشركة تعتمد بدرجة كبيرة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها وهذا ما تعكسه كل من نسبي التمويل الدائم والتمويل الذاتي ، في حين نجد أن الشركة تعمل على زيادة توظيفاتها المالية بشكل مستمر من سنة إلى أخرى وهذا ما أدى إلى إنخفاض نسبة قدرتها على السداد، كما يتضح أن الإستقلالية المالية للشركة في تزايد نتيجة الارتفاع المستمر في حجم الأموال الخاصة .

II- الإنتاج لدى شركة CAAT:

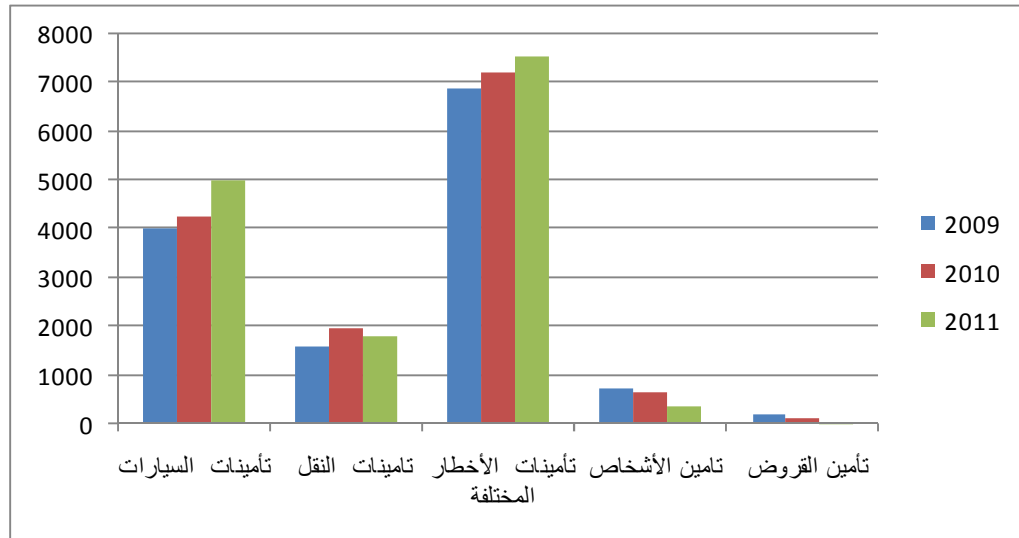
قدر المبلغ الإجمالي للإنتاج بـ: 14.636 مليار دج سنة 2011م ، مقارنة بـ: 14.083 مليار دج سنة 2010م ، وبذلك يكون قد حقق نسبة نمو قدرت بـ: 4% مقارنة بـ: 2010م ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (06): تطور رقم أعمال الإنتاج حسب فروع التأمين لشركة CAAT ما بين 2009-2011

نسبة التطور لسنة (2011-2010)	2011		2010		2009		السنوات فروع التأمين
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
5%	52%	7538.888	51%	7211.077	52%	6890.474	تأمين الأخطار المختلفة IARD
8-	12%	1774.822	14%	1939.696	12%	1573.974	تأمين النقل
17%	34%	4986.124	30%	4266.883	30%	3992.580	تأمين السيارات
48-	5%	324.553	4%	626.208	5%	705.461	تأمين الأشخاص
69-	0%	12.151	0%	93.370	1%	182.988	تأمين القروض
4%	100%	14636.538	100%	14083.234	100%	13345.477	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لعدة سنوات .  
والبيان الموالي يوضح نسب الإنتاج للشركة لسنة 2011 .

الشكل (9) : تطور رقم أعمال الإنتاج للشركة ما بين 2009-2011



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لعدة سنوات من خلال الجدول يتضح أن رقم الأعمال في تزايد مستمر من سنة لأخرى يرجع ذلك لأهمية التأمين في مختلف المجالات وخاصة تأمين الأخطار المختلفة والتأمين على السيارات . وفي ما يلي سنتناول فروع التأمين المساهمة في تطوير الإنتاج حسب ما ورد في الجدول السابق :

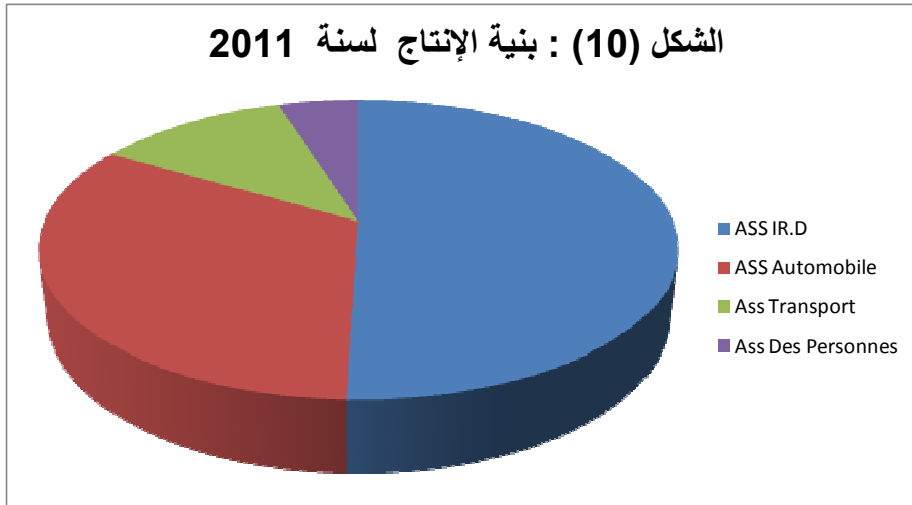
● فرع تأمين الأخطار المختلفة IARD :

- فرع المسؤولية المدنية : بلغ رصيد الإكتتاب 765 مليون دينار ما يقابل نمو بنسبة 18٪ مقارنة بالسنة السابقة ، يفسر هذا النمو بانتعاش محفظة الإستثمار للزبائن الجدد.
- الأضرار الأخرى بالمتلكات : سجلت نمو في الأقساط الصادرة بمقدار 12٪ وهذا نتيجة لرقم الأعمال المحقق جراء التأمين على المنشآت والتركيبات .
- فرع الحرائق والأخطار الملحقه: عرفت هذه الأخيرة تدهور طفيف بنسبة 1٪ وهذا راجع للشروط الممنوحة من قبل معيدي التأمين أثناء عملية التجديد لبعض العمليات في جانب الأخطار الصناعية .

- فرع تأمين النقل : بلغ حجم الأخطار الصادرة في تأمين النقل 1.775 مليار دينار ، ما يقابله انخفاض 8٪ وهذا نتيجة استحقاقات عقد القمر الصناعي الجزائري "ALSAT 2A" للوقاية من الكوارث الطبيعية الذي تم إبرامه سنة 2010م. لكن العوائد من تأمينات النقل للسلع عرف نمو جيد قدر بـ 28٪.

- فرع تأمين السيارات : الأقساط الصادرة تطورت من 4267 مليون دينار إلى 4986 مليون دينار معناه نمو بنسبة 17٪ وذلك لتطور الإكتتاب في الضمانات الاختيارية ، بسبب ولاء الزبائن الذين ساهموا في هذا النمو ، بالإضافة إلى عقود FLOTTE "تأمين مجموعة سيارات بعقد واحد" هو الآخر ساهم في هذا النمو .
- فرع تأمين الأشخاص: بالنسبة للعوائد المسجلة في تأمين الأشخاص سجلت مبلغ 325 مليون دينار وهذا الجزء لا يغطي السداسي الأول لسنة 2011 ، مما تجدر الإشارة له أن تسيير تأمين الأشخاص قد تم نقله ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2011 للفرع الجديد المختص (TALA).
- وهذا وفق كل اللوائح القانونية المعمول بها .
- فرع تأمين القرض : سجلت إنخفاض بمقدار 69٪ مؤكدة بذلك النسق التنازلي منذ إلغاء القروض الاستهلاكية .

والبيان الموالي يوضح نسب الإنتاج للشركة لسنة 2011



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لعدة سنوات .  
عند تحليل الشكل السابق نجد :

- فرع IARD يتفوق بنسبة 52٪ من رقم الأعمال .
- فرع السيارات يحافظ دائما على المرتبة الثانية بنسبة 34٪.
- فرع تأمين النقل يمثل 12٪ من بنية المحفظة .

- تأمين الأشخاص والقروض يشاركان في إرتفاع بنسبة 2% من الإنتاج .

### المطلب الثاني : تحليل جانب توظيف الأموال لدى شركة CAAT

تلجأ شركات التأمين لتوظيف الأموال المجمعة لديها لعدم تعطيلها ورغبة منها في تحصيل عوائد مالية ، إضافة لتغطية المصاريف العامة وزيادة الإحتياطيات وتوسيع نشاطها لكسب ميزة تنافسية تتبعها النواتج المالية المحصلة .

#### I- مساهمة الشركة في الشركات الأخرى :

الجدول الموالي يوضح مختلف مساهمات الشركة في رأس مال بعض الشركات .

الجدول (07) : مساهمات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

الشركة	رأس المال	مبلغ المساهمة	نسبة المساهمة %
CAGEX	2000000	200000	10
AMNAL	416000	35000	8.41
EXAL	60000	15340	25.57
SRH	4165000	130000	3.12
SIH	12842000	696000	5.42
SGCI	2000000	41800	2.09
IAHEF	30000	1200	4
ALFA	50000	16500	33
ASSURE-IMMO	330000	110000	33.33
VERITAL	8000	1360	17
AFRICA-RE	14546260	449812	3.09
EHEA	28000	2000	7.14
TAAMINE LIFE ALGERIE	1000000	550000	55
المجموع		2249012	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوي الخاص بالشركة لسنة 2011 م .  
وجد أن مساهمات شركة CAAT سنة 2011 قدرت بـ 13 مساهمة في مختلف الشركات من بينها شركة أجنبية .

مجموع هذه المساهمات قدر بـ 2249 مليون دينار ، أي ما يعادل 8% من رأسمالها .

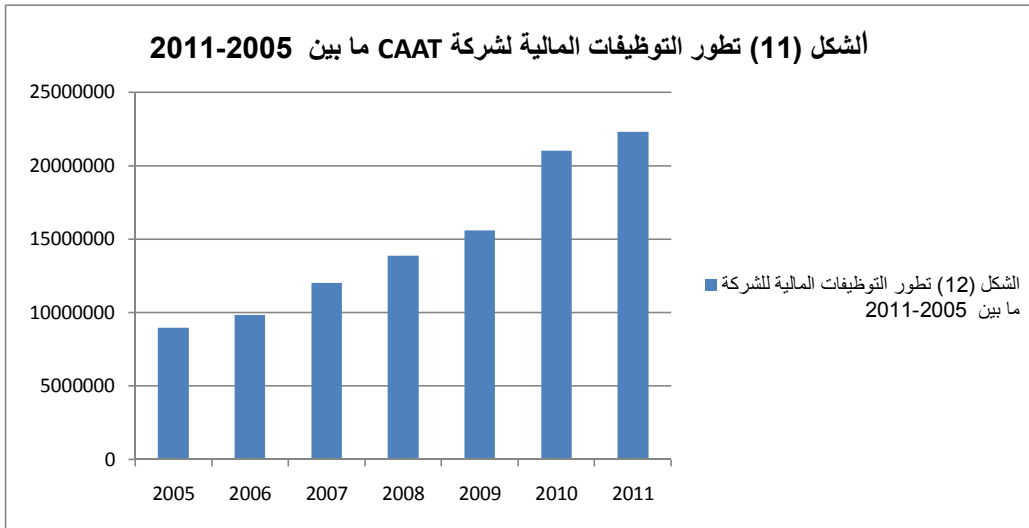
والجدول السابق يوضح ارتفاع مساهمة شركة CAAT في رأسمال كل من شركة SIH و ALFA من جهة ، وبالضبط مساهمتها في رأس مال شركة AFRICA-RE من جهة أخرى .

II- تطور التوظيفات المالية :

عملت الشركة في سنة 2011 على تنويع وزيادة مختلف توظيفاتها المالية ، حيث قدرت قيمة المحفظة المالية بـ 22284 مليون دينار وتمثل مكوناتها الرئيسية في :

- سندات الخزينة بقيمة 14.094 مليون دينار جزائري .
- ودائع لأجل بقيمة 4.072 مليون دينار جزائري .
- المساهمات في الشركات الأخرى بقيمة 2249 مليون دينار جزائري .
- القيم المتداولة (أسهم -سندات) بقيمة 927 مليون دينار جزائري .
- أصول عقارية بقيمة 942 مليون دينار جزائري .

والبيان التالي يوضح تطور التوظيفات المالية لدى شركة CAAT ما بين 2005-2011



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوي الخاص بالشركة لسنة 2011م .  
 نلاحظ من الشكل السابق أن التوظيفات المالية للشركة الجزائرية للتأمين في نمو مستمر ومتزايد من سنة 2005 الى سنة 2011 ، حيث قدرت بـ 9003333 دج سنة 2005 ، وحافظت على هذا النمو ووصلت سنة 2009 الى 15593249 دج ، وهكذا لتصل إلى 22283743 دج سنة 2011 ، ويرجع سبب ذلك إلى أهمية التوظيفات المالية في تكوين احتياطات مالية تساعدها على تحسين وتمييز منتجاتها وخدماتها التأمينية مما يساهم في تطوير ونمو الشركة .

III-النواتج المالية :

الجدول الموالي يوضح عوائد أصول المحفظة المالية للشركة الجزائرية للتأمين .

الجدول (08): تطور النواتج المالية لشركة CAAT

أنواع النواتج	2011		2010		2009		نسبة التطور ما بين 2011-2010
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
نواتج المساهمات	%1.4	8174	%1.05	7961	%1.8	11441	%3
فائض القيمة على الأصول المالية	%3.1	17628	%6.3	34039	%24.5	152908	%48-
عوائد الودائع لأجل	%19.7	112106	%16	86618	%9.7	60597	%29
عوائد القيم الحكومية	%61	347434	%61	328138	%52.5	327576	%6
عوائد السندات	%9.5	54150	%9	49138	%7.5	46837	%10
العمولات	%0.1	660	%0.2	1094	%0.2	1257	%40-
أصول عقارية	%5.1	29080	%6	31463	%3.7	22943	%8-
المجموع	%100	569432	%100	538489	%100	623559	%6

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لعدة سنوات.

ارتفعت قيمة النواتج المالية سنة 2011 لتصل 569 مليون دينار ، أي بنسبة 6% مقارنة بالسنوات

السابقة .

يتضح أن نواتج القيم الحكومية مثلت نسبة 61% من مجموع عوائد التوظيفات المالية ، حيث ساهمت

بأكثر من 60% في تطوير إجمالي النواتج المالية.

من جهة أخرى مكنت هذه النواتج من تحسين حجم الصفقات التي قامت بها الشركة على مستوى السوق

الأولي .

ويرجع سبب استقطاب القيم الحكومية نسبة كبيرة من الأموال الموظفة مقارنة بالتوظيفات المالية الأخرى من

جهة إلى عامل الإلحاح ، ومن جهة أخرى توفر متخصصين في قسم الخزينة وهو ما شكل حافزا إضافيا

لشركات التأمين بصفة عامة وشركة CAAT بصفة خاصة .

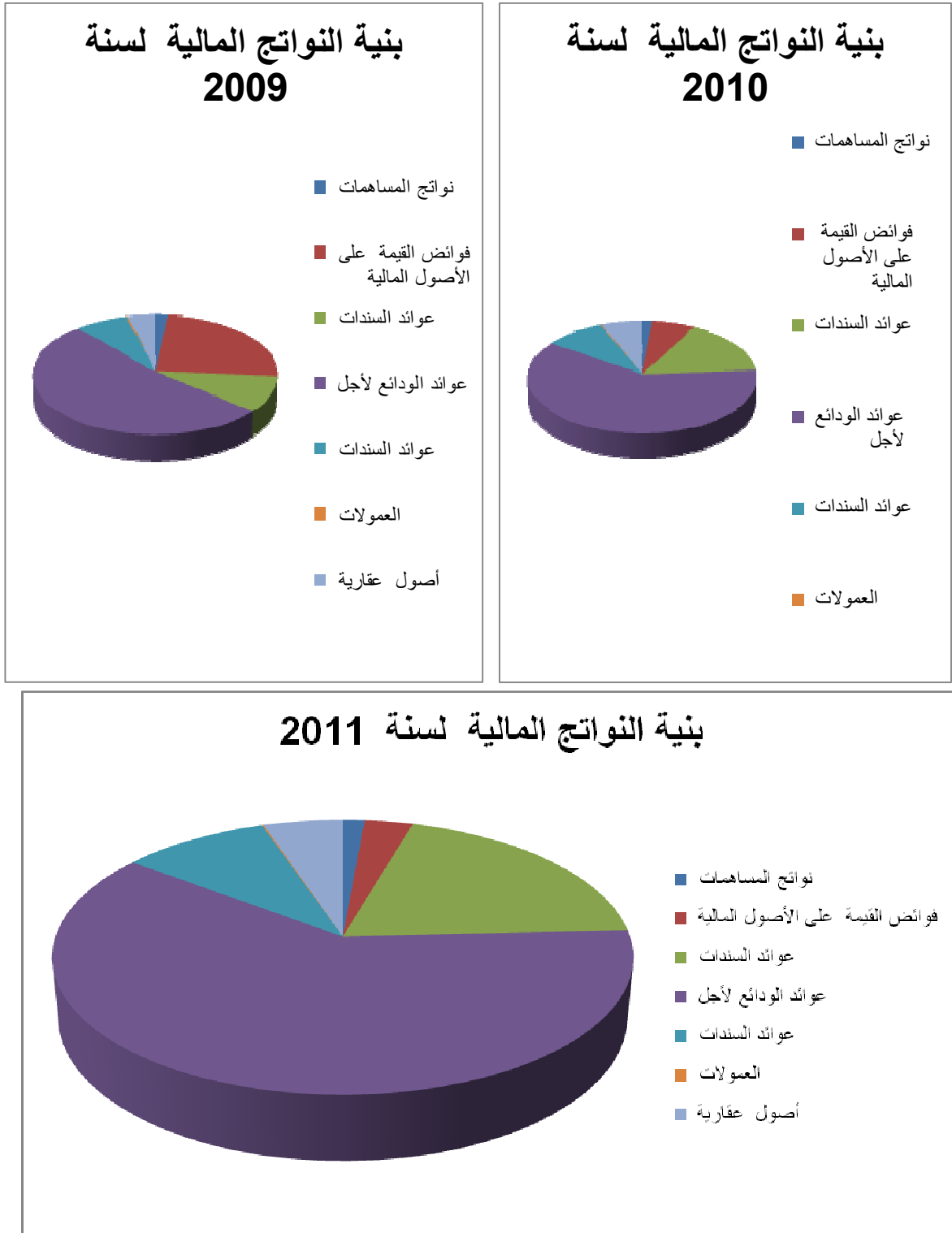
وفي المرتبة الثانية من التوظيفات المالية نجد فرع الودائع لأجل بقيمة 112106 مليون دينار ، وقد حققت نسبة نمو قدرت بـ 29٪ مقارنة بـ 2010.

ثم نجد فرع السندات بقيمة 54105 مليون دينار وقد حقق نسبة نمو قدرت بـ 10٪ مقارنة بـ 2010، ثم تأتي الأصول العقارية والتي حققت تراجع قدر بـ 8٪ مقارنة بـ 2010، ويليها فائض القيمة على الأصول المالية الذي حقق تراجع كبير قدر بـ 48٪ مقارنة بـ 2010، كما نلاحظ ارتفاع نواتج المساهمات حيث قدرت بـ 8174 مليون دينار ، حيث حققت نسبة نمو قدرت بـ 3٪ مقارنة بـ 2010.

وفي الأخير نجد العمولات تراجعت بنسبة كبيرة مقارنة بـ 2010 والتي قدرت بـ 40٪ والبيان المالي يوضح تطور النواتج المالية ما بين 2009-2011



الشكل (12) : بنية النواتج المالية لشركة CAAT ما بين 2009-2011



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (08)

**المطلب الثالث : تقييم الجانب المالي لشركة CAAT**

محاولة منا لتقييم المركز المالي للشركة ، اعتمدنا بعض الجوانب المالية والمتمثلة في : النسب المالية المستعملة والمتعلقة بنسب السيولة ، نسب الربحية ونسب المردودية ، باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في كل من الميزانيات وجدول حسابات النتائج .

**I-نسب السيولة :**

تقيس نسب السيولة مدى السيولة المتوفرة لدى الشركة ، وفيما يلي كشف بنسب السيولة المقارن للفترة 2011-2009.

**جدول (09): كشف نسب السيولة المقارن لشركة CAAT**

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010	2011
المؤونات التقنية والأصول السائلة	المؤونات التقنية / الأصول السائلة	0.5700	0.6300	0.5500
الخزينة الحالية	الأصول السائلة / الديون قصيرة الأجل	0.5086	0.4600	0.5683
السيولة القانونية	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	0.9918	0.9519	1.0910

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لعدة سنوات.

نلاحظ من الكشف السابق أن الشركة تتوفر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات مما يدل على أن الشركة تمتلك نقدية كافية لتغطية احتياجاتها الدورية ، كما يتبين أن قدرة الأصول المتداولة على سداد الديون في تغيير طفيف حيث بلغت 99.18 % سنة 2009 لتصل إلى 109.1 % سنة 2011 ، كما أنها تمثل مقدار و تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل .

**II-نسب الربحية :** تهتم نسب الربحية بقياس كفاءة وفعالية الشركة الجزائرية للتأمين في توليد الأرباح من خلال استخدام مواردها المالية ، وأبرزها معدل العائد على الأموال الخاصة .

**جدول (10) كشف نسب الربحية المقارن لشركة CAAT**

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010	2011
معدل العائد على الموال الخاصة	نتيجة الدورة / الأموال الخاصة	0.1201	0.0939	0.0751

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لعدة سنوات.

يتضح من هذا الكشف أن الشركة الجزائرية للتأمين حققت معدل عائد جيد على أموالها الخاصة في سنة 2009 حيث بلغ 12.01 % وهو ما يفسر بتحقيق دورة ايجابية ، غير أن هذا المعدل عرف انخفاضا خلال سنتي 2010 و 2011 حيث وصل على التوالي 9.30 % و 7.51 % بسبب انخفاض قيمة نتيجة

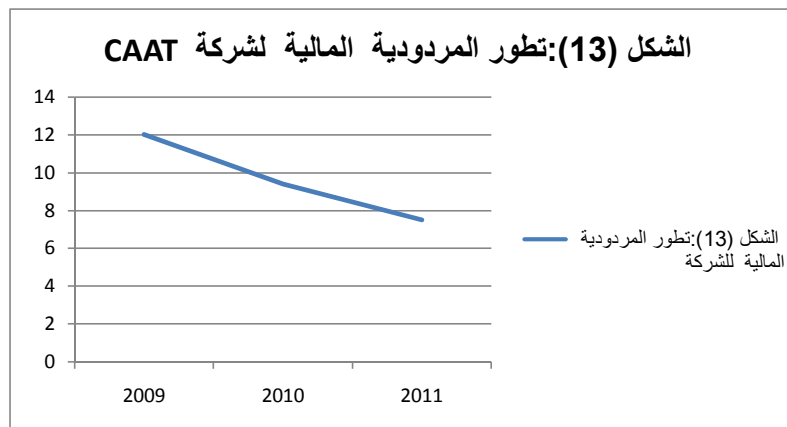
الدورتين تزامنا مع ارتفاع قيمة الأموال الخاصة بنفس الدورتين ، مما سيؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة .

III-نسب المردودية : تقيس نسب المردودية مردودية الشركة الجزائرية للتأمين من خلال مردودية أموالها الخاصة ، مردودية أصولها ومردودية نتائج استغلالها .

جدول(11): كشف نسب المردودية المقارن لشركة CAAT

النسبة	كيفية حسابها	2009	2010	2011
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة / مجموع الأصول	0.4520	0.377	0.3030
المردودية المالية	نتيجة الدورة / الأموال الخاصة	0.1201	0.0939	0.0751
مردودية الإستغلال	نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال الإجمالي	0.0913	0.0920	0.0693

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالشركة لعدة سنوات .  
 من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للشركة خلال فترة الدراسة تتجه نحو الإنخفاض ويرجع ذلك لإنخفاض نتيجة الدورة الصافية في سنتي 2010 و 2011 مقارنة بسنة 2009 .  
 كما أن المردودية التجارية هي الأخرى عرفت انخفاضا سنة 2011 مقارنة مع السنوات الأخرى ، ويرجع ذلك إلى انخفاض نتيجة الإستغلال في مقابل ارتفاع رقم الأعمال الإجمالي .  
 وفي الأخير نجد أن المردودية المالية للشركة في تراجع مستمر خلال فترة الدراسة وذلك بسبب انخفاض نتيجة الدورة الصافية مقابل زيادة الأموال الخاصة ، وما يمكن القول أن المردودية المالية للشركة الجزائرية للتأمين أنهما مقبولة إلى حد ما ، حيث قدرت خلال فترة الدراسة في المتوسط بجوالي 9.63% .  
 ويمكن تمثيل تطور المردودية المالية للشركة بيانيا كالتالي :



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (11).

• أسباب إنخفاض مردودية الشركة<sup>(1)</sup> :

رغم توفر الأموال لدى الشركة خاصة الأموال الخاصة وتوسع نشاطها من خلال مختلف التوظيفات المالية التي تقوم بها ، إلا أن مردوديتها في تراجع مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر على هذه الأخيرة ومنها :

1- حجم الكوارث : تميز نشاط الشركة سنة 2011 بالتحسينات المتواصلة لكل من الإنتاج وتحديث طرق التسيير ، ونظرا لكثافة الإحتياطات قررت الشركة تبسيط الإجراءات الواجب إتباعها وتخفيض الآجال المحددة، لذلك عملت الشركة على تعديل ما يزيد عن 154000 ملف خلال سنة 2011.

-الكوارث المعدلة: بلغ حجم تعويضات الشركة للمؤمنين لهم ما يفوق قيمة 6523 مليون دينار سنة 2010 مقارنة بـ 7121 مليون دينار سنة 2011 ما يعادل نسبة تطور قدرت بـ 9% وهذا راجع للأسباب التالية :

\* ارتفاع حجم التعويضات المسددة في فرع تأمين السيارات ، حيث بلغت 4190 مليون دينار سنة 2011 مقارنة بـ 3833 مليون دينار سنة 2010 ، هذا التطور نتج عن الجهود المتواصلة في إطار تعدد الفروع وزيادة المبيعات من أجل تحويل مجموع الملفات المتزامنة .

\* التعويضات المدفوعة للمؤمنين لهم بإسم تأمين النقل بلغت قيمة 735 مليون دينار مسجلة إنخفاض قدر بـ 28% ، وهذا ما يفسر أساسا بضعف حجم الكوارث في فرع تأمين النقل البحري لسنة 2011 .

\* الكوارث المعدلة في فرع IARD تشهد زيادة بنسبة 49% في سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2010 حيث بلغت قيمة 1918 مليون دينار .

ويعتبر فرع الحرائق والأخطار المرفقة لوحده يخصص له قيمة 1518 مليون دينار أي ما يفوق 4% وذلك بسبب تعديل الكوارث المبلغ عنها بإسم الضمان خلال شهر جانفي 2011.

تعديلات فرع الأضرار الأخرى في تحسن بسبب زيادة قوة الكوارث المسجلة في أخطار الهياكل والمركبات.

- الكوارث المسددة : تم تقييمها في نهاية ديسمبر 2011 بـ 12173 مليون دينار مقابل 11647 مليون دينار سنة 2010 ، أي تطور بنسبة 5% نتيجة أهمية الكوارث المسجلة وإعادة تقدير حجم الملفات ، كذلك حجم مؤونات جميع الفروع ما عدا تأمينات النقل وتأمين القرض المرتبطة بهذا الإرتفاع .

<sup>(1)</sup> Rapports annual de L'exercice,2010,2011 . P 11,12,20

- \* مخصصات الكوارث المسددة في فرع IARD قدرت بـ 6709 مليون دينار ما يزيد عن 13 ٪ مقارنة بسنة 2010 بفضل تحسن تأمينات الأضرار الأخرى التي سجلت وارتفاع كبير بنسبة 203 ٪.
- \* قدرت احتياطات الكوارث المسددة في فرع تأمين النقل بقيمة 956 مليون دينار سنة 2011 مقابل 1217 مليون دينار سنة 2010 ، أي انخفاض بنسبة 21 ٪ ، وهذا يفسر أساسا بنقص الكوارث المسددة في النقل البحري .
- \* الكوارث المسددة في فرع تأمين السيارات قدرت بـ 4172 مليون دينار سنة 2011 مقابل 3928 مليون دينار سنة 2010 ، أي بنسبة تطور 6 ٪ ، وهذا ما يفسر بارتفاع مستوى الأعمال وحجم الكوارث المبلغ عنها .
- احتياطات تأمينات الأشخاص : لا تسجل على مستوى شركة CAAT وذلك بعد تحويلها إلى الفرع الجديد TALA نتجت هذه العملية عن تطبيق نصوص تشريعية وتنظيمية ، وترتيب اتفاق بين الطرفين .
- 2- أعباء الإستثمار : ارتفاع أعباء الإستثمار حيث سجل نسبة تطور قدرت بـ 13 ٪ سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 والتحديد مصاريف الأشخاص التي سجلت زيادة قدرت بـ 19 ٪ نظرا لإعادة تقييم النقاط القياسية .
- والارتفاع المسجل في جانب الشراء والخدمات الخارجية مقيد بارتفاع مستوى نشاط الشركة .
- كذلك ارتفاع حجم الأعباء العملية حيث سجل نسبة تطور قدر بـ 41 ٪ سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 .

## خلاصة :

- من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات لدراسة أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردوديتها خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2010 توصلنا إلى جملة من النتائج :
- الشركة الجزائرية للتأمينات تمتلك كفاءة كبيرة في توظيف مواردها المالية ، إذ تقوم باستثمارها في العديد من الأوجه طبقا لما هو مسموح به في التنظيم ، ولما هو متوفر من فرص الإستثمار في السوق الجزائري معتمدة في ذلك على قواعد الإستثمار المعروفة من سيولة وحماية ومردودية ، ونجد أنه خلال فترة الدراسة حجم هذه التوظيفات متوجه في العموم نحو الإرتفاع .
  - كما أن الشركة تعتمد بدرجة كبيرة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها أي أنها تتبع أسلوب التمويل الذاتي أكثر من أساليب التمويل الأخرى .
  - تتمتع الشركة بمردودية مقبولة إلى حد ما على أموالها الخاصة ، فقد قدرت مردودية الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة في المتوسط بنسبة 9.63% .
  - وخلال تحليلنا للمردودية وجدنا أن النتيجة التقنية هي احد محركاتها والناجحة عن حجم الإكتتاب المعتبر المسجل للشركة ، في حين أن النتيجة المالية لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجموع نواتج الشركة وذلك راجع لظروف الإستثمار في السوق الجزائري كتغير معدلات الفائدة وواقع السوق المالي الحديث .
  - الشركة لا تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح بقدر ما تهدف إلى كسب رضا عملائها بالوفاء بالتزاماتها اتجاههم في الوقت المحدد وذلك لجذب زبائن جدد ، وبالتالي التوسع من خلال إنشاء فروع أكثر لها ، هذا ما يعكسه إنخفاض المردودية خلال فترة الدراسة ، مقابل ارتفاع رقم أعمالها وتوظيفاتها المالية وهذا ما يمكن تفسيره بارتفاع قيمة الكوارث وبالتالي زيادة التعويضات المسددة فعلا ، ومنه فإن المردودية لا تتأثر بالتمويل وتوظيف الأموال فقط بل هناك عوامل أخرى مهمة تحكم مردودية الشركة .

خاتمة

## خاتمة :

تلعب شركات التأمين دورا كبيرا في الاقتصاديات الحديثة من خلال مساهمتها في بعث الأمان والطمأنينة والاستقرار لدى الأشخاص ، بالإضافة إلى عملها على تحقيق استقرار المشروعات والحفاظ على الثروة المستغلة .

إلا أن شركات التأمين تتميز عن باقي الشركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها ، فهي تحصل أقساطها ( إيراداتها) قبل أن تعرف حجم تعويضاتها ( تكاليفها ) ، إضافة إلى أنها تواجه مخاطر مختلفة في نشاطها التقني ( التأميني ) أو نشاطها المالي ( التوظيفات ) .

ولقد شهدت شركات التأمين تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة ، تنوعت مجالاتها وتعددت وظائفها وتطورت هياكلها وأصبحت تقدم خدمات أكثر جودة واشتدت المنافسة بين هذه الشركات ، لهذا فإن دراسة كل من جانبي تمويل وتوظيف أموال شركات التأمين أصبحت من الأمور الواجبة والضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم وضمان نجاح نشاط الشركة واستمراره ، حيث ينتظر مالكو شركات التأمين مردودية عالية على أموالهم الخاصة تقابل حجم مخاطرتهم في الإستثمار .

فمن خلال تناولنا لموضوع " أثر التمويل وتوظيف الأموال على مردودية شركات التأمين" حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى تأثير تحصيل الأموال واستثمارها على تحقيق المردود المالي لشركات التأمين ؟ ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض نتائج اختبار الفروض ، النتائج النهائية لهذه الدراسة ، التوصيات المقدمة وآفاق البحث العلمي .

### نتائج اختبار الفروض :

**الفرضية الأولى :** " شركات التأمين مؤسسات مالية تمارس دور مزدوج ، تقدم الخدمة التأمينية كما تهدف إلى استثمار أموالها من اجل تحقيق الربح " .

هذه الفرضية صحيحة لأن شركات التأمين تعمل على حماية الأفراد والمنشآت من مختلف المخاطر التي تهدد شخصهم أو ممتلكاتهم من جهة ، كما تلعب دورا هاما في تمويل الإقتصاد وترقية الإستثمار من خلال الأموال المجمعة لديها بغرض تحقيق الربح من جهة أخرى .

**الفرضية الثانية :** " مردودية شركات التأمين هي العوائد التي تحققها بعد عملياتها الإستثمارية " .

هذه الفرضية صحيحة لأن المردودية في مفهومها العام تعني قدرة الأموال الموظفة أو المستثمرة على تحقيق عوائد مالية ، أي أنها تقاس بنسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة أو المستعملة لتحقيق تلك النتائج .

**الفرضية الثالثة :** " تعمل شركات التأمين على جمع الأموال من أقساط المؤمن لهم واستثمارها في مجالات عديدة " .



هذه الفرضية صحيحة باعتبار أن شركات التأمين تحصل على أموالها من الأقساط الصادرة عن المؤمن لهم ثم توظيفها في صور عديدة مقابل الحصول على عوائد .

**الفرضية الرابعة :** " كلما كان التمويل في الشركة بشروط ملائمة وتم توظيف الأموال في المجالات المناسبة أدى إلى تحقيق ربحية شركة CAAT وبالتالي الرفع من مردوديتها " .

هذه الفرضية خاطئة ذلك لأن نسبة التمويل وتوظيف الأموال في تطور خلال فترة الدراسة في حين أن نسبة مردودية الشركة في انخفاض بالتالي ليس بالضرورة توفر الأموال وحسن توظيفها يؤدي إلى الرفع من المردودية .

### نتائج البحث :

- شركات التأمين مؤسسات مالية تقوم أساسا بتسيير أقساط التأمين المتحصل عليها عن طريق استعمال تقنيات مختلفة ، واستثمارها في الفترة بين تحصيلها وموعد أداء التعويضات .
- لكي تتمكن شركات التأمين من أداء وظائفها بكفاءة وفعالية لا بد أن تسيير على اسس تجارية في بيئة تنافسية وأن تكون ذات إدارة داخلية قوية بوضع سياسة أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق عوائد معتبرة في مواجهة الأخطار .
- تسعى دائما شركات التأمين إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية .
- يتجلى لنا التداخل بين التمويل والمردودية في شركات التأمين ، فكلما ارتفعت نسبة التمويل كان ذلك أحسن ، حيث يحاول مالكو الشركة التقليل من حجم أموالهم الخاصة وزيادة الاعتماد على أموال الغير لتمويل نشاط الشركة ، بالإضافة أنهم يرغبون في توظيف أموال الشركة في أوجه الإستثمارات ذات العائد الكبير وذلك من أجل تحقيق أكبر مردودية على أموالهم الخاصة .
- تحتل الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وذلك بالنظر إلى وكالة قالمة مكانة مرموقة بين شركات التأمين الأخرى المتواجدة على مستوى الولاية ، كما أن وضعيتها التنافسية جيدة حيث أنها الوحيدة التي استطاعت أن تخرج من قاعدة التخصص وتنوع محفظة نشاطها ، بالإضافة الى جودة منتجاتها .
- تشهد الشركة تطور ملحوظ في رقم أعمالها وذلك من خلال تحقيق نسبة نمو لا بأس بها في جانب الإنتاج والتوظيفات المالية ، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها ، أي أنها تتبع أسلوب التمويل الذاتي أكثر من الأساليب الأخرى .
- علاقة التمويل وتوظيف الأموال بمردودية الشركة ليست علاقة تأثير وتأثر وهذا ما يعكسه إنخفاض نسبة المردودية رغم ارتفاع نسب التمويل وتوظيف الأموال ، فهناك عوامل أخرى تتحكم في مردودية الشركة منها نسبة الكوارث والتعويضات .

## التوصيات :

- زيادة نشر الوعي التأميني لدى المواطنين من خلال الإعلان والإشهار والندوات والمطبوعات وغيرها من وسائل الإعلام .
- إن على شركات التأمين العمل على تحسين هياكل وطرق الاستقبال من خلال تعميم استعمال أجهزة الإعلام الآلي من اجل خلق منتجات جديدة يمكن تسويقها للعملاء .
- إن على شركات التأمين الإهتمام بالموارد البشري بتنمية مهاراته وإعداد الإطارات التأمينية على المستوى العالمي ، وتنظيم نظم الإدارة من خلال دورات تدريبية متطورة .
- التوصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند تدريس مقاييس التحليل المالي .
- على الشركة إعتماد الأساليب الرياضية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ المختلفة ولا سيما تلك المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر العامة المتعلقة بالتأمين ومخاطر الإستثمار .
- على الشركة تنويع استثماراتها إلى مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها .
- على الشركة استخدام وسائل أكثر فاعلية لإستغلال مواردها المتاحة أفضل استخدام من خلال رفع درجة انتماء العاملين للشركة بإتباع سياسة التحفيز .

## آفاق البحث :

- نأمل أن يكون بحثنا هذا تمهيدا وقاعدة لبحوث أخرى نقترح منها :
- دراسة تفصيلية لمختلف تقنيات تسيير أصول خصوم شركات التأمين .
  - فاعلية النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين على ضوء المعايير المحاسبية الدولية .
  - مختلف الطرق المعتمدة لتقييم مردودية شركات التأمين .
- وفي الأخير نرجوا من الله العلي الكريم أن نكون قد وفقنا في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولاً-باللغة العربية:

الكتب:

- 1-أحمد صلاح عطية ، "محاسبة شركات التأمين" ، الدار الجامعية ، مصر، 2003.
- 2-أحمد نور ، احمد بسيوني شحاتة ، "محاسبة المنشآت المالية" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1999.
- ثناء محمد طعيمة ، "محاسبة شركات التأمين : الإطار النظري والتطبيق العملي" ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2002.
- 3-حسن بهلول ، "القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية" ، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
- 4-رابح الخوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها" ، ايتراك للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
- 5-رسمية قرياقص ، "الأسواق و المؤسسات المالية" ، الدار الجامعية للطبع ، مصر ، 2001 .
- 6-زياد رمضان ، "مبادئ التأمين ، دراسة عن واقع التأمين" ، دار صفاء للنشر، 1998.
- 7-سمير محمد عبد العزيز، "الإقتصاد الإداري: مدخل كمي" ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997.
- 8-صالح سليمان وآخرون ، "المحاسبة في المنشآت المالية" ، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع ، بيروت، 1999.
- 9-طارق الحاج، "مبادئ التمويل" ، دار صفاء، عمان، 2002.
- 10-طاهر حيدر حيدران ، "مبادئ الإستثمار" ، دار المستقبل ، عمان ، 1997.
- 11-عبد الغفار حنفي، "الأسواق والمؤسسات المالية" ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، 1997.
- 12-عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "أسواق المال: بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية-شركات التأمين-شركات الإستثمار" ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2002 .
- 13-على الشريف ، "اقتصاديات الإدارة : منهج إتخاذ القرارات" ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1986.
- 14-فوزي غرايبي، "محاسبة التكاليف" ، مكتب النهضة الإسلامية ، الأردن، 1979.
- 15-كاظم الشربتي ، "التأمين نظرية وتطبيق" ، مطبعة شفيق ، ط 8، بغداد ، 1986.
- 16-كنجو فهد ، ابراهيم وهي فهد، "الإدارة المالية" ، دار المسيرة ، عمان ، 1977.
- 17-محمد الفيومي محمد، "أصول محاسبة التكاليف" ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- 18-محمد الوطيان، "مدخل إلى سياسات الإستثمار" ، مكتبة الفلاح ، الكويت، 1990.
- 19-محمد توفيق ماضي، "تمويل المشروعات" ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.

- 20- محمد جمال علي هلاي ، عبد الرزاق قاسم شحادة ، "محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن، 2007،
- 21- محمد عبده محمد مصطفى ، "تقييم الشركات والأوراق المالية" ، الدار الجامعية ، مصر ، بدون تاريخ
- محمد على ابراهيم العامري، "الإدارة المالية" ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 1990
- 22- محمود محمود السجاعي ، "المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية" ، المكتبة العصرية ، القاهرة ، 2007.
- 23- مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة ، "مبادئ الخطر والتأمين" ،الدار الجامعية ، 2001،
- 24- مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة ، "مقدمة في مبادئ التأمين النظرية والتطبيق" ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.
- 25- منير ابراهيم هندي ، رسمية قرياس، "الأسواق والمؤسسات المالية" ، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
- 26- منير ابراهيم هندي ، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية" ، دار المعارف ، الإسكندرية ، مصر، 2002،
- 27- نادية العرف ، "الإدارة الإستراتيجية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000،
- 28- ناصر دادي عدون ، "تقنيات مراقبة التسيير :تحليل مالي" ، الدار المحمدية ، الجزء الأول، الجزائر، 1990
- 29- نضال فرس العرييد ، "محاسبة شركات التأمين" ، دار الصفاء ، عمان ، 1999،
- 30- نعمة جعفر عبد الله ، "محاسبة المصارف وشركات التأمين" ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس، 1997،
- المجلات و الملتقيات:**
- 1- ابراهيم الجزراوي ، عماد القره لوسي، "تقييم بدائل الاستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة دراسة نظرية- تطبيقية في شركة التأمين الوطنية"، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 13، ع48، بغداد، 2007
- 2- اوسرير منور، مجبر محمد، "أثر تطبيق ن م م الجديد على عرض القوائم المالية -حالة جدول النتائج" ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010،
- 3- عادل عبد الحميد عز، "الأسس العلمية للإستثمار وتطبيقها على شركات التأمين" ، مجلة الإتحاد العربي للتأمين ، ع5 ، 1969
- 4- معوض حسن حسنين الحبشي، "الجلات والشراكة الأوروبية والكوميسا وإنعكاساتها على التأمين المصري" ، مجلة التأمين العربي ، العدد 80 ، 2004 ،
- 5- هاشم مرزوك ، إكرام عبد العزيز، "الواقع الإستثماري لأسواق المال العربية بين المعوقات والممكنات" ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ع43، 2003،

## الرسائل الجامعية:

- 1- زغود تبر، "محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
- 2- عاقل سالم عبد الصباح، "تقييم ربحية الإستثمارات، دراسة في شركة التأمين الوطنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1989.
- 3- فضل لطف ناشر عبيدان، "تحليل أثر التغير في المستوى العام للأسعار على إستثمارات شركات التأمين-دراسة تطبيقية شركة مأرب اليمنية للتأمين-"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.
- 4- محي الدين شبيرة، "تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات -دراسة حالة SAA -"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.
- 5- موساوي عمر، "محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
- 6- هدى بن محمد، "تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة CAAT"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

## ثانيا- باللغة الفرنسية :

الكتب:

- 1-Aboyer Jhirigogen, "Gestion de panorama", les édition d'organisation, 1997.
- 2-Alain Marion," Analyse Financière", Dunod, Paris, 1998.
- 3-B.collasse," Analyse Financière", Paris, 1995.
- 4-Boukhazzar Amare," équilibre financière de l'entreprise, OPU", Alger,1998.
- 5-C.Recochon ,J.Leiron, "Analyse Comptable, Gestion Prévisionnelle", Edition Chihab ,Paris.
- 6-Charle Henri, darcinole et J-Soulquin," Finance appliqué ,Analyse financière", Edition vuiber ,Paris1995 .
- 7-Charreaux.G: "finance de l'entreprise" ,2<sup>ème</sup> édition ,EMS, Paris,2000.
- 8-Cohen. E : "Gestion financière de l'entreprise et développement financier", édition UREF, Paris,1991.
- 9-Depallens . G et Jobard J-P : " Gestion financière de l'entreprise" ,10<sup>ème</sup> édition ,Surey, Paris,1990.
- 10-Forget et G.Grymberg," Financement et rentabilité des investissements organisation" ,1977.
- 11-J.Mailler ,M. Remilet," Analyse Financière de l'entreprise avec 15 cas d'application résolues", Edition dunod n<sup>07</sup> ,France ,1994
- 12-J-p lovvionc, "Economie de l'entreprise fonction", Structure environnement ,Pris , 1991

13-J-Y Saulquine et C.H D'arcimoles ," Gestion financière" , Vuibert, Paris , 1993 .

14-Mokhtar Beaboud," Gestion Stratégique de l'entreprise publique Algérienne office des publication universitaires", Alger.

15-Paerise Vizzavona," Gestion financière," imprimé en France, 1992.

16-Pierre conso," les gestions financier de l'entreprise", 7<sup>eme</sup> édition ,Paris Duned, 1984.

17-Pierre lauzel , Robert Teller , " Contrôle de gestion et budget" , 8<sup>eme</sup> édition , imprimé en France, 1993 .

18-Renard Conosse , "la rentabilité de l'entreprise OPU" , Alger,1990.

القوانين و التقارير :

1-Ministère de finance, CNC, Avis N°89 portant plant et règles de fonctionnement des comptes et présentions des états financiers des entités d'assurances et ou réassurances , Alger,2011.

وثائق الشركة محل الدراسة الميدانية:

1-Bilans de L'exercice 2009,2010,2011 .

2-Comptes de résultat 2009,2010 ,2011.

3-Rapports annuel de L'exercice 2009,2010,2011 .

ثالثا-باللغة الانجليزية :

الكتب

1-Bodei Zvi Kane & Marcus Alex Alan J, "Investments" , Mc Graw-Hill,5<sup>th</sup> Edition, 2002.

2-Hearth Douglas & Zaima Janis K,"Contemporary Investments Security & Portfolio Analysis", 3<sup>rd</sup> Edition ,2002.

3-Hempel George & Simonson Donald G,"Bank Management Text & cases", John wiley, 5<sup>th</sup> Edition,1999.

4-Horngren, Charles,Sundem & Elliott,Gary L,Jogn A ,"Introduction to Financial Accounting", 7<sup>th</sup>Edition,1999.

5-Jones Charles P," Investments Analysis & management" ,John Wiley,7<sup>th</sup> Edition ,2000.

6-Koch Timothy & Donald S. Scott Mac, "Bank Management", The Dryden Press,10<sup>th</sup> Edition,2000 .

7-Meigs,Robert, Williams,Haka & Bettner,Jan. R,Susan. F,Mark. S : "Accountig The Basis for Business Decisions",Mc Graw-Hill,11<sup>th</sup> Edition,1999 .

رابعا-مواقع الانترنت:

1-[www.caat.com.dz](http://www.caat.com.dz)

2-[www.ncreif.com/pdf](http://www.ncreif.com/pdf)

الملاحق



## BILAN

ACTIF	Montants Bruts	Amort. Prov. et pertes de valeurs	Montants Nets 2011	Montants Nets 2010
<b>ACTIF NON COURANT</b>				
Écart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	27 723 145	5 656 633	22 066 512	20 186 783
Immobilisations corporelles				
Terrains	564 961 747		564 961 747	564 091 747
Bâtiments	4 257 604 843	1 236 673 493	3 020 931 350	3 043 122 799
Immeubles de placements	941 734 153	216 668 857	725 065 296	747 845 000
Autres immobilisations corporelles	1 024 155 997	587 948 489	436 207 508	422 438 739
Immobilisations en concession	0	0	0	0
Immobilisations en cours	313 397 801	2 804 100	310 593 701	247 793 457
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	2 249 012 162	4 290 000	2 244 722 162	2 069 935 433
Autres titres immobilisés	8 985 849 442	4 065 600	8 981 783 842	10 722 515 341
Prêts et autres actifs financiers non courants	226 205 541	3 493 405	222 712 135	90 566 187
Impôts différés actif	156 487 190		156 487 190	135 450 616
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>18 747 132 021</b>	<b>2 061 600 577</b>	<b>16 685 531 444</b>	<b>18 063 946 104</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks & encours : Prov. techniques d'assurances	6 674 256 546	0	6 674 256 546	5 850 715 965
Créances et emplois assimilés				
Clients : Assurés, intermédiaires d'assurance	5 354 040 449	884 983 655	4 469 056 794	3 844 448 053
Autres débiteurs	105 470 791	13 796 570	91 674 220	115 934 908
Impôts et assimilés	35 512 903		35 512 903	153 574 436
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	10 161 446 143	47 530 030	10 113 916 113	7 232 174 032
Trésorerie	2 132 110 841	0	2 132 110 841	2 086 117 491
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>24 462 837 572</b>	<b>946 310 256</b>	<b>23 516 527 417</b>	<b>19 282 964 884</b>
<b>TOTAL GÉNÉRAL ACTIF</b>	<b>43 209 969 694</b>	<b>3 007 910 833</b>	<b>40 202 058 860</b>	<b>37 346 910 988</b>

# BILAN

<b>PASSIF</b>	<b>Montants Nets 2011</b>	<b>Montants Nets 2010</b>
<b>CAPITAUX PROPRES:</b>		
Capital émis	11 490 000 000	11 490 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])	3 520 498 707	3 077 712 158
Écart de réévaluation	7 507 497	9 711 443
Écart d'équivalence [1]		
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])	1 220 706 980	1 411 035 313
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0	- 970 381 573
<b>Part de la société consolidante [1]</b>		
<b>Part des minoritaires [1]</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>16 238 713 185</b>	<b>15 018 077 342</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>		
Emprunts et dettes financières	6 547 613	6 311 575
Impôts (différés et provisionnés)	85 082 850	81 380 693
Autres dettes non courants		
Provisions réglementées	1 908 150 925	1 615 340 263
Provisions et produits constatés d'avance	415 076 280	369 953 243
<b>TOTAL II</b>	<b>2 414 857 668</b>	<b>2 072 995 774</b>
<b>PASSIF COURANT</b>		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	4 527 571 313	2 532 963 119
Provisions techniques d'assurance	15 002 802 848	14 007 144 813
Dettes et comptes rattachés	289 927 399	2 338 758 937
Impôts	958 831 785	787 381 131
Autres dettes	719 354 663	589 589 873
Trésorerie passif	0	0
<b>TOTAL III</b>	<b>21 548 488 008</b>	<b>20 255 837 872</b>
<b>TOTAL PASSIF ( I+II+III )</b>	<b>40 202 058 860</b>	<b>37 346 910 988</b>

[1] à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

## COMPTE DE RÉSULTAT

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		14 636 532 420,33	5 987 386 010,84	8 649 146 409,49	7 206 717 269,13
Primes acceptées					
Primes émises reportées		-796 593 204,84	290 205 034,61	-1 086 798 289,45	731 465 943,65
Primes acceptées reportées				0,00	1 978,52
<b>I- PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE</b>	2.2.1	<b>13 839 939 215,49</b>	<b>6 277 591 095,45</b>	<b>7 562 348 120,04</b>	<b>7 938 185 191,30</b>
Prestations sur opérations directes		7 235 333 809,50	2 462 804 117,34	4 772 529 692,16	4 579 635 195,08
Prestations sur acceptations					
<b>II- PRESTATIONS DE L'EXERCICE</b>	2.2.4	<b>7 235 333 809,50</b>	<b>2 462 804 117,34</b>	<b>4 772 529 692,16</b>	<b>4 579 635 195,08</b>
Commissions reçues en réassurance		1 234 576 551,36		1 234 576 551,36	1 083 635 133,10
Commissions versées en réassurance					
<b>III- COMMISSIONS DE RÉASSURANCE</b>	2.2.1	<b>1 234 576 551,36</b>	<b>0,00</b>	<b>1 234 576 551,36</b>	<b>1 083 635 133,10</b>
<b>IV- SUBVENTIONS D'EXPLOITATION D'ASSURANCE</b>					
<b>V- MARGE D'ASSURANCE NETTE</b>		<b>7 839 181 957,35</b>	<b>3 814 786 978,11</b>	<b>4 024 394 979,24</b>	<b>4 442 185 129,32</b>
Services extérieurs & autres consommations	2.2.5	695 607 727,77		695 607 727,77	601 172 918,33
Charges de personnel	2.2.5	2 010 278 578,78		2 010 278 578,78	1 694 490 583,00
Impôts, taxes & versements assimilés	2.2.5	183 351 285,75		183 351 285,75	185 745 386,94
Production immobilisés					
Autres produits opérationnels	2.2.3	490 678 400,15		490 678 400,15	163 757 790,88
Autres charges opérationnelles	2.2.5	82 177 741,45		82 177 741,46	58 180 590,11
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur	2.2.5	517 518 577,91		617 518 577,91	830 365 080,99
Reprise sur pertes de valeur et provisions		88 855 518,75		88 855 518,76	60 365 313,97
<b>VI- RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL</b>		<b>4 829 781 964,59</b>	<b>3 814 786 978,11</b>	<b>1 014 994 986,48</b>	<b>1 296 353 674,80</b>

## COMPTE DE RÉSULTAT Suite

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RÉTROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Produits financiers	2.2.2	614 296 339,75		614 296 339,75	633 362 382,05
Charges financières	2.2.5	119 594 028,19		119 594 028,19	162 654 223,53
<b>VII- RÉSULTAT FINANCIER</b>		<b>494 702 311,56</b>	<b>0,00</b>	<b>494 702 311,56</b>	<b>470 708 158,52</b>
<b>VIII- RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS ( VI + VII )</b>		<b>5 324 484 276,15</b>	<b>3 814 786 978,11</b>	<b>1 509 697 298,04</b>	<b>1 767 061 933,32</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				306 324 735,63	356 026 520,06
Impôts différés ( variations ) sur résultats ordinaires				-17 334 417,72	-269 390 601,64
<b>Total des produits ordinaires</b>				<b>9 990 754 930,06</b>	<b>9 879 355 811,30</b>
<b>Total des charges ordinaires</b>				<b>8 770 047 949,93</b>	<b>8 468 320 498,04</b>
<b>IX- RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES</b>		<b>5 324 484 276,15</b>	<b>3 814 786 978,11</b>	<b>1 220 706 980,13</b>	<b>1 411 035 313,26</b>
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)				0,00	
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)				0,00	
<b>X- RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>XI- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>5 324 484 276,15</b>	<b>3 814 786 978,11</b>	<b>1 220 706 980,13</b>	<b>1 411 035 313,26</b>
Part dans les résultats nets des stas mises en équivalence (1)					
<b>XII- RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)</b>					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) À utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés.

## ملخص :

شركات التأمين هي مؤسسات مالية غير بنكية تقوم باستقطاب رؤوس أموالها من الحصص المالية الخاصة ومجموع الإحتياطيات المتكونة من أقساط المساهمين .  
تستثمر شركات التأمين هذه الأموال في عمليات استثمارية هادفة وتسيير محفظتها المالية، مركزة على ضمان تعويض الزبائن المؤمن عليهم وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف المسطرة .  
تسعى شركات التأمين وشركات التأمين الجزائرية بشكل خاص توجيه استخدام هذه الأموال المجمعة إلى مشاريع استثمارية تضمن توسيع المشروع ، تحقيق الأرباح والتوصل إلى مردودية متنامية في كل دورة .

حاولنا في هذا البحث قياس ذلك الأثر الذي تحدثه عملية التمويل واستثمار الأموال المجمعة من أقساط المساهمين على مردودية شركات التأمين وبالضبط في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT .  
الكلمات المفتاحية :

شركات التأمين ، التمويل ، توظيف الأموال ، المردودية

## Résumé :

Les sociétés d'assurance sont des entreprises de type financier non-bancaire , qui assure la continuité de leur taches financières , tout concentrent des capitaux d'investissement a base des fonds propres et réserves formés par les primes d'assureurs ( clients) .

Les sociétés d'assurances exploitent l'ensemble des primes par des projets d'investissement , qui assure a la fois le compensation des assureurs et la réalisation d'objectifs .

Toutes les société d'assurance et précisément Algérienne, concentre l'utilisation parfaite de ces capitaux dans des domaines d'investissements rassurants l'expansion , les profits ou avoir de bonnes rentabilité essayé par ce travail de recherche ,faire une description et surtout mesuré l'impact du financement et l'investissements des primes et capitaux d'assureurs groupés sur la rentabilité des société d'assurances et précisément la campagne algérienne des assurances CAAT.

## Les mots clés :

Société d'assurance, Financement, Investissement, Rentabilité.